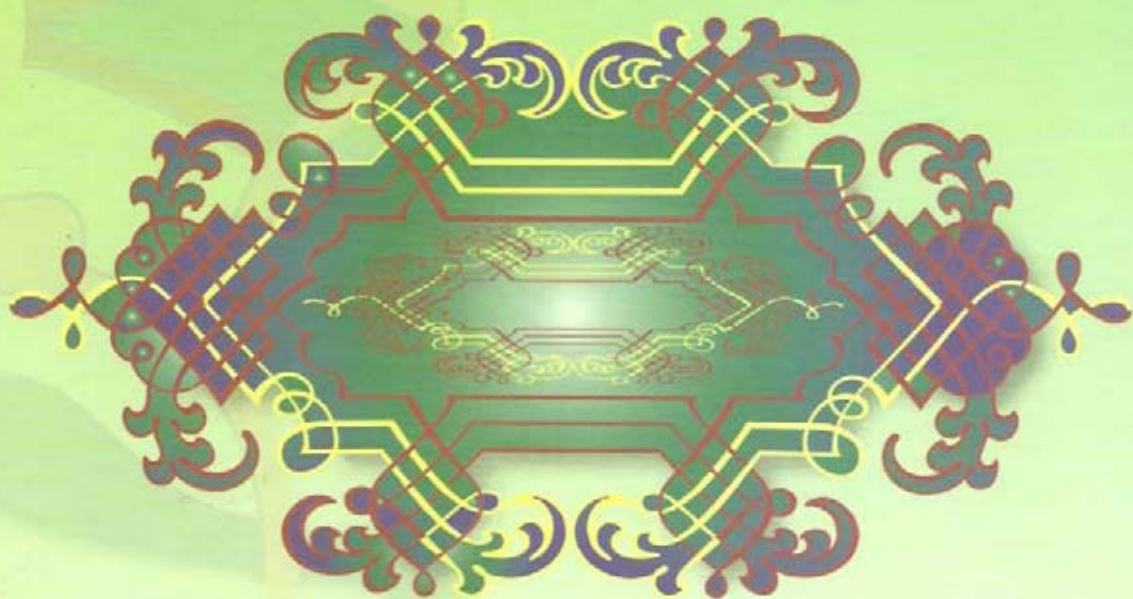


رَفَعُ
عبد الرحمن العجمي
أسكنه الله الفردوس

لغات القبائل

في كتب

إعراب القرآن ومعانيه



الدكتور

إسماعيل محمود منيزل القيام





لغات القبائل
في كتب إعراب القرآن ومعانيه

رَفَعُ
عبد الرحمن العجمي
أسكنه الله الفردوس

لغات القبائل

في كتب إعراب القرآن ومعانيه

د. إسماعيل محمود منيزل القيام

الطبعة الأولى

2008م



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المحتويات

الصفحة	الموضوع
9	مقدمة
13	تمهيد
13	1- القبائل العربية
30	2- لغات القبائل التي احتج النحاة بها
32	3- وجود لغات القبائل في القرآن الكريم
34	4- اختلاف لغات القبائل في مجال التراكيب النحوية، وجوده ومسوغ دراسته
37	5- تعريف بالكتب التي هي مصادر للدراسة، ومدى عناية أصحابها بلغات القبائل
الفصل الأول	
49	قضايا التركيب (الإسناد ومتعلقاته)
50	المبحث الأول: قضايا الإسناد
50	1- إلحاق ضمير التثنية أو الجمع بالفعل مع كون المرفوع اسماً ظاهراً
55	2- ضمير الفصل
58	3- حذف ضميري الرفع (الواو والياء)
65	4- إعمال الثاني وحذف صدر الصلة
67	5- وقوع الضمير المتصل بعد (لولا)
69	6- تعدد الخبر
72	7- إعمال (ما) وإعمالها
79	8- تخفيف (إنّ وكان) وإعمالهما
83	9- التانيث والتكثير

- 90 10- اسم لا النافية للجنس
- 92 المبحث الثاني: قضايا متعلقات الإسناد
- 92 1- إعمال القول عمل الظنّ
- 94 2- الإستثناء
- 100 3- الاشتغال
- 102 4- التعدي واللزوم
- 110 5- العطف على الضمير المرفوع دون توكيد
- 112 6- العطف بالفاء
- 113 7- نصب المضارع بعد(أو) أو عطفه على ما قبله
- 116 8- نصب المصدر أو رفعه
- 118 9- استعمال (ما) مع العاقل
- 120 10- استخدام المصدر النائب عن فعله
- 120 11- إدخال لام الأمر على الفعل المستند للمخاطب
- 122 12- تمييز (كم) الخبرية بين النصب والجر
- 124 13- وضع السنين موضع السنة
- 125 14- حذف التنوين من اسم الفاعل المضاف مع إرادة المستقبل
- 126 15- الإخبار عن آخر الكلمتين
- 128 خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني

قضايا الحالة الإعرابية

- 135 المبحث الأول: المعربات
- 136 1- إسقاط حركة الإعراب
- 136 2- الصرف وعدم الصرف
- 141 3- إبقاء حرف العلة في آخر المعتل المجزوم
- 145 4- الاسم المنقوص
- 148

- 150 5- الملحق بجمع المذكر السالم
- 150 أ- الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم
- 153 ب- إلحاق الذين بجمع المذكر السالم
- 156 6- حركة المنادى المرخم
- 158 7- إلزام المثني الألف في أحواله كلها
- 164 8- تشديد نون المثني من الموصولات وأسماء الإشارة
- 167 المبحث الثاني- المينيات
- 167 1- أسماء الأفعال
- 167 أ- تصرف اسم الفعل (هَلُمُّ)
- 171 ب- اختلاف حركة بناء الأخرفي (هيهات، وهيت، وأف)
- 175 ج- القياس على أسماء الأفعال المنقولة عن الظروف
- 177 2- الظروف
- أ- اختلاف الحركة التي تُبنى عليها الظروف (حيث، وأمس،
- 177 وقبل، وبعد)
- 183 ب- حذف الظرف (بين) ونقل حركته
- 184 3- فتح لام للتعليل ولام الأمر
- 186 4- إسكان الضمائر (هو، وهي، والهاء)
- 189 5- المصدر المعرف بـ(ال) الواقع في ابتداء الكلام
- 191 خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث

قضايا الأدوات

- 199 1- استعمال حروف الجر
- 199 2- الجزم بالأدوات (إذا، ولن، ولا التي يصلح قبلها(كي)
- 202 3- زيادة (أم)
- 211 4- استعمال (من) لابتداء الغاية الزمانية
- 214

215	5- استعمال (أن) في موضع (عل)
218	6- حذف (أن) من خبر (عسى)، وإثباتها في خبر (عل)
220	7- استعمال (لما) مكان (إلا)
222	8- استعمال (اللام) مكان (أن)
224	9- رفع المضارع بعد (كيما)
225	10- إضافة (لات)
227	11- حذف نون الوقاية من (ليتني)
228	خلاصة الفصل الثالث
230	خاتمة
223	المصادر والمراجع

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين مُنزل الكتاب بلسان عربي مُبين، وصلاة الله وسلامه على النبي الهاشمي القرشي الأمين، وبعد:

فَتعد لغات القبائل أصلاً تشكّلت منها العربية المشتركة، التي أصبحت مستوى من اللغة يلجأ إليه المتكلمون في المواسم العامّة كالحج والأسواق الأدبية، ثم نزل القرآن الكريم بهذا المستوى من اللغة العربيّة، فكان أمراً محتوماً أن يتضمّن القرآن الكريم استعمالات ترجع في جنورها إلى القبائل العربية التي تشكّلت منها اللغة المشتركة.

وقد استندتُ إلى هذه الركيزة في تحديد موضوع البحث، فاتخذتُ كتب إعراب القرآن ومعانيه مصدراً لدراسة لغات القبائل العربيّة لأنّ العلماء في تفسيرهم للقرآن الكريم أو إعرابهم له قد اجتهدوا، في كثير من الأحيان، في إرجاع أوجه من لغة القرآن إلى لغات العرب.

و اقتصرتُ من كتب إعراب القرآن ومعانيه على كتب القرنين الثاني والثالث الهجريين، وهي مجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للقرّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وإعراب القرآن للنحاس. وكان الاقتصار على هذه المصادر لأن ما أُلّف بعدها قد اعتمد عليها، فيكون في اعتمادها ضمن مصادر الدراسة تكراراً لا جدوى منه. وأما كتاب إعراب القرآن للنحاس فقد اعتمدته في الدراسة مع أنّ وفاة مؤلفه كانت سنة (338هـ)، لأنّ المؤلف قد عاش في القرنين الثالث والرابع، فهو من علماء القرن الثالث في جزء من حياته، وكتابه قد احتوى مادة وفيرة من لغات القبائل.

وقد جمعتُ لغات القبائل من هذه الكتب فتكونت لديّ مادة وفيرة لا يحيط بها مثل هذا البحث، فرأيت أن أقصره على مجال التراكيب لسببين: الأول - أن مجالات اللغة الأخرى (الصوتية والصرفية والمعجمية) قد نالت قسطاً وافراً من

دراسات الباحثين في اللهجات العربية، وسأذكر أمثلة من ذلك في التمهيد لهذه الرسالة، فلم أرَ أن يكون بحثي تكراراً لقضايا تناولها الباحثون وأفاضوا في الحديث عنها. وأما مجال التراكيب في لغات العرب فلم ينل العناية الكافية من الباحثين في اللهجات العربية، بحجة أن التطور النحوي بطيء، وأن الاختلافات النحوية بين لغات القبائل قليلة فلم يقفوا إلا عند المشهور من هذه الاختلافات كإعمال (ما) وإهمالها، ولغة أكلوني البراغيث، وبعض الأمثلة النحوية القليلة الأخرى. فرأيت أن البحث في هذا المجال قد يضيف جديداً، ويجنب التكرار.

وأما السبب الثاني فهو متعلق برغبتي منذ أن كنت أعدد رسالة الماجستير (أخطاء التراكيب النحوية مادة وتحليلاً؛ دراسة في كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث)؛ إذ وجدت بعض العلماء يُخطئ تراكيباً من التراكيب المستعملة في لغة المعاصرين، ثم يُصوّبه آخر مستنداً إلى لغة من لغات العرب وقول ابن جنّي: "الناطق على قياس لغة من لغات العرب مُصيب غير مُخطئ" ¹، فرأيت أن دراسة مجال التراكيب في لغات العرب قد تُجلب هذا المعيار الذي كان أحد معايير العلماء في تصويب التركيب وإجازته.

وقد قامت هذه الدراسة على جمع الاختلافات النحوية من كتب إعراب القرآن ومعانيه، ثم دراسة هذه القضايا جميعاً على وفق منهج يعرض النص الذي نُكرت فيه اللغة، ثم يبحث في تأكيد وجود هذه اللغة في كتب أخرى مثل كتب النحو واللغة والمعاجم، محاولاً تفسيرها من وجهة نظر المحدثين وقد أعانني في ذلك كتاب نهاد الموسى (في تاريخ العربية)، ومجتهداً في التحقق من نسبة اللغة التي ذكرها العلماء، أو محاولاً نسبة اللغة إلى أهلها إن لم ينسبها العلماء، مستعينا على ذلك بالمعاجم اللغوية، وكتب النحو واللغة، وكتب المحدثين التي من أبرزها (معجم لغات القبائل والأمصار) لداود سلوم وجميل سعيد.

واقترضت طبعة الكتاب أن يكون في مقدمة و تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

¹ الخصائص: ج2/12.

فأما التمهيد فقد جاء في خمسة محاور لموضوع الكتاب هي:

- 1- القبائل العربية.
- 2- لغات القبائل التي احتجّ النحاة بها.
- 3- وجود لغات القبائل في القرآن الكريم.
- 4- اختلاف لغات القبائل في مجال التراكيب النحويّة؛ وجوده ومسوّغ دراسته.
- 5- تعريف بالكتب التي هي مصادر للدراسة، ومدى عناية أصحابها بلغات القبائل.

وأما الفصل الأول فهو بعنوان قضايا الإسناد ومتعلقاته، وقد جاء في مبحثين، تناولتُ في الأول (وهو قضايا الإسناد) الاختلافات النحوية التي تقع في علاقة الفعل بفاعله أو نائب فاعله، والاختلافات التي تقع في علاقة المبتدأ بخبره. وتناولتُ في الثاني (قضايا متعلقات الإسناد) الاختلافات النحويّة التي تقع في مكملات الجملة التي هي متعلقات الإسناد.

وأما الفصل الثاني فهو بعنوان قضايا الحالة الإعرابية، وقد جاء في مبحثين كذلك هما: مبحث المعربات، وقد تناولتُ فيه قضايا الاختلاف في أواخر المعربات من الأسماء والأفعال. ومبحث المبنيات، وقد تناولتُ فيه قضايا الاختلاف في المبنيات من جهة حركة بناء الآخر، ومن جهة ما قد يردُّ فيها من اختلافات وإن لم تتعلق بحركة البناء.

وأما الفصل الثالث فهو بعنوان قضايا الأدوات، وقد تناولتُ فيه الاختلافات النحويّة بين لغات القبائل في الأدوات النحويّة التي أشارت كتب إعراب القرآن ومعانيه إلى وجود اختلافات بين لغات القبائل فيها.

وقد أتبعْتُ كل فصل من فصول الكتاب الثلاثة بملخص تحوي أبرز ما جاء في الفصل.

وأما الخاتمة، فقد اقتصررت على ذكر النتائج العامة التي خلص إليها الكتاب.

ولا شك أن الباحث في لغات العرب القديمة تواجهه عقبات عدة، أبرزها أن العلماء الذين أشاروا إلى هذه اللغات لم ينكروها لذاتها، وإنما كانت إشاراتهم شواهد مقتضبة في كثير من الأحيان، تخريجاً لقضية لغوية، أو حذقة من العالم ليبرهن بها على علمه بلغات العرب، فيقول في تخريج مسألة معينة: وهي لغة ناس من العرب، أو تكلم بها قوم من العرب، ولا يحدد هؤلاء الناس أو القوم. كما أن تعيين القوم بقولهم: هي لغة قبيلة كذا أو كذا ليس بالكثيرة جدواه، فإن ذكر شاهد أو شاهدين على هذه اللغة لا يعين على تأكيد نسبة اللغة إلى هذه القبيلة، أو القطع بهذه النسبة، مما يبقى الأمر في إطار الترجيح على وفق ما توافر لدى الباحث من النصوص.

وأخيراً فإن هذا الكتاب لا يدعي الكمال، فالكمال لله وحده، وما بحثي إلا اجتهاد رجوت فيه أن أكون مصيباً، فإن كان ذلك، فبفضل الله تعالى، وإن أخطأت فأرجو أن لا أحرم أجر المجتهد.

المؤلف

رَفْعٌ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس
مهيد

يدور التمهيدي على خمسة محاور لموضوع الدراسة هي:

أولاً- القبائل العربية:

قبل الحديث عن القبائل العربية لا بد من التعريف الموجز بشبه الجزيرة العربية التي كانت تنتشر فيها هذه القبائل، وقد اختلف المؤرخون والجغرافيون في تحديد شبه الجزيرة العربية، ولا يحتاج البحث إلى الخوض في هذا الاختلاف حتى لا يخرج عن الحدود المرسومة له، وإنما يقف عند الإشارة إلى بعض المراجع التي وضحت هذا الاختلاف¹. ثم يأخذ تحديداً واضحاً يشتمل على مواقع القبائل العربية التي كانت تضمها شبه الجزيرة العربية، فيحددها الهمداني بقوله: "جنوبها اليمن، وشمالها الشام، وغربها أيلة² وما طردته من السواحل إلى القلزم وفسطاط مصر، وشرقها عُمان والبحرين وكازمة والبصرة، وموسطها: الحجاز وأرض نجد والعروض"³.

فهذه هي الحدود الخارجية لشبه الجزيرة العربية، وأما تقسيمها الداخلي فيقول الرافعي فيه: "ثم يقسمونها معتبرين الأصل، في ذلك جبل السراة الذي تبتدئ سلسلته في اليمن وتمتد شمالاً إلى أطراف بادية الشام، فتجعل العربية شطرين: غربياً وشرقياً، ينحدر الغربي من سفح ذلك الجبل حتى يصل إلى شاطئ البحر وقد

¹ مصادر للشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية: 1-2، واللهجات العربية في التراث: ج1/19-22، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 7-15، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج1/35.

² الشرم الشوق، وشرم أيلة هو شرم الشيخ اليوم، وأيلة بفتح الهمزة ميناء مشهور وتسمى العقبة أو عسبة مصر، وهو ميناء الأردن والحجاز وفلسطين. [التوضيح من محقق صفة جزيرة العرب:

محمد بن علي الأكوح للحوالي: ص3]

³ صفة جزيرة العرب: 3، وينظر: الشيخ محمد أمين البغدادي: سبائك الذهب: 15.

صارت¹ هابطاً، فيسمونه لذلك: الغوز وتهامة، ويرتفع الشرقي إلى أطراف العراق والسماوة، فيسمونه نجداً- ومن هذا قولهم: أغار وأنجد - ويُسمون ما فصل بين تهامة ونجد، بالحجاز، لأنه يحجز بينهما، ثم يسمون ما ينتهي به نجد في الشرق حتى يصل إلى خليج فارس من بلاد اليمامة والبحرين وعمان وما إليها بالعروض، لاعتراضها بين اليمن ونجد²؛ ويسمون القسم الجنوبي مما وراء الحجاز، باليمن، لوقوعه عن يمين الكعبة إذا استقبلت المشرق³ وهذا التقسيم الداخلي لشبه الجزيرة العربية يمكننا من عرض القبائل العربية التي كانت تنتشر في المناطق الخمسة التي ذكرها الرافعي، وهي: تهامة، ونجد، والحجاز، والعروض، واليمن.

وقبل أن نبين المخطط العام للقبائل العربية في ضوء تقسيم الجزيرة إلى هذه المناطق الخمسة، نشير إلى مسألة ذات علاقة واضحة بلغات القبائل العربية، هي: هل كانت القبائل العربية مستقرة ثابتة في مناطق معينة، أو أنها كانت دائبة الحركة والتنقل غير مستقرة ولا ثابتة بسبب من كونها قبائل تعتمد على الرعي والغارة؟ وقد ذهب أحمد علم الدين الجندي إلى أن القبائل العربية لم تتسم بالاستقرار أو اللجوء إلى وطن ثابتٍ مُحدّد، فقال: "إن القبائل تتداخل مساكنها، ثم هي دائبة التنقل والفر من هنا وإلى [كذا] هناك، فالحديث عن تفرق القبائل صعبٌ عسير ولن يجد الباحث وطناً ثابتاً محدداً لأي قبيلة من القبائل، ولا بقعة في شبه جزيرةهم - على تباعد أطرافها - اختصت بقوم منهم دون الآخرين"⁴. ولم يكن الجندي مُحققاً في هذا التعميم؛ إذ قد تنطبق سمة التنقل والحركة على بعض القبائل دون أخرى، وعلى أجزاء من القبيلة دون أخرى، وأما أن تكون

¹ كذا وأظنها صار.

² لا يستقيم قوله إنها سُميت بالعروض لاعتراضها بين اليمن ونجد، إذ هي تمتد من الجنوب الشرقي لتجد إلى خليج فارس، وأما اليمن فهي في الجهة الجنوبية. (هذا التصحيح لأستاذنا الدكتور ناصر الدين الأسد).

³ تاريخ آداب العرب: ج 1/33.

⁴ اللهجات العربية في التراث: ج 1/38.

القبائل العربية كلها لا يوجد لها وطن ثابت مُحدّد، ولا بقعة اختصّت بقوم دون آخرين، فهذا ما لم يثبت ولم يصحّ، فما معنى الحمى للقبيلة إن لم يكن لها وطن ثابت؟ بل كان كثيرٌ من أيام العرب بسبب الاعتداء على الحمى. وكان ناصر الدين الأسد قد جلى هذه المسألة من قبل، فقال: "غير أن الذي لا يتطرق إليه ريب، فيما نرى، أن قبائل كثيرة كان منها من يسكن في الحواضر والقرى مستقرّاً ثابتاً: فالأوس والخزرج كانتا تسكنان المدينة، وتقيف كانت تسكن الطائف، وقريش البطحاء كانت تسكن بطحاء مكة، وتغلب وبكر وإياد كان بعضها حاضرة تسكن الجزيرة وما بين النهرين، وعبد القيس كان منها حاضرة تسكن عُمان والبحرين ... فكثيراً ما نجد إذن قبيلة واحدة تحيا حياتين مختلفتين: كان قسم منها يتحضّر ويستقرّ ويسكن المدر، على حين يبقى قسمٌ منها بادياً في أهل الوبر، في أطراف القرى والمدن. وقد كان هذا شأن القبيلة في الجاهلية والإسلام معاً"¹.

وكان الجندي قد ذهب هذا المذهب ليُبطل رأي المستشرقين وبعض علماء العربية في تقسيم اللهجات إلى حجازية وتميمية، أو غربية وشرقية²، الذي أُلّف تشييم راين بناءً عليه كتابه (اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية)، ودرس فيه لهجات اليمن وحِمير والأزد وشمال اليمن وهنّذيل والحجاز وطبّيء. وقد أصاب الجندي فيما ذهب إليه من وجود مظاهر لهجية تنتشر في غربيّ الجزيرة وشرقيها في أن³، ووجود اختلافات لهجية داخل الكتلة الغربية نفسها أو الكتلة الشرقية نفسها⁴ فلا يستقيم أن نقسم المظاهر اللهجية في الجزيرة قسمين: غربية

¹ مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية: 5-6، وجاء في (عجالة المبتدي وفضالة المنتهي) ص5

"فأما الأرحاء من ربعة: فبكر بن وائل، وعبد القيس، ومن مُضَرَ تميم وأسد، ومن اليمن كلب وطبّيء. وإنما سُمّيت أرحاء لفضل قوتها وعدّها على سائر العرب، ولأنها حَمَت دُوراً ومياهاً ومرابع لم يكن للعرب مثلها، فدارت في دُورها دُورَ الرّحى على أقطابها، لا تُفارق دورها طلباً للنّجعة، وإنما تركّز فيها كنوز الرّحى، ولم يكن لقيس رَحَى لضيق دارها."

² اللهجات العربية في التراث: ج1/55.

³ المصدر نفسه: ج1/61-69.

⁴ المصدر نفسه: ج1/70-75.

وشرقية، أو حجازية وتميمية، لكن ذلك لا يحول دون تأكيد ما ثبت من استقرار بعض القبائل في حواضر معينة.

وأما القبائل العربية التي ندرس لغاتها في هذا البحث فهي ترجع إلى ما عُرف بالعرب الباقية لأن القبائل التي تشكلت منها العرب البائدة مثل: عاد وثمود والعمالقة وطسم وجديس قد بادت ودرست أكثر آثارها، وكانت تمثل جذوراً¹ للقبائل العربية الباقية، التي قامت على آثارها.

وقد ذهب النسابون إلى أن العرب الباقية قسمان: العرب العاربة، والعرب المستعربة. فأما العرب العاربة فهم القحطانيون، وأما المستعربة فهم العدنانيون، ويُرجع النسابون القبائل العربية إلى قحطان وعدنان، ويجعل بعضهم قضاة من العدنانيين، وآخرون يجعلونها من القحطانيين، ويجعلها بعضهم أصلاً ثالثاً كالقحطانيين والعدنانيين².

وقد تكلم بعض الباحثين في هذه التقسيمات وشكوا في صحتها، وهم مُحققون في شكهم من جهة ما قد يخالط علم الأنساب من قصص القصاص وحكايات أصحاب السير والنسابين الذين يُدخلون في حديثهم عن الأنساب أشياء لا أصل لها، وغاياتهم من ذلك متعددة منها البرهنة على مزيد من المعرفة وسعة الاطلاع، أو التسرف إلى الخلفاء والولاة، أو التعصب لقبائل معينة، أو غير ذلك من دواعي الخلط والتزييف في علم الأنساب.

ولكن الباحثين غير مُحققين في شكهم من جهة اتهامهم النسابين بأنهم نسجوا كل أنساب القبائل العربية نسجاً ما هو إلا خلاصة وجهات نظرهم في أنساب القبائل، لم يرجعوا إلى ما دُوّن من الأنساب في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولم يكن من تدوين أنساب القبائل في العصر الجاهلي يمكن الرجوع إليه، يقول جواد علي: " والتصنيف المألوف للقبائل هو حاصل عُرف جرى عليه النسابون، ولا نعرف تدويناً لأهل الجاهلية للأنساب، إنما نعرف أن أول تدوين

¹ د. ناصر الدين الأسد: نشأة الشعر الجاهلي وتطوره: 14.

² جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج4/419.

رسمي كان هو التكوين الذي تمّ في زمن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، حيث ظهرت الحاجة إلى التسجيل فسُجّلت، ولم تصل وبالأأسف سجّلات ذلك الديوان إلينا، ولم يُصرّح أحدٌ من النسابين أنه أخذ مادة أنسابه من تلك السجّلات، وإنما الذي بين أيدينا هو خلاصة وجهة نظر النسابين في أنساب القبائل¹. وهذا زعم تردّه كثير من النصوص التي ذكرها ناصر الدين الأسد، واعتمد فيها على روايات متعدّدة يرجح الباحثُ معها وجود كتب الأنساب وتدوينها منذ الجاهلية، من هذه النصوص قول عبد الله بن محمد بن عمارة: " فرتني: أمّ لهم [أي لبني حَزْم] في الجاهلية من بَلَقَيْن، كانوا يُسبّون بها، لا أدري ما أمرها، قد طرحوها من كتاب النسب"².

ومنها قول أبي الفرج عند حديثه عن قريظة والنضير وبني قينقاع وغيرهم: " لم أجد لهم نسباً فأذكره لأنهم ليسوا من العرب، فتدوّن العرب أنسابهم، إنما هم حلفاؤهم"³، وقال ناصر الدين الأسد معلقاً على هذا النص: " وهذا النص الأخير على تدوين العرب أنسابهم منصرف حتماً إلى العصر الجاهلي، لأن اليهود لم يكونوا حلفاء للعرب بعد الإسلام "⁴.

وسنقصر حديثنا هنا على القبائل والبطون التي نسب العلماء مؤلفو كتب إعراب القرآن ومعانيه الاختلافات النحوية إلى لغاتها، وقبل الحديث عن هذه القبائل والبطون لابد من الوقوف عند قضيتين رئيسيتين:

الأولى أن العلماء قد نسبوا أحياناً إلى القبيلة كتميم وطّيء وقيس... ونسبوا أحياناً أخرى إلى بطون من القبائل كالنسبة إلى بني سعد أو بني يربوع وهما من تميم، وهذا قد يكون من قبيل التخصيص، إذ يكون العالم قد سمع من شخص فنسب

¹ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج4/414.

² الأغاني: ج4/237.

³ المصدر نفسه: ج3/116.

⁴ مصادر الشعر الجاهلي: 165.

إلى البطن الذي ينتسب إليه الشخص. وقد يكون في هذا إشارة إلى أن اللغة تشيع في هذا البطن دون غيره من بطون القبيلة.

هذا إلى ما يُضاف إلى قضية نسبة اللغات من عوامل خارجية، كالنزاع السياسي الذي وقع فيه الناس في بداية القرن الثاني الهجري، حيث نشط التحزب والتنافر بين البطون بعضها على بعض، وخاصة العربية منها - قحطانية وعدنانية - فربما انعكست آثار من ذلك الصراع على مسألة المساهمة في شرف الحضرة، ولو بلفظة واحدة من لغات القرآن¹. وفي أحيان أخرى نسب العلماء إلى أماكن هي اليمن، والحجاز (العالية)، ونجد، وتهامة. فاليمن معروفة وتهامة هي الناحية الجنوبية من الحجاز أي هي بين الحجاز واليمن في الجنوب، ونجد بين الحجاز والعراق، والحجاز ما بين تهامة ونجد².

والنسبة إلى هذه المواقع دون تحديد لقبائل معينة تحتمل أمرين؛ الأول: أن تكون اللغة شائعة في قبائل هذا المكان كلها، والثاني: أن تكون اللغة لقبيلة من قبائل هذا المكان فنسب العلماء إلى المكان لأن القبيلة صاحبة اللغة هي المشهورة في هذا المكان، كأن ينسبوا إلى نجد ويريدون تميم. أو ينسبوا إلى أهل الحجاز ويريدون قريشا.

ولذا فإن نسبة لغة من اللغات إلى قبيلة أو قبائل معينة تظل محصورة في إطار التبرجيج الذي اجتهدنا في الوصول إليه من خلال ما ذكره العلماء، ولا نستطيع. تطع هذه النسبة أو تأكيدها لما يحوط هذا الموضوع من صعوبات يتمثل أبرزها في أننا لا نمتلك من تلك اللغات إلا الننتف التي استشهد العلماء بها.

والقضية الأخرى التي نقف عندها قبل الحديث عن القبائل والبطون التي نسب العلماء اللغات إليها، هي أن حديثنا عن هذه القبائل يتجه إلى شيئين هما: نسب القبيلة وموطنها، فأما أنساب القبائل فهي التي ذكرها النسابون مع ما يكتنف هذه

¹ د. عبد الحميد الأطرش، بحث (في التقارض اللغوي من الحبشية إلى العربية تأصيل ودراسة مقارنة)، مجلة للتربية والعلم، جامعة الموصل، عدد (17)، 1995: ص 45.

² ينظر: صفة جزيرة العرب: 64، وزهر الأدب في معرفة أنساب ومفاخر العرب: 16.

الأنساب من مواضعه واتفاق أحياناً بين النسابين، وما يحيط بها من شك أحياناً أخرى خاصة في مسألة حصر العرب في أصلين هما: قحطان وعدنان، وفي ارتفاع النسب إلى ما بعد هذين الأصلين.¹

وأما مواطن هذه القبائل فبينها من خلال كتب التاريخ والأنساب، معتمدين المواقع التي كانت تسكنها القبائل فيما قبل الإسلام، مع ملاحظة حركة بعض القبائل في هذه الحقبة، وانتقال بعضها من مكان إلى آخر في شبه جزيرتهم بسبب طبيعة حياتهم.

ولم تبقى القبائل العربية بعد الإسلام في مواقعها، بل أخذت تتحرك وتنتقل لأسباب من أبرزها الفتوحات الإسلامية، وما رافقها من هجرة بعض القبائل إلى البلاد المفتوحة، والإقامة بها، فخرجت قبائل كثيرة أو بطون منها من الجزيرة العربية، وعمرت البلاد المفتوحة، فأقاموا في بلاد جديدة غير الجزيرة التي ألفوا العيش فيها، كبلاد الشام وبلاد المغرب والأندلس.²

وهذه القبائل التي ذكر العلماء أن الاختلافات النحوية ترجع إلى لغاتها، فنسبوا إليها هي:

1- قضاة: نسب العلماء بعض الاختلافات النحوية إلى قبيلة قضاة أحياناً وإلى بطن من بطونها هو عذرة أحياناً، فأما قضاة فقد اختلف النسابون في أصلها³، فأرجعها بعضهم إلى حمير أي هي من قبائل اليمن، وتنسب إلى عمرو بن مالك بن عمرو ابن مرة بن زيد بن مالك ابن حمير بن سبأ، قال الهمذاني: " وهو الأكثر والأصح"⁴، وأرجعها بعضهم إلى معد بن عدنان أي هي من العدنانيين.

¹ ينظر: جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج4/414 وما بعدها. وزهر الأنب في معرفة أنساب ومفاخر للعرب: 15.

² ينظر: زهر الأدب: 17.

³ ينظر: صبيح الأعشى: ج1/367، وعجالة المبتدي: 105، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج4/419.

⁴ عجالة المبتدي: 105.

ويبدو أن الخلاف الكبير في نسب قضاة قد حمل بعض النسابة أن يقف موقفاً وسطاً، ما أراه إلا متخيلاً مُبتدعاً للخروج من مازق النسبة، قال السهيلي: " إن امرأة مالك بن حمير، واسمها عكبرة آمت منه وهي تُرضع قضاة، فتزوجها معذ، فهو رابُه فتبناه وتكنى به، ويُقال: بل ولدته على فراشه، فنسب إليه"¹.

ولعل التوفيق لم يجانب جواد علي عندما اتخذ رأي بعض النسابين في كون قضاة أصلاً ثالثاً من أصول العرب مع القحطانيين والعدنانيين، ثم بنى عليه أن تكون قضاة نشئت فاختلطت بعض قبائلها بالعدنانيين والأخرى بالقحطانيين، مما أدى إلى حدوث هذا الاختلاف بين النسابين في نسب قضاة².

وقد ذكرت كتب الأخبار سبعة أحياء مشهورة من قضاة هي³: بلي وجُهينة وكَلب وبهراء وبنو نهد وجرم⁴ وعذرة. ونقف هنا عند عذرة لأن العلماء نسبوا بعض الاختلافات للنحوية إليها؛ فهم ينسبون إلى عذرة بن سعد بن هذيم بن زيد بن ليث بن سُود بن أسلم بن إلحاف بن قضاة⁵، وإليهم يُنسب العشق المشهور والغزل العذري. ومنازلهم في أعالي الحجاز مجاورة لقبائل: نهد وجُهينة وكَلب وبلي، ومن مواضعهم: وادي القرى وتبوك حتى أيلة⁶.

وعذرة كغيرها من القبائل قد تفرقت في البلاد فمنهم من " ينزل بجزيرة الصوامع على رملة بيضاء من كورة ضيان، ومنهم قوم بزكَلوم وقوم بالصعيد من مصر. أما بنو حنّ ابن عذرة فمنها من ينزل بالبحيرة مما يلي المغرب من

¹ الروض الأثف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام: ج 1 / 54.

² المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج 4/420.

³ ينظر: صبح الأعشى: ج 1/367-370، وعجالة المبتدي: 105، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج 4/420-432.

⁴ هي غير (جرم) طيء التي كانت مساكنها ببلاد غزة: ينظر: صبح الأعشى: ج 1/369.

⁵ عجالة المبتدي: 92، وصبح الأعشى: ج 1/368.

⁶ للمعجم المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج 4/431.

أرض مصر¹. وجاء في صبح الأعشى أن " لهم بقايا بالذَّقَهْلِيَّة والمُرْتاحِيَّة من الديار المصرية، وبقايا بالشام أيضاً².

2 - الأزد: نسب العلماء بعض اللغات إلى فرعين من الأزد هما أزد شنوءة وأزد السراة. وقد صنّف النسابون قبائل الأزد في أربعة أصناف هي: " أزد عُمان وأزد السراة، وهم الذين أقاموا في سراة اليمن، وأزد شنوءة أبناء كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد وهم من سَكَنَة السراة كذلك، وأزد غَسَّان وهم مَنْ شَرِبَ من ماء غَسَّان³.

وترجع هذه الأصناف إلى جد الأزد، واسمه دِراء، ويقال دِراً بنُ الغوثِ بن نبت بن مالك بن أد بن زيد بن كهلان بن سبأ...⁴، ولهذا جاء في عجالة المبتدي: " وقد يجيء في بعض الأنساب: فلان الأزدي من أزد شنوءة و فلان الأزدي من أزد الحَجْر، فيظن من لم يتبحر في علم النسب أن الثاني والثالث⁵ غير الأول، لاختلاف المُعرَّف به في كل اسم من هذه الأسماء الثلاثة، وليس كذلك، وقد وهم غير واحد من أئمة الحديث في ذلك، والصواب أن الثاني والثالث مُندرج في الأول وهما من ولده، والمنسوب إليه إنما هو الأب الأول⁶

فأزد السراة وأزد شنوءة وهما الفرعان اللذان نُسبت بعض اللغات إليهما، كانا يسكنان سراة اليمن. وفي الأزد بطون مشهورة منها: الأوس والخزرج قبيلتنا

1 صفة جزيرة للعرب: 272.

2 صبح الأعشى: ج 1 / 368.

3 المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج 4/442.

4 عجالة المبتدي وفضالة المنتهي: 10.

5 مثل المؤلف بصنفين من الأزد، ولم ينكر الثالث.

6 عجالة المبتدي وفضالة المنتهي: 11.

الأنصار المشهورتان¹، وكانتا تسكنان المدينة المنورة، وخزاعة² التي كانت تنزل في مكة ونواحيها من قریش³.

3- الحارث بن كعب: تُنسب إلى الحارث بن كعب بن عثة بن جلد بن مالك بن أدد بن زيد ابن يشجب⁴. وبنو الحارث بن كعب هم بطن من بطون قبيلة مذحج⁵ التي كانت تسكن سرّو مذحج في اليمن⁶. ويُرجع النسابون نسبها إلى كهلان من يعرب⁷.

وأما موقع بني الحارث بن كعب فهو شمالي اليمن⁸ ومن مساكنها مدينة ردّاع وباديّتها⁹ وقرى: حبان في ظاهر ردّاع¹⁰، والعرش وحرّية¹¹، والصنّع وحَدَقان وبئر العريم من شرقي الرّحبة¹². ونجران هي من القرى المقسومة بين بني الحارث وهمدان¹³.

وفي ما ذكر عن هذه القبيلة شاهدٌ على انتقال أجزاء من القبائل، ورحلتهم من اليمن أو الجزيرة إلى الشام، فقد ذكر الهمداني - في ذكره مساكن من تشاءم

1 ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: 470 - 474.

2 عجالة المبتدي: 54.

3 صفة جزيرة العرب: 259.

4 عجالة المبتدي: 45.

5 صبح الأعشى: ج 1 / 378-380.

6 صفة جزيرة العرب: 81 / 1.

7 صبح الأعشى: ج 1 / 370.

8 اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية: 141.

9 صفة جزيرة العرب: 80-81 و 92 0

10 المصدر نفسه: 190.

11 المصدر نفسه: 220.

12 المصدر نفسه: 239.

13 المصدر نفسه: 265.

من العرب - بيتاً من بني الحارث بن كعب يسكنون بالفلجة من أرض دمشق منهم عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي¹.

4 - هَمْدَان: قبيلة من قبائل كهلان بن يعرب²، فهي شقيقة لقبيلتي الأزد ومَذْحِج اللتين مرَّ ذِكْرُهُمَا. تُنسَبُ إلى هَمْدَان، واسمه أوسلةُ بن مالك بن زيد بن ربعة بن أوسلةُ بن الخِيار بن مالك بن زيد بن كهلان³.

وأما مسكن همدان فقال فيه الهمداني: "أما بلد همدان فإنه أخذ لما بين الغائط وتهامة من نجد والسراة في شمالي صنعاء"⁴. فهي من قبائل شمالي اليمن⁵.

5 - طَيْيء: تنسب هذه القبيلة إلى طيء بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان⁶. فهي قبيلة ترجع في نسبها إلى كهلان، ولذا هي شقيقة لقبائل الأزد ومَذْحِج وهَمْدَان.

وقد كان موطن طيء الأصلي في اليمن مجاورة لقبائل شمالي اليمن⁷، ثم انتقلوا إلى نجد والحجاز، وسكنوا جبلي أجأ وسلمي في نجد، قال الفلقشندي في منازل طيء وأسباب خروجهم منها: "كانت منازلهم باليمن فخرجوا منها على إثر خروج الأزد عند تفرقهم بسيل العرم، فنزلوا بنجد والحجاز على القرب من بني أسد، ثم غلبوا بني أسد على جبلي أجأ وسلمي من بلاد نجد، فنزلوهما فعرفا بجبلي طيء إلى الآن؛ ثم افترقوا في أول الإسلام زمن الفتوحات في الأقطار، ولهم بطون كثيرة"⁸.

¹ المصدر نفسه: 272، وينظر: 274.

² صبح الأعشى: ج 1/ 370.

³ عجالة المبتدي: 123.

⁴ صفة جزيرة العرب: 239.

⁵ ينظر: اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية: 141.

⁶ عجالة المبتدي: 85.

⁷ اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة: 357.

⁸ صبح الأعشى: ج 1/ 372، وينظر: صفة جزيرة العرب: 267، 274، والمفصل في تاريخ العرب

قبل الإسلام: ج 4/ 450.

وبانتقال طييء من موطنها الأصلي إلى الحجاز ونجد، وانتقال بعض بطونها إلى شمالي شبه الجزيرة العربية وجنوبي الشام، أصبحت تخالط القبائل الأخرى في مساكنها، فخالطت ذبيان التي هي من غطفان من قيس عيلان، قال الهمداني في ديار (نبيان): "وهي من حدّ البياض بياض قرقرة وهو غائط بين تيماء وحوران لا يخالطهم إلا طييء"¹.

كـ زُبَيْد: هي فرع من سَعْد العشيرة من مَذْحِج، وتُنسب إلى مُنَبِّه بن صَعْب بن مَعَد العشيرة². وهي من قبائل شمالي اليمن³، يسمى بلدتهم (بلاع)، وهو "واد فيه نخل وهو غير بلاع في بلاد خثعم أسفل الخنقة إلى الورة والأعدان وهي مراع لرنية ويسكن هذه البلاد من قبائل زُبَيْد الأغلوق وبنو مازن وبنو عَصَم"⁴، ويسكن بطن من زُبَيْد هم (بنو حَبِيش) في بادية مدينة رَدَاع اليمنية مع أخلاط من الربيعيين والزياديين وبنو الحارث⁵. وبنو حَبِيش هؤلاء أودية منها: هَلِيل وصَيْد وذو كَرْزَان⁶. وقد مَيَّر القلقشندي بين بني زُبَيْد هؤلاء وبنو زُبَيْد الذين هم بطن من طييء، فبنو زُبَيْد الذين نتحدث عنهم "هم زُبَيْد الحجاز"⁷، وأحسبه نسبهم إلى الحجاز لأنهم يسكنون شمالي اليمن كما تقدّم فهم أقرب إلى الحجاز من بني زُبَيْد الذين هم بطن من طييء، ومسكنهم "برية سنجار من الجزيرة الفراتية"⁸.

¹ صفة جزيرة العرب: 272.

² عجالة المبتدي: 68.

³ اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية: 141.

⁴ صفة جزيرة العرب: 253.

⁵ المصدر نفسه: 80-81.

⁶ صفة جزيرة العرب: 193.

⁷ صبح الأعشى: ج 1/379.

⁸ المصدر نفسه: ج 1/374.

7- خَنْعَم: تفرعت قبيلتا خَنْعَم وَبَجِيلَةَ عن أنمار المنقرعة عن كهلان¹،
فقبيلة خَنْعَم من القبائل اليمنية تُنسب إلى خَنْعَم بن أنمار بن إراش بن عمرو بن
الغوث بن نَبْت بن مالك بن زيد بن كهلان².

جاء في صبح الأعشى عن مساكن خَنْعَم: "وكانت مساكنهم مع إخوتهم بجيلة
بسروات اليمن فافترقوا في الفتوحات الإسلامية"³، وقال الهمداني وهو يبين ما
وقع باليمن من جبل السراة: "سراة عنز وسراة الحجر نجدها خَنْعَم وغورهم
بارق"⁴ قبيلة خَنْعَم من قبائل شمالي اليمن⁵، ثم افتقرت زمن الفتوحات الإسلامية.

8- قَرِيش: هي من القبائل العدنانية، تفرعت عن خَنْدَف. وهي من ولد
النَّضْر بن كِنانة بن خُزيمة بن مُذَرِّكة بن إلياس بن مُضَر⁶. ومساكنهم مكة
وأحوازها، تشاركهم في هذه المساكن خزاعة⁷.

9- هُنَيل: هي كذلك من القبائل العدنانية، وهي شقيقة قريش في تفرُعهما
عن خَنْدَف، فهي تُنسب إلى هُنَيل بن مُذَرِّكة بن إلياس بن مُضَر⁸. وموطنها
الأصلي يقع بين شمالي اليمن والحجاز. وقال الهمداني في منازلها: "منازل هُنَيل
عُرنة وعَرَقة وبطن نَعْمان ونخلة ورَحِيل وكَبْكَب والبُوَيَاة وأوطاس وغزوان
فأخذ رجهم منه بنو سعد، أخرجوها في وقتنا هذا بمعونة عَجَّ ابن شاخ سلطان مكة،

¹ عجالمة المبتدي: 19. وبعض النسابين يجعل أنمار من القبائل العدنانية، ينظر المفصل في تاريخ

العرب قبل الإسلام: ج4/470.

² عجالمة المبتدي: 53.

³ صبح الأعشى: ج1/382.

⁴ صفة جزيرة العرب: 119.

⁵ ينظر: اللهجات العربية القبيلة في غرب الجزيرة العربية: 141.

⁶ عجالمة المبتدي: 103.

⁷ صفة جزيرة العرب: 259.

⁸ صبح الأعشى: ج1/402، وعجالمة المبتدي: 122.

وغزوان من أمنع جبال الحجاز وأكثرها صيداً وعسلاً، وهو يشاكل من جبال السراة شناً وجبل بارق¹.

10- قيس: هي قيس عيلان بن مضر، وهي قبيلة كبيرة غلبت تسميتها على مضر لأنها الفرع الغالب على نسب مضر، وقد جمعت عدة قبائل، وصارت تؤدي معنى العدنانية لكبرها، وجعلت لذلك في مقابل قبائل اليمن، ف قيل: قيس ويمن². ومن قبائلها التي نسب العلماء بعض الاختلافات النحوية إليها:

- هوازن: تُنسب إلى هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصة بن قيس بن عيلان³. ومساكنها كما بينها الهمداني "سراة الطائف غورها مكة ونجدها ديار هوزان"⁴.

— بنو سليم: يُنسبون إلى سليم بن منصور بن عكرمة بن خصة بن قيس بن عيلان⁵، ومساكنها "من وادي القرى إلى خيبر إلى شرقي المدينة إلى حدّ الجبلين إلى ما ينتهي إلى الحرّة"⁶. و "تعدّ قبيلة بني سليم من القبائل المهمة الساكنة في الحجاز في أرضٍ اشتهرت بمعادنها وبخصبها، وبها حرارٌ منها: حرّة بني سليم وحرّة ليلي. وبها مياه استفادت منها القبيلة في الزرع"⁷.

— بنو فزارة: يُنسبون إلى فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان من قيس⁸، "وكانت فزارة بنجد ووادي القرى، فلم يبق منهم بنجد أحدٌ ونزل

¹ صفة جزيرة العرب: 323. وكانت حياة الهمداني بين سنتي 280 و344 هـ تقريباً.

² ينظر: صبح الأعشى: ج1/393، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج4/476، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 31

³ صبح الأعشى: ج1/393 وعجالة المبتدي: 122.

⁴ صفة جزيرة العرب: 120.

⁵ صبح الأعشى: ج1/399 وعجالة المبتدي: 73.

⁶ صفة جزيرة العرب: 274، وينظر صبح الأعشى: ج1/399 ففيه أن منازلهم في عالية نجد بالقرب من خيبر.

⁷ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج4/518.

⁸ صبح الأعشى: ج1/398، وعجالة المبتدي: 101.

جيرانهم من طييء مكانهم¹، وجاء في صفة جزيرة العرب: " أرض فزارة في الدهناء"².

- بنو عَقِيل: ينسبون إلى عَقِيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر ابن هوازن³، و" كانت مساكنهم بالبحرين في كثير من قبائل العرب"⁴. ثم ذكر أن بني تغلب

طردوهم من البحرين، فذهبوا إلى العراق، وملكوا الكوفة والجزيرة الفراتية إلى أن غلبهم عليها ملوك بني سلجوق، فعادوا إلى البحرين فوجدوا بني تغلب قد ضعف أمرهم فيها⁵. ولذا لانستغرب أن نجد الهمداني يذكر بني عَقِيل في القبائل التي تسكن مدناً على شطّ الفرات⁶، فهو يشير إلى المرحلة التي انتقلوا فيها من البحرين إلى الجزيرة الفراتية، وإلى بقاياهم فيها.

11- كِنَانَة: تُنسب إلى كِنَانَة بن خَزَيمَة بن مُدْرِكَة بن إلياس بن مُضِر⁷. وهي قبيلة كبيرة من القبائل العدنانية، ولها فروع خمسة هي⁸:

- مَلْكَان

- عبد مناة ومن بطونه: غِفَار وبنو بكر وبنو أَيْثِث وبنو الحارث وبنو مُدَلِّج وبنو ضَمْرَة.
- عمرو بن كِنَانَة.
- عامر بن كِنَانَة.
- مالك بن كِنَانَة.

¹ المصدر نفسه: ج 1/ 398.

² صفة جزيرة العرب: 325.

³ صبح الأعشى: ج 1/ 395، وعجالة المبتدي: 93.

⁴ المصدر نفسه: ج 1/ 395.

⁵ صبح الأعشى: ج 1/ 395 - 396.

⁶ ينظر: صفة جزيرة العرب: 275.

⁷ صبح الأعشى: ج 1/ 403، وعجالة المبتدي: 107.

⁸ صبح الأعشى: ج 1/ 403 - 405، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج 4/ 532.

وأما منازل كنانة فكانت¹ عند ظهور الإسلام في أطراف مكة بين هذيل وأسد بن خزيمة¹.

12 - بنو كلاب: هي من القبائل العدنانية، تنسب إلى كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة². وهي من قبائل الحجاز ومن ديارهم ضريّة وعمّر ذي كندة الذي خلفوا عليه بعد إجلاء كندة إلى حضرموت³، وذكر الهمداني بني كلاب فيمن تشاع من العرب، فقال: "مَنبج مشتركة بينهم [أي كنانة كَلَب] وبين بني كلاب إلى حدّ وادي بطنان"⁴.

13 - ربيعة: تنسب إلى ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان⁵، وديارهم بالجزيرة الفراتية⁶، ومن قبائل ربيعة التي نسب العلماء بعض الاختلافات النحوية إليها كعب بن ربيعة. ومن قبائل ربيعة أيضاً التي نسب العلماء بعض الاختلافات إليها بكر بن وائل، وهم ينسبون إلى بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دُعْمِيّ بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار⁷، ومنازلهم "من اليمامة إلى البحرين إلى سيف كاظمة إلى البحر فأطراف سواد العراق فالأبلة فهيت"⁸

وقال جواد علي في بكر بن وائل ولنتقالهم من بلادهم إلى البحرين والعراق: "من القبائل الكبيرة التي كان لها شأن معروف عند ظهور الإسلام، وهي مثل القبائل العدنانية الأخرى من القبائل المهاجرة التي تركت ديارها القديمة على حد

¹ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج4/ 532.

² عجالة المبتدي: 107، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج4/ 520.

³ صفة جزيرة العرب: 319.

⁴ المصدر نفسه: 275.

⁵ صبح الأعشى: ج1/ 390، وعجالة المبتدي: 64.

⁶ صفة جزيرة العرب: 275، وصبح الأعشى: ج1/ 390.

⁷ عجالة المبتدي: 26، وينظر: صبح الأعشى: ج1/ 391.

⁸ صفة جزيرة العرب: 219، وينظر: صبح الأعشى: ج1/ 391.

قول الأخباريين، وهي تهامة، على إثر الحروب الكثيرة الممّلة التي وقعت بين العدنانيين، فهاجرت إلى اليمامة ثم إلى البحرين والعراق¹.

14 - أسد: ينسبون إلى أسد بن خزيمة بن مُزركة بن إلياس بن مُضر².
و"منازلهم مما يلي الكرخ من أرض نجد في مجاورة طيّء"³، وقال الهمداني: " فإذا خرجت من تيماء قصد الكوفة ثانياً فأنت في ديار بَحْر من طيّء إلى أن تقع في ديار بني أسد قبل الكوفة بخمس"⁴. ويقال إن ديار طيّء (جبلي أجأ وسلمى) كانت لبني أسد، فغلبهم عليها بنو طيّء عندما قدموا من اليمن، وتفرق بنو أسد في الأقطار⁵.

وفي أسد بطون كثيرة خصّ العلماء بني فقحس من هذه البطون، فنسبوا بعض الاختلافات النحوية إليها.

15- تميم: تُنسب إلى تميم بن مُر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مُضر بن نزار بن معد بن عدنان⁶، وهي قبيلة كبيرة من أشهر قبائل نجد، ولذلك كان العلماء ينسبون إليها أو إلى نجد في مقابل أهل الحجاز، و" كانت منازلهم بأرض نجد دائرة من هنالك على البصرة واليمامة، وامتدّت إلى العذيب من أرض الكوفة"⁷ وقد بين الهمداني منازل تميم بعد أن عدّد مواضع باليمامة، فقال: " ثم ترجع إلى البحرين فالأحساء منازل ودور لبني تميم ثم لسعد من بني تميم"⁸، ووصف بلادهم بقوله: " بلاد بني تميم فيها النخيل والقرى والزرور والبيار"⁹.

¹ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج4/500.

² عجاله المبتي: 12، وينظر: صبح الأعشى: ج1/403.

³ صبح الأعشى: ج1/403.

⁴ صفة جزيرة العرب: 274.

⁵ صبح الأعشى: ج1/403.

⁶ عجاله المبتي: 31، وصبح الأعشى: ج1/401.

⁷ صبح الأعشى: ج1/401.

⁸ صفة جزيرة العرب: 281.

⁹ المصدر نفسه: 284.

وقد اشتهرت من تميم بطون كثيرة¹، نسب العلماء بعض الاختلافات النحوية إلى عدد من هذه البطون وهي: بنو العنبر، وبنو الهجيم، وبنو سعد، وبنو يربوع، وبنو ظهية.

16- ضبة: هذه قبيلة شقيقة لقبيلة تميم، تنسب إلى ضبة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر². و"كانت ديارهم بالناحية الشمالية من نجد بجوار بني تميم ثم انتقلوا في الإسلام إلى العراق"³.

ثانياً- لغات القبائل التي احتج النحاة بها:

قصر النحاة الاحتجاج على لغات قبائل معينة دون أخرى، كما قصروا الاحتجاج على حقبة زمنية معينة تنتهي في منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً، فأما القبائل التي أخذت اللغة عنها، فقد نقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي في كتابه (الحروف) قوله فيها: "والذين نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتمر، وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف؛ ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يؤخذ لا من لحم، ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط؛ ولا من قضاة، ولا من غسان ولا من إياد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية؛ ولا من تغلب ولا النمر⁴؛ فإنهم كانوا بالجزيرة

¹ ينظر: صبح الأعشى: ج4/1، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج4/529، ولغة تميم: 18-25.

² عجلة المبتدي: 83، وصبح الأعشى: ج4/1.

³ صبح الأعشى: ج4/1، وينظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج4/523.

⁴ كتبت في المزمهر ج1/212: (ولا من تغلب واليمن) ولا يستقيم الكلام بذلك. (التصحیح من الاقتراح).

مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط¹ والفرس؛ ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عُمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس؛ ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم؛ ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من تقيف وسكان الطائف، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم؛ ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطتهم غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم².

ولكن تحديد هذه القبائل (قيس وتميم وأسد، وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين) في الأخذ عنها لم يكن على التحقيق والتأكيد، بل كان على التغليب، إذ احتج بعض النحاة بشعر لشعراء من غير هذه القبائل التي حُدِّت، وأخذ بعضهم عن أهل الحضر، كما قال الرياشي مفتخراً على الكوفيين: "إنما أخذنا نحن اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز"³.

بل لقد اتسعت دائرة اللهجات التي رُفدت الفصحى لتشمل بعض لهجات الأطراف كجرم وأزد شنوءة⁴، وقد وُجِه كثير من النقد إلى منهج النحاة في تحديد قبائل للأخذ عنها وترك أخرى⁵، ومع أن بعض النحاة قد استشهد بلغات للقبائل التي ليست من القبائل المعينة، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه هو أن كثيراً من لغات القبائل لم يُكتب لها أن تدخل في تععيد العربية الفصيحة، كما أنها ضاعت ولم تصل إلينا بسبب ذلك.

¹ كُتبت في المزهري ج1/212: (اللبط). (التصحيح من الاقتراح).

² للسيوطي: الاقتراح: 59-60، وينظر: المزهري: ج1/211-212.

³ أخبار النحويين البصريين: 99.

⁴ بحث (حول حقيقة العربية الفصحى) للدكتور عبد الحميد الأقطش. (أرسل إلى مجلة أفكار وزارة الثقافة)

⁵ ينظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: 105-107.

ثالثاً- وجود لغات القبائل في القرآن الكريم:

اختلف العلماء¹ في ورود لغة من لغات العرب غير لغة قريش في القرآن الكريم، وقد جاء هذا الاختلاف في تفسيرهم لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الأحرف السبعة، فبعض العلماء يذهب إلى وجود اللغات في القرآن، وبعضهم يرفض ذلك، ويرى أن القرآن الكريم أنزل كله بلغة قريش، فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال: " نزل القرآن على سبع لغات؛ منها خمس بلغة العجز من هوازن. قال: والعجز: سعد بن بكر وجشم ابن بكر ونصر بن معاوية وثقيف؛ وهؤلاء كلهم من هوازن. ويقال لهم: غليا هوازن، ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب غليا هوازن وسفلى تميم يعني بني دارم"². وقال أبو حاتم السجستاني: " نزل بلغة قريش وهذيل وتميم والأرد وربيعة وهوازن وسعد ابن بكر"³.

فهذا بعض مما جاء عن العلماء في وجود لغات القبائل في القرآن الكريم، وقد نقل السيوطي كثيراً من أقوال العلماء التي تؤيد ذلك.⁴ و يقابل هذا المذهب الذي يرى فيه العلماء وجود لغات القبائل في القرآن، رأي لعلماء آخرين يرون أن القرآن الكريم إنما أنزل بلغة قريش وحدها، ولا يجوز أن نقول بوجود اللغات فيه، فقال ابن قتيبة: " إن القرآن لم ينزل إلا بلغة قريش، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾"⁵.

وقد مال بعض العلماء إلى التوفيق بين المذهبين، فقال الشيخ جمال الدين بن مالك: " أنزل الله القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً، فإنه نزل بلغة التميميين كالإدغام

¹ ينظر: السيوطي: الإتيان في علوم القرآن: ج1/135-136، و ج2/89-104.

² المصدر نفسه: ج1/135، وينظر: لسان العرب: مادة (حرف).

³ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

⁴ الإتيان في علوم القرآن: ج2/89-104.

⁵ إبراهيم، 4.

⁶ الزركشي: البرهان في علوم القرآن: ج1/277.

في «وَمَنْ يُسَاقِ اللَّهَ»¹ وفي «وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ»²؛ فإن إدغام المجزوم لغة تميم؛ ولهذا قل. والفك لغة الحجاز؛ ولهذا كثر. نحو «وَأَيُّكُمْ»³، «يُحِبُّكُمْ اللَّهُ»⁴، «أَشَدُّ ذَيْبًا أَرْبِي»⁵، «وَمَنْ يَحُلِّدْ عَلَيْهِمْ غَضَبِي»⁶ ⁷.

وهذا البحث يُرَجِّحُ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ الَّذِي يَقُولُ بِوُجُودِ اللُّغَاتِ فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي النَّصِّ السَّابِقِ «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ»⁸ لَا تَدُلُّ عَلَى قَرِيضٍ وَحدها، فَالْعَرَبُ قَوْمُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ قِرَاءَةٌ هِيَ: «بَلُسُنْ قَوْمِ»⁹. وَأَضْيَفُ أَنَّ الْآيَةَ الَّتِي تَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا ابْنُ قَتَيْبَةَ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكَرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ»¹⁰. فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْقَوْمِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَخْصِيصَ عَشِيرَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ آلِ بَيْتِهِ بِالْأَمْرِ دُونَ غَيْرِهِمْ، بَلِ الْمُرَادُ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَامَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَتَرَجَّحُ الرَّأْيُ الْأَوَّلُ كَذَلِكَ لِمَا ثَبِتَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مِنْ وُجُودِ اللُّغَاتِ الْقَبَائِلِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَأَيْدِ هَذَا الرَّأْيِ الْبَاحِثُونَ الْمُحَدِّثُونَ، فَيُؤَيِّدُهُمُ السَّامِرَائِيُّ يَقُولُ: "اللُّغَاتُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَكَادُ تَكُونُ جَمَلَةَ اللُّغَاتِ الْعَرَبِ..... وَقَوْلُ

¹ الأنفال، 13.

² المائدة، 54.

³ البقرة، 282.

⁴ آل عمران، 31.

⁵ طه، 31.

⁶ طه، 81.

⁷ الإتيان في علوم القرآن: ج2/103.

⁸ إبراهيم، 4.

⁹ البحر المحيط: ج5/394.

¹⁰ إبراهيم، 5.

الكثيرين: إن القرآن نزل بلغة قريش، غير سديد، والذي وقع في كلام الله - تبارك اسمه - ينفي هذا الزعم¹.

و مع تأييدي لهذا الرأي فإنني أقيده بوجود اللغات في القرآن في إطار اللغة المشتركة² التي تشكلت من مجموع لغات القبائل العربية، فلغة القبيلة قد تختص باستعمال معين، فيُض لهذا الاستعمال. أن يكون واحداً من استعمالات اللغة المشتركة، ثم لما نزل القرآن الكريم جاء بهذا الاستعمال، فلا ضير في أن ينسب اللغوي بعد ذلك هذا الاستعمال إلى اللغة التي أخذته اللغة المشتركة منها. وأمثلة على ذلك بما عُرِف بـ (لغة أكلوني البراغيث)، فهو استعمال لقبائل معينة دون غيرها، ثم دخل العربية المشتركة، فكان له حظٌ بوروده في لغة القرآن الكريم، كما سيأتي في هذا البحث إن شاء الله.

رابعاً- اختلاف لغات القبائل في مجال التراكيب النحويّة، وجوده ومسوغ دراسته:

أكثرت الأبحاث والمؤلفات التي تناولت اللهجات العربية من الحديث عن الاختلافات بين لغات القبائل العربية في الجوانب الصوتية والصرفية والمعجمية، أما جانب الاختلاف في التراكيب النحويّة، فلم ينل إلا جزءاً ضئيلاً من هذه الأبحاث، وكانت العبارة التي تتكرّر عند كثير ممّن ألفوا في اللهجات، هي أن التراكيب النحويّة في كلّ اللغات بطيئة التطور قليلة الاختلاف³.

وقد بدا ابن جني مقلّلاً من شأن الاختلافات النحويّة في قوله: "فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازيّة والتميميّة، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازيّة، وترك ذلك في التميميّة، إلى غير ذلك، قيل: هذا القدر من

¹ من سعة العربية: 154.

² ينظر: عبد الصبور شاهين: في علم اللغة العام: 222-224.

³ ينظر: علي عبد الواحد وافي: نشأة اللغة عند الإنسان والطفل: 117، و غالب المطليبي: لهجة تميم:

الخلاف لقلته ونزارته مُحْتَقَرٌ غير مُحْتَقَلٍ به، ولا مَعِيَجٍ عليه، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به¹.

وكلام ابن جنبي في هذا النص صحيح من جهة أن الاختلافات النحوية في الأصول نزرة قليلة، ولكنها ليست قليلة ولا نزرة في الفروع، ولو كانت كذلك لما أشار إليها العلماء الذين ألفوا في إعراب القرآن ومعانيه بهذا القدر الذي سيتضح في البحث، بل هي اختلافات بلغت من الكثرة حدًا يُشير إلى أن المَعْمُولَ في احتقارها وعدم الاحتفال بها مرجعه معيارية النحاة، وإهمالهم الجوانب اللهجية في الاختلافات النحوية، وليس المرجع فيه قلته ونزارته كما قال ابن جنبي.

ويبدو تحامل ابن جنبي واضحاً على من يقول بكثرة الاختلافات النحوية، فيتابع بعد النص السابق بقوله: "ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه - على قلته وخفته - إلا له من القياس وجه يؤخذ به. ولو كانت هذه اللغة حشواً مكياً، وحثواً مهياً، لكثرت خلافها وتعاينت أوصافها: فجاء عنهم جرُّ الفاعل، ورفع المضائب إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم"².

وإلا يكن متحاملاً، فماذا يقول في رفع المفعول به في قول الشاعر: (قد بلغت في المجد غايتها) التي سترد قضيتها في البحث؟ وماذا يقول في قراءة: ﴿الر شجرك صدرك﴾ التي سترد أيضاً؟

ومع وضوح هذه الاختلافات ووجودها في جانب الفروع، في الأكثر الغالب، إلا أن هذا البحث لم يحتفل بها، ولم يَمِّمِ الدراسة عليها لتكون مطعناً في اللغة العربية كما أشار ابن جنبي، وإنما كانت هذه الدراسة من أجل "الوقوف على تاريخ اللهجات العربية القديمة والفصحى بشكل عام، فنتكشّف لنا بذلك مسائل غامضة في

¹ الخصائص: ج1/243-244.

² الخصائص: ج1/244.

تاريخ العربية، ومسائل أخرى عن مستقبل اللغة في ضوء ذلك الربط بين ماضي لهجاتنا فيُقاد من هذا بمقدار، ولا يُتجاوز فيه لتحقيق مآرب سلبية¹.

فدراسة الاختلافات في هذه الفروع ستساعد في فهم حركية اللغة في ماضيها، وما يمكن أن تكون عليه في مستقبلها؛ فالاختلاف أمانة على ظاهرة لغوية قد وُجدت، وقد يصبح معياراً لظاهرة ربما يثبت حضورها في مستقبل اللغة. ولم يقتصر التقليل من شأن الاختلافات النحوية على ابن جني، فقد نقل السيوطي² كثيراً من لغات القبائل التي وردت في القرآن وكان جلُّ الاختلافات في الجانب المعجمي، ولم يرد من الاختلافات النحوية في الأمثلة التي نقلها إلا اختلاف الحجازيين والتميميين في إعمال (ما) وإهمالها.

وكذلك كتب اللهجات عند المحدثين، فقد وقف إبراهيم أنيس عند الاختلافات التي تتعلق بالإعراب في صحيفتين من كتابه³، ذكر فيهما ثماني قضايا نحوية، ثم استخلص "أن هذا النوع من الاختلاف الإعرابي لا يمتُّ للهجات العربية بصلة، وإنما هو من صناعة النحاة حين اشتدَّ الجدل بينهم وحاول كلُّ فريق أن يأتي بجديد في تلك القواعد الإعرابية التي ملكت عليهم مشاعرهم، وصرفتهم عن كثير من البحوث القيمة في اللغة. فلم تكن لهجات الكلام عند القبائل تلتزم الإعراب على الصورة التي رُويت لنا في كتب النحاة"⁴.

والشاهد هنا إقلال أنيس من شأن الاختلافات النحوية، وأما ما استخلصه في هذا النص فهو يريد أن يثبت به النظرية التي تبناها في كتابه (من أسرار اللغة)⁵ التي يذهب فيها إلى أن الإعراب من صنع النحاة، وأنه لم يكن يوماً شائعاً على

¹ إسماعيل عمارة: المستشرقون والمناهج اللغوية: 128.

² الإتيان في علوم القرآن: ج2/89-104.

³ في اللهجات العربية: 82-83.

⁴ المصدر نفسه: 84.

⁵ في الصفحات: 183-258.

أسنة الناس، وإنما هو موجود في اللغة الأدبية حسب، وستأتي مناقشة رأيه هذا في أثناء البحث.

وبالجملة فإن الكتب التي ألفت في اللهجات العربية¹ واطلعت عليها كانت تقتصر على الإشارة إلى اختلافات نحوية في قضايا مشهورة في كتب النحو، ولم أجد دراسة في الاختلافات النحوية بين لهجات القبائل، وهذا لا يعني أن هذا البحث يدعي استيفاء كل الاختلافات النحوية، فهو أولاً كغيره من أعمال البشر يستولي عليه النقص، وهو ثانياً يقتصر على الاختلافات النحوية التي وردت الإشارة إليها في كتب إعراب القرآن ومعانيه.

خامساً- تعريف بالكتب التي هي مصادر للدراسة، ومدى عناية أصحابها بلغات القبائل:

يقوم هذا البحث على استخراج الاختلافات النحوية في لغات القبائل من كتب خمسة هي: مجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. ويجمع هذه الكتب الخمسة أنها ألفت في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وأنها تعدّ مصادر لمعرفة لغات القبائل العربية بما ذكره العلماء فيها من هذه اللغات التي تفرقت في مصادر اللغة والأدب والتاريخ والأنساب وغيرها من المصنّفات. وسأقدم هنا تعريفاً موجزاً بكل واحد من هذه الكتب الخمسة، مضمناً هذا التعريف عناية كل مؤلف بلغات القبائل.

¹ ينظر على سبيل التمثيل: أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، وعبد الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، وأحمد الفخراني: اللهجات العربية في روايات غريب الحديث والأثر، وضاحي عبد الباقي: لغة تميم، وغالب المطليبي: لهجة تميم، وعبد المجيد عابدين: من أصول اللهجات العربية في السودان، وعبد الرحمن أيوب: العربية ولهجاتها، وعبد الحميد أبو مكين: معالم اللهجات العربية، وحسام معبد النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني.

1- مجاز القرآن¹:

مؤلف هذا الكتاب هو أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى، توفي بين (208 و211هـ)² أخذ عن العلماء المتقدمين كأبي عمرو بن العلاء، والأخفش الأكبر، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وسمع من فصحاء الأعراب كأبي سوار الغنوي، وأبي محمد عبد الله بن سعيد الأموي، وأبي عمرو الهذلي، ومُنْتَجِع بن نَبْهَانِ العَدَوِي، وأبي مَنِيع الكَلْبِيِّ، ورُوْبَيْة ابن العَجَاج³.

ومما يُشِير إلى سماعه عن العلماء المتقدمين قوله في تفسير الآية: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾⁴: "قال أبو عمرو وعيسى ويونس: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ في اللفظ، وكتب (هذان) كما يزيدون ويُنْقِصُونَ في الكتاب، واللفظ صواب. وزعم أبو الخطَّاب أنه سمع قوماً من بني كنانة وغيرهم يرفعون الاثني عشر في موضع الجر والنصب"⁵.

ومما ورد من سماعه عن الأعراب قوله: "بعض العرب يُظهرون كناية الاسم في آخر الفعل مع إظهار الاسم الذي بعد الفعل كقول أبي عمرو الهذلي: (أكلوني البراغيث)⁶. وقوله: "وسأل يونس رؤية عن قول الله تعالى ﴿مَا بَعُوضَةٌ﴾⁷، فرفعها، وبنو تميم يُعملون آخر الفعلين والأداتين في الاسم، وأنشد رؤية بيت النابغة مرفوعاً⁸:

¹ تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - مصر، ط1، 1954 م.

² أخبار النحويين البصريين: 83، ومراتب النحويين: 46.

³ ينظر: مقامة المحقق: ج1/11-13.

⁴ طه، 63.

⁵ مجاز القرآن: ج2/21.

⁶ المصدر نفسه: ج1/174.

⁷ البقرة، 26.

⁸ ديوان النابغة: 85.

قالت ألا ليت ما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد¹.

فيكون أبو عبيدة قد سمع من العلماء الذين أخذوا اللغة عن الأعراب، كما سمع اللغات من أهلها واستشهد بها في كتابه، فنسب شيئاً منها، ولم ينسب شيئاً آخر، كغيره من العلماء، فمما نسبه قوله: " وبنو تميم يعملون آخر الفعلان والأداتين في الاسم"²، ومما لم ينسبه قوله في تفسير الآية: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِهَا بِيَرِيًّا﴾³: " وقع اللفظ على الإثم فذكره، هذا في لغة من خبر عن آخر الكلمتين"⁴.

2- معاني القرآن للفراء⁵:

مؤلف هذا الكتاب هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ)، وهو إمام الكوفة في النحو واللغة وتلميذ الكسائي العالم المعروف⁶. وكتابه عظيم الفائدة أملاه في آخر حياته، أي بعد أن نضح علمه⁷، وقد وضع فيه الفراء كثيراً من آرائه النحوية وضمنه معرفته بعلوم القرآن والقراءات، وكان في كل ذلك ينتقي بعض الآيات وليست آيات القرآن الكريم كلها.

وأما لغات القبائل العربية، فقد أثبت هذا الكتاب أن الفراء عالم له مكانة عالية، وباع طويل في لغات العرب، إذ ذكر لغات كثيرة في كتابه ولكن لم يكن له منهج مُحدّد في ذكره للغات، فمنها ما نسبه كقوله: " وقد تُسقط العرب الواو وهي

¹ مجاز للقرآن: ج1/35.

² المصدر نفسه: ج1/35.

³ النساء، 112.

⁴ مجاز للقرآن: ج1/139.

⁵ حقق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وحقق الجزء الثاني: محمد علي النجار، وحقق الجزء الثالث: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور، د. ت.

⁶ مراتب النحويين: 105.

⁷ معانسي للقرآن: ج1/1، فقد نص راوي الكتاب في بدايته على أن الفراء أملى عليهم كتابه فيما بين سنتي 202 و204 هـ.

واو جماع، اكتفي بالضمة قبلها فقالوا في ضربوا: قد ضرب، وفي قالوا: قد قال
ذلك، وهي في هوازن وعليا قيس¹.

ومن اللغات ما كان يذكره دون نسبة، كقوله: " من العرب من يجزم بـ
(إذا)، فيقول: إذا تقم أقم².

وقد يوضح الفراء بعض المسائل المتعلقة بلغات القبائل، ووجودها في القرآن
كما جاء في قوله: " فالقرآن يأتي باللغتين المختلفتين، ألا ترى قوله: ﴿تَمَلَّى عَلَيْنَا﴾³،
وهو في موضع آخر: ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيَسَلِّ﴾⁴، ولم تحمل إحداهما على الأخرى
فتتفقا⁵.

وقد حظي كتاب معاني القرآن للفراء بدراسة للهجات العربية فيه⁶، وهي
دراسة مفيدة من حيث استيفاء المادة اللهجية في الكتاب، غير أن المسائل النحوية
التي أفرد الباحث لها الباب الثالث من كتابه قد جاءت مبنوثة لم يُصنفها في أبواب
النحو العربي، ولم ينتظمها تنظيم مُعَيَّن، وكذلك فإن الباحث قد أدخل في القضايا
النحوية ما ليس منها مثل (قضية وضع الرجاء موضع الخوف)⁷ فقال: " لقد أشار
الفراء إلى أن وضع الرجاء موضع الخوف لغة تهامية فقال: (وقوله: ﴿لَا يَرْجُونَ
لِقَاءَنَا﴾⁸، لا يخافون وهي لغة تهامية يضعون الرجاء موضع الخوف إذا كان معه

¹ ج 1/91.

² ج 3/158.

³ الفرقان، 5.

⁴ البقرة، 282.

⁵ معاني القرآن: ج 3/74.

⁶ صبحي عبدالحميد: اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء.

⁷ اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء: 379.

⁸ الفرقان، 21.

جسد¹ 2، ولا يبدو أنّ لهذه القضية علاقةً بالمسائل النحوية، وإنما هي من القضايا المعجمية (الدلالية) التي أفرد الباحث الباب الرابع من كتابه لها.

3- معاني القرآن للأخفش³:

مؤلف هذا الكتاب هو الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت 210هـ)⁴. يقوم منهجه في هذا الكتاب على انتقاء آيات من الذكر الحكيم وتفسيرها، وقد تأثر بكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة تأثراً بيّناً، كما أثر كتابه في كتاب معاني القرآن للفراء، فالأخفش والفراء، وإن كانا متعاصرين، إلا أن كتاب الأخفش قد أُلّف بعد سنة 179هـ بقليل⁵ وكتاب الفراء أُلّف بين عامي 202 و 204هـ، وبهذا يكون الأخفش سابقاً للفراء في تأليف معاني القرآن بحوالي عشرين سنة.

وقد استعان الأخفش في مواضع كثيرة من كتابه بلغات القبائل العربية، يعيّن اسم القبيلة حيناً، ولا يعينه أحياناً، فمما عيّن فيه اسم القبيلة قوله: "وناس من بني تميم يقولون: ﴿مَثَلًا مَبْعُوضَةً﴾، يجعلون (ما) بمنزلة (الذي)، ويضمرون (هو)، كأنهم قالوا: (لايستحي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضة)⁶. ومما لم يعين فيه القبيلة قوله في نصب المصدر (ويلّ لزيد): "وقد ينصبه قوم على ضمير الفعل، وهو قياس حسن، فيقولون: ويلاً لزيد، وويحاً لزيد"⁷، ومما جمع فيه بين تعيين

¹ معاني القرآن: ج2/265.

² اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء: 379

³ تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط2، 1981م.

⁴ أخبار النحويين البصريين: 66، ومراتب النحويين: 68.

⁵ معاني القرآن للأخفش: تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد: ج89/1 (مقدمة للمحقق). وقد ذكر المحقق عدداً كبيراً من مواضع تأثير (مجاز أبي عبيدة) في (معاني الأخفش) ومن تأثير (معاني الأخفش) في (معاني الفراء).

⁶ معاني القرآن: ج1/53.

⁷ المصدر نفسه: ج1/118.

القبيلة وعدم تعيينها قوله في تفسير الآية ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ رَّانٌ﴾¹: "خفيفة في معنى الثقيلة، وهي لغة لقوم يرفعون، ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما)، ونقرؤها ثقيلة، وهي لغة لبني الحارث بن كعب"².
ومن القبائل التي نسب إليها الأخفش في كتابه³: أزد، الشراة، وأسد، وبكر بن وائل، وتميم، وبنو الحارث بن كعب، وبنو العنبر، وبنو قشير. وأما اللغات التي ذكرها الأخفش ولم ينسبها فهي كثيرة، ومبثوثة في ثنايا كتابه.

4- معاني القرآن وإعرابه⁴:

مؤلف هذا الكتاب هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت311هـ) ألف كتابه في أواخر القرن الثالث الهجري (285-300هـ)⁵. والإعراب عند الزجاج قسيم للمعنى، يتضح ذلك في اسم الكتاب (معاني القرآن وإعرابه) وقد صرح بهذا كذلك في قوله: "وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير، لأن كتاب الله ينبغي أن يتبين ألا ترى أن الله يقول: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾⁶، فحُضِنَا عَلَى التَّدْبِيرِ وَالنَّظَرِ، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتكلم إلا على مذهب اللغة، أو ما يوافق نقلة أهل العلم"⁷.

وأما عناية الزجاج بلغات العرب فهي واضحة في كتابه، فهو قد احتج باللغة لتوجيه قراءة من القراءات، وقد يُشكك في القراءة وهي على لغة من لغات العرب، فمما احتج به من اللغات لتوجيه قراءة قوله في تفسير الآية: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ رَّانٌ﴾

¹ طه، 63.

² معاني القرآن: ج2/408.

³ أحصى عبد الأمير اللورد في تحقيقه لكتاب الأخفش لغات القبائل التي ذكرها في كتابه، ينظر: مقدمة المحقق: 29-30.

⁴ تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب-بيروت، ط1، 1988م.

⁵ ينظر: مقدمة تحقيق الكتاب: ج1/21.

⁶ للنساء، 82، والقتال، 24.

⁷ معاني القرآن وإعرابه: ج1/185.

لَسَاحِرِانَ¹: " وأما الاحتجاج في إن هذان بتشديد (إن) ورفع هذان، فحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب وهو رأس من رؤساء الرواة: أنها لغة لكنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة لبني الحارث بن كعب².

ومن شكّه في القراءة، وهي على لغة من لغات العرب، وقوله إن أحدا لم يقرأ بها، قوله في تفسير الآية: «ما هذا بشراً»³: " وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: (ما هذا بشراً) أقوى الوجهين، وهذا غلط، لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات. ولغة بني تميم: ما هذا بشرٌ. ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة. والدليل على ذلك إجماعهم على: «مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ»⁴ وما قرأ أحد «مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ»⁵. وقد وردت القراءة برفع (أُمَّهَاتِهِمْ)، فقال أبو حيان: " قرأ الجمهور (أُمَّهَاتِهِمْ) بالنصب على لغة الحجاز، والمفضل عن عاصم بالرفع على لغة تميم⁶، فلا مسوّغ لردّ قراءة الرفع.

وقد يستند الزجاج على لغة للعرب، فيرجّحها على رأي النحاة، خاصة إذا كانت القراءة بها، كقوله في تفسير الآية: «يَوْمَ تَأْتِي تَكْلَمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»⁷: "الذي يختاره النحويون: يوم يأتي لا تكلم نفس إلا بإذنه. بإثبات الياء، والذي في المصحف وعليه القراء القراءات [كذا] بكسر التاء من غير ياء. وهذيل تستعمل حذف هذه الياءات كثيراً، وقد ذكر سيبويه والخليل أن العرب تقول: (لا أدري)

¹ طه، 63.

² معاني القرآن وإعرابه: ج3/361.

³ يوسف، 31.

⁴ المجادلة، 2.

⁵ معاني القرآن وإعرابه: ج3/108.

⁶ البحر المحيط: ج8/231.

⁷ هود، 105.

فتحذف الياء وتجتزئ بالكسر، إلا أنهم يزعمون أن ذلك لكثرة الاستعمال. والأجود في النحو إثبات الياء، والذي أراه اتباع المصحف مع إجماع القراء، لأن القراءة سنة، وقد جاء مثله في كلام العرب¹.

والزجاج وإن لم يكن سامعاً للغة عن الأعراب، إلا أنه ينقل في كتابه عن العلماء كسيبويه والخليل ويونس وأبي عبيدة وأبي عمرو والفراء والأخفش وغيرهم ممن سمع لغات العرب من أهلها، فيكون كتابه بهذا مصدراً من مصادر لغات القبائل العربية.

5- إعراب القرآن²:

مؤلف هذا الكتاب هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحاس، نحوي مصري. توفي سنة (338هـ)³. تأتي أهمية هذا الكتاب من كونه أول كتاب في إعراب القرآن يصل إلينا وهو يحمل مادة علمية غزيرة، وصفه النحاس عندما حدّد منهجه بقوله: " هذا كتاب أنكر فيه إن شاء الله إعراب القرآن، والقراءات التي تحتاج أن يُبيّن إعرابها والعلل فيها ولا أخليه من اختلاف النحويين، وما يُحتاج إليه من المعاني وما أجازه بعضهم ومنعه بعضهم وزيادات في المعاني وشرح لها، ومن الجموع واللغات، وسوق كل لغة إلى أصحابها"⁴.

وأما توظيف النحاس للغات القبائل في كتابه، واستعانته بها في توضيح إعراب القرآن، فقد ذكر النحاس في النصّ السابق أنه يسوق كل لغة إلى أصحابها، ولكنه في الواقع ينسب اللغات التي نسبها العلماء قبله، كقوله في إعراب الآية: «إن هذان لساحران»⁵: " قال أبو زيد والكسائي والأخفش والقراء: هذا على لغة بني

¹ معاني القرآن وإعرابه: ج3/77.

² تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني-بغداد، 1977م. (رسالة دكتوراه).

³ بغية الوعاة: ج362/1، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 81 و 84.

⁴ إعراب القرآن: ج1/115.

⁵ طه، 63.

الحارث بن كعب، قال الفرّاء: يقولون: رأيت الزيدان، ومررتُ بالزيدان،
وحكى أبو الخطّاب أن هذه لغة بني كنانة¹. وقوله: " وحكى البصريون
والكوفيون: ما زيدٌ مُنطلقٌ بالرفع، وحكى البصريون أنها لغة بني تميم، ... وحكى
الكسائي أنها لغة تهامة ونجد².

وأما كثير من اللغات فقد جاءت عند النحّاس غير منسوبة، كقوله في إعراب
الآية ﴿لَتَدْرَسِعِ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَرِحٌ بِغَيْبِهَا﴾³: " كُسِرَتْ (إِنَّ) لأنها
حكاية، ويعض العرب يفتح⁴. وقوله في إعراب الآية: ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ
الْقَوْلِ﴾⁵: " أي يُجاوبه، واللغة الفصيحة هذه، يُقال: رَجَعْتُ زيداً⁶.

ولم يُنكر أن النّحّاس سمع لغات القبائل عن الأعراب، وإنما تتّمتل أهمية
كتابه في أنه نقل عن علماء كثيرين بصريين وكوفيين، فكان كتابه وعاء لكثير من
لغات القبائل التي وردت عند العلماء المتقدمين كسيبويه والخليل والكسائي والأخفش
والفرّاء وغيرهم⁷.

¹ إعراب القرآن: ج2/345.

² المصدر نفسه: ج2/140.

³ آل عمران، 181.

⁴ إعراب القرآن: ج1 / 381.

⁵ مسأ، 31.

⁶ إعراب القرآن: ج2 / 674.

⁷ ينظر: مقدمة المحقق: ج1 / 37-58.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

قضايا التركيب (الإسناد

ومتعلقاته)

قضايا التركيب (الإسناد ومتعلقاته)

يتناول هذا الفصل الاختلافات النحوية بين لغات القبائل في الإسناد ومتعلقاته، ويشير جمع هذه القضايا ودراستها إلى أن الاختلافات النحوية قد تقع في باب إسناد الفعل إلى فاعله، وإسناد الخبر إلى المبتدأ، وهي، وإن مست الأصول مستاً خفيفاً كالإسناد إلى ضمير واسم ظاهر في آن، تظل في جملتها دائرة في إطار الفروع من جهة أنها اختلافات لا تؤثر في جوهر الإسناد، وإنما تقع في جانبه الشكلي حسب، كأن يُرفع ما بعد ضمير الفصل خبراً له في لغة للعرب، أو أن يُهمَل ويكون ما بعده خبراً لما قبله في لغة أخرى، وفي كلتا الحالتين لم يتأثر جوهر الإسناد وإنما تغيرت صورة الجملة بهذا الاختلاف.

ولعل الأمر في قضايا متعلقات الإسناد لا يختلف عنه في قضايا الإسناد، فما جرى تمييز (كم) الخبرية مثلاً أو نصبه بمؤثر في المعنى الذي يريده المتكلم من (كم) في الجملة، وكذلك جميع قضايا هذا الباب، يمكن أن نقف من خلالها على جوانب من اختلافات لغات القبائل في باب الإسناد ومتعلقاته، لم تؤثر هذه الاختلافات على جوهر النحو العربي الذي يربط بين هذه اللغات، وهي مع ذلك اختلافات موجودة لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها، يمكن أن تساعد في فهم جوانب خفية من الإسناد ومتعلقاته.

المبحث الأول

قضايا الإسناد

- 1- إلحاق ضمير التثنية أو الجمع بالفعل، مع كون الفاعل اسماً ظاهراً:
ذُكِرَتْ هذه اللغة في كتب إعراب القرآن ومعانيه، فأبو عبيدة يقول: "بعض العرب يُظهرون كناية الاسم في آخر الفعل مع إظهار الاسم الذي يعد الفعل كقول أبي عمرو الهذلي: (أكلوني البراغيث) ¹".
ومثل ذلك أشار الفراء 2 إلى هذه اللغة، ولكنه لم ينسبها إلى قبيلة معينة، بل قال: "وهذا لمن قال: (قاموا قومك) ³ وساق عليها قول الشاعر شاهداً 4:
يلومونني في اشتراء النخيل ——— لـ أهلي فكلُّهم ألومٌ
وكذلك الأخفش ⁵ لم ينسب هذه اللغة، وساق عليها قول الشاعر شاهداً 6:
ولكن دياقي أبوه وأمه بحوزان يعصرن السليط أقاربهُ
وأما أبو جعفر النحاس فقد لخص آراء النحاة في هذه الضمائر التي تلحق الفعل المسند للاسم الظاهر، فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ

1 مجاز القرآن: ج1/174، ويُنظر: ج2/34.

2 معاني القرآن: ج1/316، و ج2 / 120، و 198.

3 المصدر نفسه: ج1/316.

4 يُنظر: شرح الأشموني: ج1/170، وشرح ابن يعيش: ج3/87 و ج7/7، ومغني للبيب: ج2/365، وشرح ابن عقيل: ج1/391. وقد نسب عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية (ص 358) هذا البيت إلى أمية بن أبي الصلت، ولكنه قال إن البيت ليس في ديوانه، ونسبه محققا الجزء الثاني من معاني الفراء إلى أحيحة بن الجلاح، وقال محقق شرح ابن عقيل محمد محيي الدين عبد الحميد: (هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها).

5 معاني القرآن: ج1/262، و: ج2/410.

6 البيت للفردق: ديوانه: 44، ويُنظر: الكتاب: ج2/40، وشرح ابن يعيش: ج3/89 و ج7/7.

عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ¹: "ولم يقل: عمي وصمّ والفعل متفتم، ففي هذا أجوية منها: أن يكون (كثير منهم) بدلاً من الواو، قال الأخفش سعيد: كما تقول: رأيت قومك تثنّهم، وإن شئت كانت على إضمار مبتدأ، أي العمي والصمّ منهم كثير، وجواب رابع يكون على لغة من قال: أكلوني البراغيث. قال الأخفش: يجوز أن يكون هذا منها وأنشد: (ولكن ديافي... البيت)².

وقد عدّ سيبويه هذا الضمير اللاحق للفعل علامة على الجمع كما تلحق التاء الفعل المسند للمؤنث فتدل على التانيث. فقال: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة³. وتابع النحاة سيبويه في عدّ الضمير اللاحق للفعل المسند للفاعل الظاهر علامة على التثنية أو الجمع، كما أن التاء في الفعل المسند للفاعل المؤنث علامة على التانيث، وكان هذا التوجيه واحداً من تأويلات النحاة لهذا الضمير، ثم ذكروا أن الضمير قد يكون هو الفاعل، ويكون الاسم الظاهر بعده بدلاً منه أو مبتدأ مؤخر⁴.

وسأتناول هذه الظاهرة اللهجية من جانبين مترابطين:

الأول - القبائل التي نسبت إليها الظاهرة. والثاني - مدى شيوع هذه الظاهرة أو قلّتها كما ذكر سيبويه في نصّه السابق، وكما جاء في شرح ابن عقيل من قوله: "وهذه اللغة القليلة هي التي يُعبّر عنها النحويون بلغة (أكلوني البراغيث)⁵.

1 المائدة، 71.

2 إعراب القرآن: ج 1/511، ويُنظر: ج 2/366.

3 للكتاب: ج 2/40.

4 يُنظر: شرح ابن عقيل: ج 1/389-394، ومغني اللبيب ج 2/365-366.

5 شرح ابن عقيل: ج 1/393.

فأما القبائل التي نُسبت إليها الظاهرة عند القدماء، فهي بنو الحارث بن كعب، وأزد شنوءة، وطِيء¹. ويبدو أن تحديد هذه القبائل بأعيانها دون غيرها لم يأتِ عبثاً، وهو تحديد قد يكون مظنة الطعن كذلك.

فأما أن التحديد لم يأتِ عبثاً، فلأن بني الحارث بن كعب، وأزد شنوءة قبيلتان متجاورتان من قبائل اليمن. وتجاورُهما مع سماع هذه اللغة من أبنائهما يجعل نسبة الظاهرة اللغوية إليهما أمراً صحيحاً ومُقنعاً، وأما النسبة إلى طِيء فإنني أُؤيد في مسوِّغها ما ذهب إليه عبد الحميد الأقطش من "أن ذكر مُسمّى لغة طِيء على أنها موطن اللغة (أكلوني البراغيث) إنما تولد من حقيقة إكثار أبي تمام من تلك اللغة في شعره، وهو ينتمي إلى طِيء"². ويؤكد ذلك ما التفت إليه الأقطش من أن ذكر قبيلة طِيء مع هذه اللغة قد بدأ متأخراً عند ابن هشام الأنصاري (761 هـ)³. وإذا كان الأمر على هذه الحال في نسبة الظاهرة إلى طِيء، فإننا نستطيع أن ننسبها إلى قبائل أخرى كثيرة وردت اللغة على ألسنة شعراء من أبنائها، كالمتمتبي والبحتري وأبي فراس والشريف الرضي، وغيرهم.

فهذه مسوِّغات القدماء في نسبة لغة (أكلوني البراغيث) إلى بني الحارث بن كعب وأزد شنوءة وطِيء، وأما الطعن في هذا التحديد فيأتي من خلال شيوع هذه الظاهرة في مواطن متعددة، كما سنبين عند مناقشة الجانب الثاني من هذه الظاهرة، مما يجعل تحديد نسبتها إلى ثلاث قبائل بأعيانها دون غيرها مَلَمَحاً من ملامح نقص الاستقراء عند النحاة واللغويين القدماء.

1 يُنظر: شرح ابن عقيل: ج1/390، ومغني اللبيب: ج2/366.

2 بحث (الإسناد في لغة أكلوني البراغيث)، أبحاث اليرموك، مجلد 13، عدد2، 1995، ص 400، وجمع الأقطش ثمانية أبيات من شعر أبي تمام شواهد على هذه الظاهرة، ص392. وينظر: محمد عبد الله جبر: الضمائر في اللغة العربية، 172-173.

3 بحث (الإسناد في لغة أكلوني البراغيث): ص409.

وأما الجانب الثاني من جوانب هذه الظاهرة وهو مدى شيوعها أو قلتها. فإننا إذا ما رجعنا إلى شقيقات اللغة العربية من الساميات، وجدنا عدداً من الباحثين¹ يؤكد أطرافها في اللغات السامية، يقول رمضان عبد التواب: "وتدل مقارنة اللغات السامية، أخوات العربية، على أنه في تلك اللغات، يلحق الفعل علامة التنثية والجمع، للفاعل المثني والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث، عندما يكون الفاعل مؤنثاً سواءً بسواء"² وعدها رمضان عبد التواب من (الركام اللغوي) الذي هو بقايا الظواهر اللغوية المندثرة³.

وأما في اللغة العربية الفصيحة فقد ورد قدرٌ من الأمثلة على هذه الظاهرة، يشير إلى أنها ليست بالظاهرة التي تقتصر على قبيلتين أو ثلاث، وأنها ليست محدودة بزمان معين، إذ استطاع الأقطش⁴ أن يجمع من أمثلة هذه الظاهرة: عشرة من القرآن الكريم والقراءات، وتسعة من الحديث الشريف، وعشرة من شعر العرب الذين يُحتج بلغتهم، وعشرين مثلاً من شعر المولدين حتى نهاية القرن الرابع، وثمانية من شعر مجهول النسب في كتب النحو، وعشرة من نثر المولدين.

وتكفي أعداد هذه الأمثلة ووجود ظاهرة المطابقة العددية في اللغات السامية، وانتشارها في جُلِّ اللهجات الحديثة⁵ للترجيح بأن تكون هذه الظاهرة قد سادت في كثير من لغات القبائل العربية قديماً، ويؤكد ذلك أيضاً قول ابن يعيش: "وهي

1 تشيم رابين: اللهجات العربية القديمة: 317، ورمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة: 300، و محمد عبد الله جبر: الضمائر في اللغة العربية: 174-175، وإسماعيل عمارة: المستشرقون والمناهج اللغوية: 75، وعبد الحميد الأقطش: بحث (الإسناد في لغة أكلوني البراغيث): 403 - 405.

2 المدخل إلى علم اللغة: 300.

3 بحوث ومقالات في اللغة العربية: 59.

4 بحث (الإسناد في لغة أكلوني البراغيث): 390-395، وينظر: رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة: 302-306.

5 إسماعيل عمارة: تطبيقات في المناهج اللغوية: 211.

لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم " ¹، ويبدو أن هذه اللغة، مع شيوعها وانتشارها، لم تبلغ درجة الشبوع الذي كانت تحظى به ظاهرة إفراد للفعل مع الفاعل المثني والمجموع. ومن أجل ذلك لم تحظ ظاهرة المطابقة العددية بالقبول ضمن قواعد الفصحى. وفي هذا ما يفسر استغراب المستشرق رابن الذي يقول: "بما أن ظاهرة التطابق بين الفعل و فاعله هي النهج العادي للغات الشقيقة والعاميات؛ يبدو أن التنبيه الصارم على ضرورة إفراد الفعل في الجملة الفعلية، من الأمور المستغربة في تلك اللهجات التي شكلت القاعدة للعربية الفصحى" ².

ذلك أن شبوع الظاهرة في اللهجات التي تشكلت منها الفصحى كان كثيراً مع وجود ظاهرة الإفراد، إلا أن مبدأ الاقتصاد اللغوي ³ الذي ينحو بالمتكلمين نحو التعابير التي تؤدي المعنى بجهد قليل قد أسهم في تخلص الفصحى من ظاهرة المطابقة العددية.

وأخيراً فقد ذهب ابن مالك في تفسير هذه الظاهرة مذهباً قد يكون مقبولاً نظرياً، ولكن شواهد الظاهرة لا تؤيده، فيقول ابن مالك: "السبب في هذا الاستعمال أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ (مَنْ) فإذا قصدت تثنيته أو جمعه، والفعل مجرد، لم يُعلم القصد. فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره، فوصلوه عند قصد التثنية والجمع، بعلامتهما. وجرّوه عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس، ثمّ ألزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد" ⁴.

فابن مالك يريد أن المطابقة بدأت مع الفاعل الذي لا يمكن تثنيته أو جمعه، بقصد التمييز بين الفعل المسند إلى فاعل مثني أو جمع، من الفعل المسند إلى فاعل

1 شرح المفصل: ج 3/ 87.

2 للهجات العربية القديمة: 317.

3 ينظر: تطبيقات في المناهج اللغوية: 211.

4 شواهد للتوضيح والتصحيح: 191.

مفرد. ثم انتقل المتكلم إلى المطابقة بين كل فعل وفاعله طرداً للباب على وتيرة واحدة.

وهذا المذهب جيد في التفسير النظري للظاهرة، إلا أن ابن مالك نفسه، الذي ذكر شواهد لها، لم يكن بين شواهد شاهد واحد، لا يمكن جمع الفاعل فيه أو تثنيته، وكذلك لم أجد في الشواهد الكثيرة التي جمعها عبد الحميد الأقطش¹ إلا مثلاً واحداً من التي لا يمكن جمع الفاعل فيها أو تثنيته وهو قوله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾²، وأما غيره من الشواهد فهي لا تؤيد ما ذهب إليه ابن مالك. ولو كانت الظاهرة وجدت من أجل الفاعل الذي لا يمكن جمعه أو تثنيته لوجدنا أكثر شواهدنا من هذا النوع من الفاعلين، والأمر في الشواهد الموجودة على غير ما افترض.

2- ضمير الفصل:

في ضمير الفصل لغتان: الأولى يُعدُّ ضمير الفصل فيها وسيلة ربط بين ركني الجملة، ولا محل له من الإعراب. والأخرى يُعدُّ فيها ضمير الفصل مبتدأ والاسم بعده خبره، ثم تكون الجملة خبراً للمبتدأ الأول، وذلك في نحو قولنا: (زيد هو الكريم).

ويظهر الفرق بين اللغتين مع الفعل، أما في باب المبتدأ والخبر، أو باب إن وأخواتها فلا تظهر علامة تتميز بها اللغتان، وقد أشار إلى هذه القضية ابن يعيش بقوله: "أعلم أن الفصل لا يظهر له حكم في باب إن وأخواتها وباب المبتدأ والخبر لأن أخبارها مرفوعة، فإذا قلت: زيد هو القائم، وإن زيدا هو القائم، لم يعلم أن المضمرة فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنية، ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ

1 بحث (الإسناد في لغة أكلوني البراغيث): 390-395.

2 مريم، 87.

ويظهر مع الفعل لأن أخباره منصوبة نحو قولك: كان زيداً هو القائم، وظننتُ زيداً هو المائل، فعلم أن (هو) فصل بنصب ما بعده ¹.

والأشهر في ضمير الفصل اللغة الأولى التي لا يكون له فيها محل إعرابي، أما اللغة التي يُرفع فيها ما بعده خبراً له، فهي أقل شهرة من الأولى، وقد نكرها الأخفش في كتابه ونقلها النحاس، ونُسبت عندهما إلى بني تميم. فقال الأخفش في ضمير الفصل: "وقد يجري في جميع هذا مجرى الاسم، فيُرفع ما بعده إن كان ما قبله ظاهراً أو مضمراً في لغة لبني تميم، في قولهم: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾ ²، ﴿وَإَكْبَرُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ³، و﴿وَمَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُونَهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ ⁴، كما تقول: (كانوا آباؤهم الظالمون) ⁵. وقال النحاس: "قال الأخفش: وبنو تميم يرفعون فيقولون: (إن كان هذا هو الحق من عندك) قال أبو جعفر يكون (هو) ابتداء، و (الحق) خبره، والجملة خبر كان ⁶."

وقد نكر سيبويه من قبل هذه اللغة ولكنه لم ينسبها، بل نكر أن ناساً كثيراً من العرب يتكلم بها، فقال: "وقد جعل ناسٌ كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظنُّ زيداً أبوه خيرٌ منه، ووجدت عمراً أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن روية كان يقول: أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرأونها: ﴿وَمَا ظَلَمْنَا هُمْ وَإَكْبَرُوا هُمْ الظَّالِمُونَ﴾ ⁷ وقال الشاعر، قيس بن ذريح ⁸:

1 شرح المفصل: ج3/111، وينظر: للكتاب: ج2/392.

2 الأفعال، 32 وفي البحر المحيط: ج4/482 أنها قراءة الأعمش و زيد بن علي.

3 الزخرف، 76 وفي البحر المحيط: ج8/27 أنها قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين.

4 المزمل، 20 وفي البحر المحيط: ج8/359 أنها قراءة أبي السمال وابن السميع.

5 معاني القرآن: ج2/321، وينظر: ج2/514.

6 إعراب القرآن: ج1/74.

7 الزخرف، 76.

8 ديوانه: 46، وينظر: شرح المفصل: ج3/112، واللسان: مادة (ملا)، والبحر المحيط: ج8/27

و 359.

تُبَكِّي على لُبْنَى وَأَنْتَ تَرْكَنْهَا وَكُنْتُ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ
وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقل¹.

ويتبين من الشواهد التي ذكرها سيبويه، والشواهد التي ذُكرت عند غيره² أن هذه اللغة كانت واسعة الانتشار³، ولكنها لم تحطْ بالمنزلة التي حظيت بها لغة الإهمال لضمير الفصل، إذ جاءت بهذه اللغة الثانية القراءات القرآنية المتواترة، وجاءت بعض القراءات الشاذة على لغة بني تميم⁴.

ولم نستطع بالرجوع إلى شقيقات العربية أن نتبين الإهمال أقدم لضمير الفصل أم الأعمال؟ ذلك أن برجسترس نكر قَدَمَ استعمال ضمير الفصل للربط بين المبتدأ والخبر، وذكر شيوعه في الساميات القديمة، ولكنه لم يذكر أن تلك اللغات كانت تهمل هذا الضمير أم أنها كانت تعربه، والتفت إلى مسألتين أخريين:

الأولى هي أن ضمير الغائب في بعض اللغات السامية قد يأتي بعد مبتدأ متكلم أو مخاطب، فقال: "والضمير المستعمل للربط هو ضمير الغائب إذا كان المبتدأ غائباً، وفي بعض اللغات السامية إذا كان المبتدأ متكلماً أو مخاطباً أيضاً مثاله في الآرامية: (anahna himmo abdohi) أي: نحن هم عباده، ومثال ذلك لا يكاد أن يوجد في العربية"⁵.

1 للكتاب: ج2/392-393. وينظر في نسبة اللغة إلى بني تميم: البحر المحيط: ج8/388.

2 ينظر: شرح المفصل: ج3/111-113، ولغة تميم: 517 (شواهد من القراءات).

3 استدل أحد الباحثين للمحدثين وهو مختار الغوث في (لغة قريش ص156) على كثرة المتكلمين بهذه اللغة بأن قيس بن نزيح يتكلم بها، ولم أجد علاقة بين أن يتكلم بها قيس بن نزيح وكثرتها وأنا أثبت نص الباحث الذي يقول: "وهو استعمال نامٍ كثير من العرب كما قال سيبويه. ويبدل على كثرتهم أن قيس بن نزيح يتكلم بها، قال: تبكي على لبني ... البيت الذي أنشده سيبويه.

4 ينظر: لغة تميم: 517-518، ولغة قريش: 157. وقال أبو حيان: ج27/8: (قرأ عبد الله وأبو زيد

النحويان: للظالمون، بالرفع).

5 التطور النحوي للغة العربية: 88-89.

والمسألة الأخرى هي أن " إدخال الضمير ليس بواجب [أي في الساميات]
بيد أن العربية تقتضيه في حال كون الخبر معرفاً".¹

فالمثال الذي ذكره برجسترسر (نحن هم عباده) جاء ضمير الفصل فيه بين مبتدأ وخبره، ولا يظهر في هذه الحالة إعمال أو إهمال لأن الخبر مرفوع في كلتا الحالتين. ويمكن أن نذهب إلى أن اللغة العربية في رحلتها التطورية مع انفصالها عن شقيقاتها قد حافظت على استعمال ضمير الفصل، ولكن إحدى لهجات اللغة العربية زادت فجعلت هذا الضمير ذا مكانة في الجملة فرفعت ما بعده خبراً له، وهذه هي لغة بني تميم التي يُعرب ضمير الفصل فيها، والتي ذكرها أبو حيان كما أشرنا من قبل.

3- حذف ضميري الرفع (الواو والياء):

ذكر الفراء حذف ضميري الرفع الواو والياء، فقال: " وقد تُسقط العربُ
الواو وهي واو جماع، اكتُفِيَ بالضممة قبلها، فقالوا في ضربوا: (قد ضَرَبَ)، وفي
قالوا (قد قال ذلك)، وهي في هوازن وعليا قيس؛ أنشدني بعضهم²:

إذا ما شاءَ ضَرُّوا مَنْ أَرادوا ولا يَألو لهم أحدٌ ضِراراً
وأنشدني الكسائي³:

متى تقولُ خَلتُ من أهلها الدارُ كأنهم بجناحِي طائرٍ طاروا
وأنشدني بعضهم⁴:

قلو أنَ الأطباءَ كانَ عندي وكان مع الأطباءِ الأساءُ

1 المصدر نفسه: 89.

2 البيت بلا نسبة، ويُنظر: الإنصاف: ج1/386، ومغني اللبيب: ج2/552، وهمع الهوامع: ج1/196، والدرر اللوامع: ج1/87، وخزانة الأدب: ج5/231.

3 البيت بلا نسبة في اللسان: مادة (ججج)، وخزانة الأدب: ج5/231.

4 البيت بلا نسبة، ويُنظر: الإنصاف: ج1/385، وشرح المفصل: ج8/80، والدرر اللوامع: ج1/86، وخزانة الأدب: ج5/233 وقال البغدادي: "ولم يعزهما للقراء فمن بعده إلى أحد".

وتفعل ذلك في ياء التأنيث، كقول عنقرة¹:

إِنَّ العَدُوَّ لِهَمِّ إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ إِنِّ بِأَخْذِكَ تَكْحَلِي وَتَخْضَبِ

يخذفون ياء التأنيث وهي دليل على الأثني لكتفاء بالكسرة². فالقراء ينسب حذف الواو والياء إلى هوازن وعليا قيس، ونسبه سيبويه من قبل إلى ناس كثير من قيس وأسد فقال: "حذف ناس كثير من قيس وأسد الياء والواو اللتين هما علامة المضمّر"³.

وقد ذكر سيبويه⁴ عدداً من أبيات الشعر تُروى بحذف الواو أو الياء، والاجتزاء عنهما بالضمّة أو الكسرة، وذكر صاحب الإنصاف⁵ عدداً من الأبيات اجتزأ فيها بالضمّة عن الواو، وبالكسرة عن الياء، وبالفتحة عن الألف.

وتبرز هنا مسألتان: الأولى في نسبة هذه الظاهرة. والثانية في كونها مقصورة على الضرورة الشعرية أم تتجاوزها إلى النثر. أما نسبة هذه الظاهرة فقد رأينا القراء ينسبها إلى هوازن وعليا قيس، ونسبها سيبويه إلى ناس كثير من قيس وأسد، ونجد رايبين يُعمّم الظاهرة على لهجات الجزيرة كلها، ويخص لهجات وسط الجزيرة، فيقول: "ويحتمل أن يكون النزوع إلى تقصير العلل الطويلة موروثاً في لهجات الجزيرة كلها، ولكنها تطوّرت باتّساق في لهجات وسط الجزيرة العربية أكثر منها في اللهجات العربية الغربية"⁶. وليس غريباً أن يكون تقصير العلل الطويلة موروثاً في لهجات الجزيرة، فقد ذكر "أنّ حذف الواو والاجتزاء عنها بالضمّة ظاهرة سامية عامة وجدت في الحبشية والعبرية والآرامية"⁷ كما أن

1 شرح ديوان عنقرة بن شداد: 20.

2 معاني القرآن: ج 1 / 91.

3 للكتاب: ج 4 / 211.

4 للمصدر نفسه: ج 4 / 211-214.

5 الإنصاف: ج 1 / 385-390.

6 اللهجات العربية القديمة: 241.

7 اللهجات العربية في التراث: ج 2 / 689 نقلاً عن:

(noldeke: die Endungen des perfekts. p. 15. strassburg. 1909)

احتفاظ لهجات معينة بهذا التقصير دون غيرها ليس غريباً، فبعض لهجاتنا العربية الحديثة تحتفظ بالتقصير دون غيرها كقولهم (الضيوفُ كانُ هنا ثمَّ خرجُ) ¹. ويؤكد أحمد علم الدين الجندي ² أنَّ الظاهرة كانت منتشرة في المواطن التي ذكرها سيبويه والفرّاء (أسد، وقيس، وهوازن)، وأنَّ هذيلاً كانت تميل إلى تقصير الصيغ، وبهذا تكاد تُجمع المصادر القديمة والحديثة على نسبة الظاهرة إلى هذه القبائل.

وأما ما ذهب إليه بعض الباحثين من أنَّ الحذف لهجة تميم وغيرها من القبائل البدوية ³ بحجة أنَّ تميم من القبائل البدوية، وأنَّ " الحذف في مثل هذا الموضوع يتأتى من الإسراع في النطق وهو عادة أهل البادية " ⁴. فإنه يتَّيح لنا أن ننسب الظواهر التي تقوم على الإسراع في النطق إلى القبائل البدوية أو إلى تميم، وليس الأمر على هذه الحال، فتميم تحقق الهمز والحجاز يُسهلون، والتحقيق مظهر من مظاهر التأنّي، والتسهيل مظهر من مظاهر السرعة، فهل ننسب التحقيق إلى الحجاز أو ننسب التسهيل إلى تميم؟ ويقول الباحث بعد ذلك: " ويكاد الفكر يتَّجه إلى أنها لهذيل فهم يحذفون الياء والواو من آخر الكلام كثيراً " ⁵. ولا يحتاج الأمر إلى هذا التخمين، فقد أشار إلى التقصير عند هذيل: راين ⁶ وأحمد علم الدين الجندي ⁷.

وإذا نظرنا في خارطة القبائل العربية وجدنا التجاور بين قبائل قيس وهوازن وأسد يبعث على الاطمئنان بصحة نسبة الظاهرة إلى هذه القبائل، مع أنه لا يشترط

1 المصدر نفسه: ج/2/689.

2 اللهجات العربية في التراث: ج/2/687 وما بعدها.

3 صبحي عبد الحميد: اللهجات العربية في معاني القرآن للفرّاء: 335.

4 المصدر نفسه: 335.

5 المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

6 اللهجات العربية القديمة: 239.

7 اللهجات العربية في التراث: ج/2/689.

التجاور بين القبائل التي تنتشر فيها ظاهرة لهجية معينة؛ ذلك أنه قد توجد ظاهرة في قبيلة تبعد في مسكنها عن قبيلة أخرى توجد فيها الظاهرة نفسها، كما رأينا في انتشار لغة إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل المسند للاسم الظاهر في بني الحارث بن كعب وأزد شنوءة ومنازلهما جنوبي الحجاز وشمالي اليمن، وفي طيء ومنازلها شمالي الحجاز. وجاء في لسان العرب " ثم قد يستعمل النجدي لغة الحجازي"¹.

وأما المسألة الثانية التي تتمثل في كون هذه الظاهرة مقتصرة على الضرورة الشعرية أم تتجاوزها إلى النثر، فقد ذكرنا أن سيبويه² نسب الحذف إلى ناس كثير من قيس وأسد، ولم يُشِرْ إلى أن هذه الظاهرة خاصة بالشعر، وإن كانت شواهده التي ساقها كلها من الشعر، وأما الفراء فإن شواهد كلها من الشعر³، ولكنه مثل لها بقوله: " فقالوا في ضربوا: (قد ضرب) و في قالوا: (قد قال ذلك)"⁴، مما يوحي أن الفراء لا يمتنع عنده ورودها في النثر. وكذلك أبو البركات الأنباري لم يقصر الظاهرة على الضرورة، فقد قال [يريد العرب]: " لأنهم يجتزئون بالضممة عن الواو، وبالكسرة عن الياء وبالفتحة عن الألف"⁵. وإن كانت شواهد كلها على هذه الظاهرة جاءت من الشعر⁶.

وأما ابن يعيش فقد عدّ هذا الحذف أشبه بالضرورة، فقال: " ومثل ذلك لا يحسن في الكلام وهو بالضرورة أشبه"⁷. وقال أبو حيان في هذا الحذف: " وهذا خصه أصحابنا بالضرورة فلا يُحمل كتاب الله عليه"⁸. وقد ذهب أحمد

1 مادة (سبح).

2 للكتاب: ج4/211.

3 معاني القرآن: ج1/91.

4 للمصدر نفسه، والصفحة نفسها.

5 الإئصاف: ج1/385.

6 للمصدر نفسه: ج1/385-390.

7 شرح المفصل: ج8/80.

8 للبحر المحيط: ج4/256.

علم الدين الجندي إلى أن الظاهرة لا تقتصر على الضرورة¹، بل تجاوزتها إلى النذر، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾، و﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ﴾³. وبقراءة ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁴ إذ الأصل (أفلحوا)، وقراءة (علب الذي أحسن)⁵ والأصل (أحسنوا)، وقراءة ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِرَ الرِّضَاعَةَ﴾⁶، والأصل (يئموا)، وبما حكاه السيوطي⁷ (من العرب من يقول: الزيدون قائم).

وأضيف هنا أن حذف الواو أو الياء قد وقع كثيراً في القرآن الكريم والقراءات، وقد ذكر هذا الحذف العلماء الذين ألفوا في إعراب القرآن ومعانيه، فالفراء يقول في قوله تعالى: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾⁸: "و (يمح) في نية رفع مستأنفة

1 اللهجات العربية في التراث: ج2/688.

2 للعلق، 18.

3 الإسراء، 11.

4 المؤمنون، 1، وجاء في البحر المحيط: ج6/365 "قال عيسى بن عمر: سمعت طلحة بن مصرف يقرأ (قد أفلحوا المؤمنون)، فقلت له: أتلحن؟ قال: نعم كما لحن أصحابي. يعني أن مرجوعه في القراءة إلى ما روي وليس بلحن لأنه على لغة (أكلوني البراغيث)".

5 الأنعام، 154، وينظر: مغني اللبيب: ج2/553، وفي البحر المحيط: ج4/256 أنها قراءة يحيى بن معمر وابن أبي إسحاق.

6 البقرة، 233، وينظر: مغني اللبيب: ج2/553، وفي البحر المحيط: ج2/223 أن النحويين نسبوا هذه القراءة إلى مجاهد.

7 همع الهوامع: ج1/196، وقال السيوطي: (ولم يُسمع ذلك في المضارع، ولا الأمر) فاستدرك عليه الشنقيطي في الدرر اللوامع: ج1/87 قائلا: "والحق أنه سمع مع المضارع كقوله: وإذا احتملت لأن تزيدهم تقى فرؤوا فلم يزداد غير تَمَادٍ [لم أعتز على قائل البيت]

وسُمع أيضاً مع الأمر، كقوله:

جزيت ابن أروى في المدينة قرضه وقلت لأشفاق المدينة أوجفُ [البيت لتميم بن مقبل، يُنظر: ديوانه:

105، والكتاب: ج4/212]

يريد: أوجفُ، فسكن للوقف"

8 للشورى، 24.

وإن لم تكن فيها واو؛ حُذفت منها الواو كما حذفت في قوله تعالى ﴿سَدِّحَ الزَّبَابِ﴾¹. وتظهر مع هذه الآية قضية أخرى هي أن الحذف قد يقع في مواضع ولا يقع في أخرى، فقد ورد الفعل (يمحو) غير محذوف الواو في آية أخرى، يقول تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُكْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾².

وهذه القضية قد تجيب عن سؤال يتبادر إلى الذهن عند النظر في الأبيات التي أوردتها في صدر هذه المسألة في نصّ الفراء، والأبيات التي استشهد بها سيبويه³ وأبو البركات الأنباري⁴، والسؤال هو: لماذا حُذفت الواو من الفعل (شاعوا)، ولم تحذف من الفعلين (ضروا، وأرادوا) من قول الشاعر:

إذا ما شاءَ ضروا من أرادوا ولا يألوا لهم أحدًا ضارًا ؟

فالأمر أن العرب لا يحذفون كلَّ واو أو ياء ويجتزئون بالضمّة أو الكسرة عنهما، وإنما هم قد يحذفون وقد لا يحذفون. وقد حُذفت الياء كثيرًا مع النداء، فقيل (يا قوم) في (يا قومي)، وقيل (يا أبت) في (يا أبتى)، وقد أشار إلى هذا الحذف عدد من العلماء الذين ألفوا في إعراب القرآن ومعانيه، أذكر على سبيل التمثيل⁵ نصًا لأبي عبيدة ونصًا للأخفش، يقول أبو عبيدة: «قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ»⁶ بعض العرب يقول: يا قوم، يكسرهما ولا يطلق ياء الإضافة كما حذفوا التتوين من نداء المفرد، قالوا: يا زيْدُ أقبلْ، وبعضهم ينشد بيت زهير⁷:

تَبِينْ خَلِيلِ هَلْ تَرَى مِنْ ضَعَائِنِ تَحْمَلُنَ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ.⁸

1 معاني القرآن: ج1/206.

2 للرعدي، 39.

3 للكتاب: ج4/211.

4 الإنصاف: ج1/385-390.

5 وينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ج2/378-379، والنحاس: إعراب القرآن: ج1/640.

6 يس، 20.

7 البيت في ديوانه ص9: تبين خليلي هل 0000

8 مجاز للقرآن: ج2/159، وينظر: ج1/13 و352.

ويقول الأخفش: "وقال بعضهم: (يابن أم)، فجعله على لغة الذين يقولون: هذا غلام قد جاء".¹

ومما حذفت فيه الياء ولم تكن ضميراً، ولم تقع في النداء، قوله تعالى: ﴿بِئْرَمَ يَاتِ لَا تَكَلِّمْ نَفْسُ إِلَّا بِأَذْنِهَا﴾²، فقد قال فيها الفراء: "كُتبت بغير الياء وهو في موضع رفع، فإن أثبت

فيه الياء إذا وصلت القراءة كان صواباً. وإن حذفتها في القطع والوصل كان صواباً. قد قرأ بذلك القراء... فالوجه فيها أن تثبت الياء إذا وصلت وتحذفها إذا وقفت. والوجه الآخر أن تحذفها في القطع والوصل، قرأ بذلك حمزة، وهو جائز"³.

وخلاصة ما يترجح لدي في هذه المسألة أنها تتعلق بطول صوت اللين وقصره، وهي قضية صوتية لا ترتبط بالواو أو الياء وهما ضميراً رفع في مثل (قالوا وتخضبي) ولا بهما وهما من أصل الفعل في مثل (يأتي، وندعو)، وإنما هي ترتبط بأصوات اللين الثلاثة الألف والواو والياء، فهي الحركات نفسها مع زيادة في الكمية⁴. فبعض العرب يقلل كمية هذه الأصوات في بعض المواضع، ويطيلها في مواضع أخرى ويؤكد ذلك ما ذكره أبو البركات الأنباري بقوله: "وقال الآخر"⁵:

فلمستُ بمُدرِكٍ ما فات مني بلهْفَ، ولا بِلَيْتَ، ولا لَوَائِي
أراد (بلهفاً) فحذف الألف اجتزاءً بالفتحة عنها⁶.

1 معاني القرآن: ج2/311 ويُنظر: ج1/70، 71، 73.

2 هود، 105.

3 معاني القرآن: ج2/27، ويُنظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ج3/77، والنحاس: إعراب القرآن: ج2/111.

4 إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية: 38، و156.

5 ينظر: اللسان: مادة (لهف)، وشرح الأشموني: ج2/332، وخزانة الأدب: ج1/131.

6 الإنصاف: ج1/390-391.

4- إعمال الثاني، وحذف صدر الصلة:

ذكر أبو عبيدة أن بني تميم يُعملون آخر الفعلين والأداتين في الاسم، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾¹، فقال: "وسأل يونس رؤية عن قول الله تعالى ﴿ما بعوضة﴾ فرفعها، وبنو تميم يُعملون آخر الفعلين والأداتين في الاسم، وأنشد رؤية بيت النابغة مرفوعاً²:

قالت ألا ليت ما هذا الحمام لنا
إلى حمامتنا ونصفه فقد³

ونكر هذه اللغة الأخفش والنحاس، فقال الأخفش في تفسير الآية نفسها "وناس من بني تميم يقولون: (مَثَلًا مَا بَعُوضَةً)، يجعلون (ما) بمنزلة (الذي)، ويضمرون (هو)، كأنهم قالوا:

(لا يستحي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضة)⁴.

وقال النحاس في الآية نفسها: "وحكي أنه سُمِعَ رؤية يقرأ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ بالرفع⁵، وهذه لغة تميم، جعل (ما) بمعنى (الذي) ورفع بعوضة على إضمار ابتداء، والحذف في (ما) أقبح منه في (الذي) لأن (الذي) إنما له وجه واحد، والاسم معه أطول⁶.

وهذه اللغة التي تحدّث عنها العلماء هنا ذات ركنين: الأول إعمال الفعل الثاني أو الأداة الثانية في الاسم، والثاني حذف صدر الصلة (المبتدأ بعد (ما) الموصولة). وقد تحدث النحاة في هذين الركنين، ولكنهم لم ينسبوا إعمال الثاني إلى

1 البقرة، 26.

2 ديوانه: 85، وينظر: الكتاب: ج2/137، والإنصاف: ج2/479، والخصائص: ج2/460، وشرح المفصل: ج8/54 و 58.

3 مجاز القرآن: ج1/35.

4 معاني القرآن: ج1/53.

5 ينظر: مختصر شواذ القرآن: 4.

6 إعراب القرآن: ج1/153.

تميم¹ ولم ينسبوا إليهم كذلك حذف صدر الصلة بعد (ما) الموصولة². وإنما اكتفوا في قضية الأعمال بالخلاف بين البصريين والكوفيين، " فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به، لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه"³. وفي حذف صدر الصلة اكتفوا بالإشارة إلى قلة هذا الاستعمال وشذوذه، فأورد ابن يعيش⁴ عبارة نكرها الزمخشري مما سمعه الخليل عن عربي يقول: (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً)، وقراءة (مثلاً ما بعوضة)⁵، وقراءة (تماماً على الذي أحسن)⁶، وقول الشاعر⁷:

لم أرَ مثلَ الفَتَيَانِ فِي غَيْرِ الْـ
أَيَّامٍ يَنْسُونَ مَا عَوَّقَبُهَا

ثم قال ابن يعيش: " وحذف الضمير من هذا ضعيف جداً"⁸.

وقال الأشموني: " الحذف نزرٌ لا يُقاس عليه، وأجازه الكوفيون، ومنه قراءة يحيى ابن يعمر (تماماً على الذي أحسن) وقراءة مالك بن دينار وابن السماك (ما بعوضة) بالرفع، وقوله⁹:

لَا تَتَوَّ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَّتْ
إِلَّا نَفْسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

- 1 ينظر: الإنصاف: ج 83/1 مسألة (13) القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع]، وشرح ابن عقيل: ج 1/455.
- 2 ينظر: شرح المفصل: ج 3/152، وشرح الأشموني: ج 78/1، ومغني اللبيب: ج 1/314، وشرح ابن عقيل: ج 1/144.
- 3 شرح ابن عقيل: ج 1/456.
- 4 شرح المفصل: ج 3/152.
- 5 في البحر المحيط: ج 1/267: "قرأ الضحاك، وإبراهيم بن عبله، ورؤبة بن العجاج، وقطرب: بعوضة بالرفع".
- 6 الأنعام، 154. وفي البحر المحيط: ج 4/256: أنها قراءة يحيى بن معمر، وابن أبي إسحاق.
- 7 البيت لعدي بن زيد العبادي، ديوانه: 45.
- 8 شرح المفصل: ج 3/153.
- 9 نكر عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية: 383 أن البيت للناجم، وأشار إلى شرح الأشموني وحده. وكذا إميل يعقوب في المعجم للمفصل في شواهد اللغة العربية: ج 8/55، ولم ينسبها.

وقوله: ¹

من يُعَن بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَّهَ وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ ².

وعند ابن هشام أن الحذف " شاذٌ عند البصريين، قياسٌ عند الكوفيين ³، وفي شرح ابن عقيل أن الحذف قليل، وقد أجازته الكوفيون قياساً ⁴. فلم نجد عند النحاة إشارة إلى أن هذا الاستعمال لغة لبني تميم، بل اكتفوا بوصفه بالقلّة والشذوذ. وكذلك لم يُنسب هذا الاستعمال (إعمال الثاني وحذف صدر الصلة) إلى بني تميم في بحث خُصَّص للغّة تميم ⁵. وبما ثبت من وجود الشواهد لهذه المسألة من القراءات القرآنية، والشعر العربي، والعبارة التي رواها الخليل عن عربي، وبما جاء عن أبي عبيدة والأخفش والنحاس، من أن هذا الاستعمال لغة لبني تميم، يترجح لدينا أن ما أجازته الكوفيون من القياس عليه، هو الأولى أن يُعتمد عليه، وليس القول بشذوذه أو قلّته، كما قال البصريون.

5- وقوع الضمير المتصل بعد (لولا):

يقع بعد (لولا) في اللغة المشهورة ضمير رفع منفصل، ولكن ذكر النحاس أن من العرب من يأتي بضمير متصل بعد (لولا)، فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ⁶: "هذه اللغة الفصيحة، ومن العرب من يقول: لولاكم. حكاها سيبويه، ويكون (لولا) تخفض المضمّر

1 ينظر: أوضح المسالك: ج1/533، وهمع الهوامع: ج1/294، والدرر اللوامع: ج1/186، وشرح التصريح: ج1/173.

2 شرح الأشموني: ج1/78.

3 مغني اللبيب: ج1/314.

4 شرح ابن عقيل: ج1/144.

5 ضاحي عبد الباقي: لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، وقد خُصَّص الباب الرابع للمستوى النحوي في لغة تميم، ولم يُنشر الباحث إلى هذا الاستعمال. وأما غالب المطلبي في (لهجة تميم) فقد نكر هذه اللغة، وأشار إلى نص الأخفش وأبي عبيدة اللذين نكرناهما.

6 سبأ، 31.

وترفع المظهر بعدها بالابتداء وتحذف خبره، ومحمد بن زيد يقول: لا يجوز (لولاكم) لأن المضمرة عقب المظهر، فلما كان المظهر مرفوعاً بإجماع وجب أن يكون المضمرة أيضاً مرفوعاً¹.

ونقف هنا عند ما ذكره النحاس من أن وقوع ضمير الرفع المنفصل بعد (لولا) هو اللغة الفصيحة، وأن من العرب من يقول: (لولاكم). فهذا تصريح بأن وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) هو لغة للعرب لم تبلغ في شهرتها مبلغ اللغة التي يقع فيها الضمير المنفصل بعد (لولا)، كما جاء في الآية الكريمة المتقدمة، وقد أشار سيبويه إلى وقوع الضمير المتصل بعد (لولا)، ولكنه لم يذكر أنها لغة للعرب، فقال: " هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جرّ، وإذا أظهرت رفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً²."

فالقياص على اللغة الأشهر أن يأتي بعد (لولا) ضمير رفع، لأن هذا الضمير يحل محل اسم يقع مبتدأ مرفوعاً بعدها، ولكن وقوع الضمير المتصل بعدها، قد سُمع عن العرب كما تقدم عند سيبويه والنحاس، وأشار إلى ذلك ابن هشام³ وأبو حيان⁴، وأما أبو البركات الأنباري فقد ذكر عدداً من الشواهد على وقوع الضمير المتصل بعد (لولا)، واحتج لجواز هذه اللغة بقوله: " وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو (لولا أنا، ولولا أنت) كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم وأفصح، وعدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه، ألا ترى أنه لم يأت في التنزيل ترك عمل (ما) في المبتدأ والخبر، نحو

1 إعراب القرآن: ج2/674.

2 الكتاب: ج2/373.

3 مغني اللبيب: ج1/274.

4 البحر المحيط: ج7/270.

(ما زيد قائم، وما عمرو منطلق) وإن كانت لغة جائزة فصيحة، وهي لغة بني تميم¹!. وهذا يؤكد ما جاء عند النحاس من أن وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) هو لغة لبعض العرب. ولم ينسب النحاس هذه اللغة إلى قوم من العرب، ولم ينسبها غيره من العلماء.

6- تعدد الخبر:

ذكر الأخفش أن قوماً من العرب يرفعون اسمين على أنهما خبر لمبتدأ واحد، فقال: "وقد يكون ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾²، على وجه آخر، أخبر عنهما خبراً واحداً، كما تقول: هذا أحمرٌ أخضرٌ. وذلك أن قوماً من العرب يقولون: هذا عبدُ الله مقبلٌ. وفي قراءة ابن مسعود: ﴿وَهَذَا بَعْلي شَيْخٌ﴾³. كأنه أخبر عنهما خبراً واحداً، أو يكون كأنه رفعه على التفسير، كأنه إذا قال (هذا ما لدي)، فقيل: ما هو؟ أو علم أنه يُراد ذلك منه، فقال: (عتيد)، أي: ما عندي عتيد. وكذلك ﴿هَذَا بَعْلي شَيْخٌ﴾. وقال الراجز⁴:

من يكُ ذا بتِّ فهذا بتِّي مَقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُسْتِي⁵

وهذه قضيةٌ يتناولها النحاة في باب تعدد الخبر⁶ للمبتدأ الواحد بغير عطف، فالأخفش في النص الذي بين يدينا، يجعل (ما لدي عتيد) و(بعلي شيخ) و(عبد الله

1 الإتيان: ج 2/694.

2 ق، 23.

3 هود، 72.

4 هذا من الزيادات على ديوان رؤية، يُنظر: مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه: اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي: ص 189 وينظر: الكتاب: ج 2/84، وشرح المفصل: ج 1/99، وشرح الأشموني: ج 1/206، وشرح ابن عقيل: ج 1/219.

5 معاني القرآن: ج 1/37.

6 ينظر: شرح المفصل: ج 1/99، وشرح الأشموني: ج 1/106، وشرح ابن عقيل: ج 1/219.

مقبِل) بمثابة كلمة واحدة هي خير للمبتدأ (هذا) في العبارات السابقة، ويجعله استعمالاً لقوم من العرب.

ويؤكد ما جاء عند الأخفش من أنه استعمال لبعض العرب قول سيبويه: "هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يوثق به من العرب".¹

ونستطيع بذلك الاطمئنان إلى أن وجه الرفع هو من لغة بعض العرب، وإن لم يعين سيبويه أو الأخفش هؤلاء العرب، ويزيد هذا الاطمئنان قول ابن عقيل: "وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد، فإن لم يكونا كذلك تعين العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر"²، فتقدير بعض النحاة المبتدأ الآخر لما جاء في لسان العرب بغير عطف يؤكد أن مثل هذه الشواهد مما يقع في لغة العرب، ويؤكد أن هذا التقدير هو من التمثل، ولننظر فيما رواه سيبويه عن الخليل من التقدير فقال: "وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين: فوجه أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت (هذا) أو (هو)، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق"³. فإننا نرى في هذا التقدير أنه رجع إلى المبتدأ الأول فقدره (هذا منطلق) وهو دليل التمثل في مقابل الوجه الآخر الذي ذكره سيبويه: "أن تجعلها جميعاً خبراً لـ (هذا)، كقولك: هذا حلو حامض، لا تريد أن تنقص الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين. وقال الله عز وجل: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْلَىٰ نَزَاةً لِّلسَّوِي﴾"⁴ 5.

1 الكتاب: ج2/83.

2 شرح ابن عقيل: ج1/219.

3 الكتاب: ج2/83.

4 المعارج، 15، 16. و (نزاعة) في المصحف منصوية، وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ج5/221، "وقرئت (نزاعة) للسوي. والقراءة نزاعة، والقراء عليها وهي في النحو أقوى من للنصب، وذكر أبو عبيد أنها تجوز في العربية، وأنه لا يعرف لها قرأ بها. وقد رويت عن الحسن، واختلف فيها عن عاصم، فأما ما رواه أبو عمرو عن عاصم فنزاعة - بالنصب، وروى غيره نزاعة بالرفع".

5 الكتاب: ج2/83.

ولكن هذا الوجه الآخر لا نجدُه يفسّر الشواهد التي ذكرها الأخفش على هذه المسألة، فنحتاج إلى أن نناقش ضربي تعدد الخبر اللذين ذكرهما الأشموني¹، ثم نصل إلى رأي في المسألة.

الضرب الأول- مما يتعدد فيه اللفظ والمعنى، ومنه قول الشاعر²:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى الأعادي فهو يقظانُ نائمٌ

قال الأشموني: " وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه³.

والآخر - مما يتعدد فيه اللفظ دون المعنى، مثل (هذا حَلْوٌ حامضٌ)، و (هذا أعسرٌ يسرٌ)، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ... وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف⁴.

وإذا رجعنا إلى شواهد المسألة في نصّ الأخفش السابق وهي قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا لَدَىٰ عَيْنِي﴾، وقراءة عبد الله بن مسعود قوله تعالى: ﴿هَذَا بَعْلي شَيْخٌ﴾ و(هذا عبدُ الله مَقْبَلٌ)، وجدناها من الشواهد التي يتعدد فيها اللفظ والمعنى أي من الضرب الأول، ولكنها في الوقت نفسه مما لا يضبطه ضابط الأشموني، فلا يجوز فيها العطف بل يجب تركه. ولا يصدق الإخبار بواحدة من الكلمتين عن المبتدأ، فلا نقول (هذا عتيذٌ) أو (هذا شيخٌ) أو (هذا مقبلٌ)، وإنما يُراد الإخبار عن (هذا) بكلا الاسمين المرفوعين بعده. وهي بهذا تتداخل مع الضرب الثاني الذي ذكره الأشموني.

ويترجّح لديّ بالتداخل بين هذين الضربين، أنّ الشواهد التي وردت عند الأخفش، وأشار إلى أنّ مثلها قولهم (هذا عبد الله مقبلٌ)، وأنه من استعمال بعض

1 يُنظر في هذين الضربين: ج/1/106.

2 البيت لحميد بن ثور الهلالي، وهو موجود في ديوانه، صنعة عبد العزيز النيمي: 105 برواية:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقظانُ هاجع

وقد أشار إلى هذه الرواية محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيق شرح ابن عقيل: ج/1/220.

3 شرح الأشموني: ج/1/106.

4 المصدر نفسه: ج/1/106.

العرب، ما هي إلا وجة لهجي يجيء فيه الحال مرفوعاً على هذه الصورة، وأما المعنى فهو معنى الحال وليس الإخبار. ويؤكد ذلك نص سيبويه الذي قدّمناه: " هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق"¹. فالقضية قضية لهجية، إذ رفع بعض العرب الحال فأدخله النحاة في باب تعدد الخبر لما رأوه مرفوعاً، وما هو من الخبر وإنما هو بمعنى الحال، بدليل قول الزجاج في إعراب قوله تعالى: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾: " هو منصوب على الحال، والحال ههنا نصبها من لطيف النحو وغامضه. وذلك أنك إذا قلت: هذا زيد قائماً، فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيداً أنه زيد لم يجز أن تقول: هذا زيد قائماً، لأنه يكون زيداً ما دام قائماً، فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنما تقول ذلك للذي يعرف زيداً: هذا زيد قائماً، فيعمل في الحال التثنية، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه، وأشير لك إلى زيد حال قيامه، لأنّ (هذا) إشارة إلى ما حضر"². وأرى أنّ معنى الحال لا يزول في هذه الآية مع الرفع كذلك، وإنما هو استعمال لبعض العرب، ووردت به قراءة عبد الله بن مسعود، لكنّ المعنى يبقى وهو الإشارة إلى البعل في حال الشيخوخة.

7- إعمال (ما) وإهمالها:

يشيع في كتب النحو أنّ إعمال (ما) النافية عمل (ليس) بشروط معينة³ هو من لغة أهل الحجاز، وأنّ إهمالها وإبقاء المبتدأ والخبر بعدها مرفوعين هو من لغة تميم.

وقد جاء الحديث عن هاتين اللغتين في كتب إعراب القرآن ومعانيه عند الفراء والأخفش والزجاج والنحاس، وكان أغلب حديثهم عن هاتين اللغتين عند

1 للكتاب: ج2/83.

2 معاني القرآن وإعرابه: ج3/63-64.

3 ينظر: للزجاجي: للجمال في النحو، 105 وشرح ابن عقيل: ج1 / 257 - 261.

الآيتين «مَا هَذَا بَشَرًا»¹، و«مَا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ»². إلا النحاس فإنه ذكرها مع آيات أخرى كما سنرى.

فأما الفراء فقد ذكر اللغتين في موضعين من كتابه، قال في الموضع الأول: وقوله: «مَا هَذَا بَشَرًا» نصبت (بشراً) لأنّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله «مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ»، وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين في العربية، أنشدني بعضهم³:

لشَتَانِ مَا أَنُوي وَيُنوي بنو أَبِي
تمنوا لي الموت الذي يشعبُ الفتى
جميعاً فما هذان مستويان
وكلُّ فتىٍ والموتُ يلتقيان

وأنشدوني⁴:

رِكابُ حُسَيْلٍ أَشهرَ الصيفِ بُدْنَ
ويزعمُ حِسلٌ أَنه فرغُ قومِهِ
وناقةٌ عمروٍ ما يُحلُّ لها رِخلُ
وما أنت فرغٌ يا حُسَيْلُ ولا أصلُ

وقال الفرزدق⁵:

أما نحنُ راعو دارِها بعد هذه
يَدُ الدهرِ إلا أن يمرَّ بها سَفَرُ⁶

1 يوسف، 31.

2 المجادلة، 2.

3 نُسب البيت الثاني للفرزدق وليس في ديوانه، ينظر عبد السلام هارون: معجم شواهد العربية: 398 ، وإميل يعقوب: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ج8/ 208.

4 ينظر: الإنصاف: ج2/ 694، وهما بلا نسبة، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ج6/ 230.

5 ديوانه: 224.

6 معاني القرآن: ج2/ 42-43.

وقال فسي الموضع الآخر: " وقوله: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ الأمهات في موضع نصب لما أَلْقِيَتْ منها الباء نصبت، كما قال في سورة يوسف: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، إنما كانت في كلام أهل الحجاز: ما هذا ببشر، فلما أَلْقِيَتْ الباء ترك فيها أثر سقوط الباء، وهي في قراءة عبد الله ﴿مَا هُنَّ بِأُمَّهَاتِهِمْ﴾، وأهل نجد إذا أَلْقَوْا الباء رفعوا، فقالوا: ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾¹، ثم ذكر للفراء بيتي (ركابٌ حُسَيْل) اللذين تقدّم ذكرهما في الموضع الأول.

وأما الأَخْفَش فقد ذكر أن الرفع لغة تميم، وذلك في موضع واحد من كتابه، فقال: "وذلك قول الله عزّ وجل: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾. وتميم ترفعه، لأنه ليس من لغتهم أن يُشَبِّهُوا (ما) بالفعل"².

ونكر كذلك الزجاج اللغتين في موضع واحد من كتابه، فقال في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾: "وسيبويه والخليل وجميع النحويين القدماء يزعمون أن بَشَرًا منصوب خبر (ما)، ويجعلونه بمنزلة (ليس)، و (ما) معناها معنى (ليس) في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغة القُدُمى الجيدة. وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ أقوى الوجهين، وهذا غلط، لأنّ كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات. ولغة بني تميم: ما هذا بشر، ولا تجوز القراءة بها إلا براوية صحيحة. والدليل على ذلك إجماعهم على ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ وما قرأ أحدٌ (ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ)"³.

وأما النحاس فقد ذكر اللغتين في (ما) في أربعة مواضع:

الأول- عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁴ فقال: "و (هم) اسم

(ما) على لغة أهل الحجاز، ومبتدأ على لغة بني تميم."⁵

1 المصدر نفسه: ج3/139.

2 معاني القرآن: ج1/129.

3 معاني القرآن وإعرابه: ج3/107-108.

4 البقرة، 8.

5 إعراب القرآن: ج1/137.

الثاني- عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُغَاذِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾¹، فقال في إعراب (غافل): " في موضع نصب على لغة أهل الحجاز، والباء توكيد"².

الثالث- عند إعراب قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾³، يقول: " وحكى البصريون والكوفيون: ما زيد منطلق بالرفع، وحكى البصريون أنها لغة بني تميم وأنشدوا⁴:
أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلِيَّ نِدًّا
وَمَا تَيْمٌ لَدِي حَسَبٍ نَدِيدٌ

وحكى للكسائي أنها لغة تهامة ونجد، وزعم الفراء أن الرفع أقوى الوجهين"⁵.

الرابع- عند إعراب قوله تعالى: ﴿فَلَذِكْرٍ فَمَا أَنْتَ بِعَمَتِ مَرِيكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾⁶. يقول: "قال أبو إسحاق: أي لست تقول قول الكهان، (ولا مجنون) عطف على بكاهن، ويجوز النصب على الموضع في لغة أهل الحجاز، ويجوز الرفع في لغة بني تميم على إضمار مبتدأ"⁷.

والقضيتان البارزتان في النصوص المتقدمة هما:

- 1- أيُّ الوجهين أقوى الرفع أم النصب ؟
- 2- نسبة كُلِّ من الوجهين إلى قبيلة أو بيئية معينة.

1 اليقظة، 74.

2 إعراب القرآن: ج 1 / 189.

3 يوسف، 31.

4 البيت لجرير، ديوانه: ج 1/167، وينظر: الزجاجي: مجالس العلماء: 114.

5 إعراب القرآن: ج 2/140.

6 الطور، 29.

7 إعراب القرآن: ج 3/255.

فأما القضية الأولى (أي الوجهين أقوى). فقد ذكر الفراء في نصّه الأول الذي قدّمناه أن الرفع أقوى الوجهين في العربية، وأنشد ثلاثة شواهد من الشعر على وجه الرفع¹.

وعارض الزجاج، في نصّه الذي تقدم، رأي الفراء في أن الرفع أقوى الوجهين، وعدّ لغة الحجاز اللغة القُدمى الجيدة، ونسب الغلط إلى من رأى أن الرفع أقوى الوجهين، واحتجّ لذلك بأن كتاب الله ولغة النبي عليه السلام أقوى الأشياء وأقوى اللغات، وأنه لا تجوز القراءة بلغة تميم «ما هنا بشر» إلا برواية صحيحة، ثم استدلّ على ذلك بقوله: "والدليل على ذلك إجماعهم على: «مَا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ» وما قرأ أحدٌ (ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ)"².

ويبدو أن الزجاج في نصّه السابق يردّ على الفراء الذي وجدناه قد ذكر صراحة أن الرفع هو أقوى الوجهين، لكنّ الزجاج لم يذكر الفراء نصّاً في ردّه، وإنما قال: "وزعم بعضهم أن الرفع في قولك (ما هذا بشراً) أقوى الوجهين"³. في حين نجد النحاس قد ذكر أن الفراء هو القائل بأن الرفع أقوى، واحتجّ الزجاج في الردّ عليه بحجّة أن كتاب الله ولغة رسوله صلى الله عليه وسلم أقوى وأولى⁴.

ويؤيد ما قاله الفراء من أن الرفع أقوى الوجهين، أن سيبويه يرى أن الرفع هو القياس، يقول في (ما): "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل)، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس (ما) ك (ليس)، ولا يكون فيها إضمار"⁵. وكذلك يرى ابن جني أن الرفع "أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسننراً استعمالاً"⁶.

1 معاني القرآن: ج 2 / 42-43.

2 معاني القرآن وإعرابه: ج 3 / 108.

3 للمصدر نفسه: ج 3 / 108.

4 ينظر: إعراب القرآن: ج 2 / 140.

5 للكتاب: ج 1 / 57.

6 للخصائص: ج 1 / 125.

وإذا رجعنا إلى حُجَّة الزَّجَاجِ والنحاس في نسبة الغلط إلى من قال بأن الرفع أقوى الوجهين، وجدنا أنها تتمثل في الاحتجاج بكتاب الله، ولغة النبي عليه السلام. ولم يذكرنا من لغة النبي عليه السلام ما يؤيد لغة النصب، ولكنهما احتجا بالآيتين «مَا هَذَا بَشَرًا»، و«مَا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ». فنكر الزجاج إجماع القراء على النصب في «مَا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ» وأنه لم يقرأ أحد بالرفع¹.

ولكن هذا الإجماع لم يثبت، فقد روي أن عاصماً قرأ قوله تعالى: «مَا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ» بالرفع²، وأن ابن مسعود قرأ قوله تعالى: «مَا هَذَا بَشَرًا» بالرفع³. وبهاتين القراءتين يبطل استدلال الزجاج بما ذكره من إجماع القراء على النصب، ولكن يبقى أن الجمهور يقرأ بالنصب، على وفق لغة أهل الحجاز، ولا غرابة في ذلك فهي الأسير استعمالاً كما ورد عند ابن جني⁴.

وليس من شأن هذا البحث أن يؤيد قوة الرفع أو النصب، فكل من الوجهين هو لغة لقوم من العرب، ولكنه يذهب مع ابن جني في التوفيق بين اللغتين بقوله: "إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل، وأيضاً فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية، فكأنك من الحجازية على حرد، وإن كثرت في النظم والنثر"⁵.

وأما القضية الثانية في هاتين اللغتين وهي نسبة كل من الوجهين إلى قبيلة أو بيئة معينة؛ فقد رأينا القراء ينسب النصب إلى أهل الحجاز، والرفع إلى أهل نجد⁶.

1 معاني القرآن وإعرابه: ج3/108.

2 مختصر في شواذ القرآن: 153.

3 البحر المحيط: ج5 / 304، وينظر: مغني اللبيب: ج1 / 303.

4 الخصائص: ج1/125.

5 المصدر نفسه: ج1/125.

6 معاني القرآن: ج2/42، و ج3/139.

ونسب الأخفش الرفع إلى تميم¹، ونسب الزجاج للنصب إلى أهل الحجاز والرفع إلى تميم²، وكذلك النحاس نسب النصب إلى أهل الحجاز والرفع إلى تميم، ولكنه نقل عن الكسائي أن الرفع لغة تهامة ونجد³.

ومما تقدّم نرى اتفاقاً على نسبة النصب إلى أهل الحجاز، وأما الرفع فقد نُسب في الأكثر إلى تميم، ونسبه الفراء إلى أهل نجد، ونُقل عن الكسائي نسبته إلى تهامة ونجد.

ويُعَلّل أحد الباحثين المحدثين الربط بين تميم ونجد وتهامة في لغة الرفع، بأنّ " النسبة إلى نجد وتهامة قد نقلت عن الكسائي، وهو عالم ثقة جاب الجزيرة وتنقل بين قبائلها، ولقد كانت معظم مساكن تميم عند تسجيل اللغة في نجد، وكثيراً ما ينكر اللغويون نجداً ويعنون تميماً وحدها. أو هي وغيرها من جيرانها فكما سبق أن ذكرنا ذلك، وإنّ تهامة بيئة مقلدة يناسبها الإهمال، وكونها تشارك النجديين ومنهم تميم فهذا أمر طبيعي لتشابه البيئتين"⁴.

ولكنّ إشارة وردت عند ابن هشام في نسبة النصب إلى تهامة ونجد مع الحجاز " فلإن دخلت [أي ما] على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو (ما هذا بشراً)، (ما هن أمهاتهم)"⁵. فهذه الإشارة تحدّد من القدرة على الفصل بين اللغتين على وفق الحدود الجغرافية، فقد ذُكرت تهامة ونجد مع الذين يُهملون (ما)، ومع الذين يُعملونها. وتلفت هذه الإشارة أيضاً النظر إلى أن القبائل العربية قد تشترك في ظاهرة لغوية ما، مع كون قبيلة أو بيئة منها تغلب عليها هذه الظاهرة اللغوية. ويؤيد هذا ما جاء عند الفرزدق

1 معاني القرآن: ج 1 / 129.

2 معاني القرآن وإعرابه: ج 3 / 108.

3 إعراب القرآن: ج 2 / 140.

4 ضاحي عبد الباقي: لغة تميم، 508-509.

5 مغني اللبيب: ج 1 / 303.

ممن إعمال (ما) وهو تميمي وما جاء عند عمر بن أبي ربيعة من إهمالها وهو حجازي¹.

وخلاصة ما أرى في نسبة هاتين اللغتين، أن يكون الإهمال شاع وانتشر في تميم مع وجوده في غيرها كتهامة وبعض قبائل نجد الأخرى، والإعمال شاع وانتشر في الحجاز مع وجوده في غيرها كتهامة ونجد أيضاً، ولهذا تُسبب الإهمال إلى تميم وتهامة ونجد عند بعض العلماء، وتُسبب الإعمال إلى الحجاز وتهامة ونجد عند آخرين.

8- تخفيف (إنَّ وكانَّ) وإعمالهما:

ذُكرت لغة تخفيف (إنَّ) وإعمالها عند الأخفش في موضعين من كتابه، وعند النحاس في موضع واحد، وذُكر تخفيف (كانَّ) وإعمالها عند الأخفش في موضع واحد من كتابه.

فأما تخفيف (إنَّ) وإعمالها، فيقول الأخفش فيه: "وقد زعموا أنَّ بعضهم يقول: إنَّ زيدا لمنطلق، يُعملها على المعنى، وهي مثل: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾²، يُقرأ بالنصب والرفع"³. ويقول في موضع آخر: "وقال: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾⁴ خفيفة في معنى ثقيلة، وهي لغة قوم يرفعون، ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما)"⁵.

فالأخفش يقول إن لغة قوم الرفع بعد (إنَّ) الخفيفة، ويُفهم من ذلك أن لغة غير هؤلاء القوم النصب، وهذا ما أشار إليه الأخفش في النص الأول. ومثل ذلك

1 ينظر: تشبم راين: اللهجات العربية القديمة: 331-332، وأحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث: ج 1 / 66-67.

2 للطارق، 4.

3 معاني القرآن: ج 1 / 112.

4 طه، 63.

5 معاني القرآن: ج 2 / 408.

نصُ النحاس الآتي: "وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِعَ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ" ¹. هذه (إِنْ) الثقيلة في الأصل خُفِّفَتْ فزال عملها في أكثر اللغات ².

وأما تخفيف (كَانَ) وإعمالها فقد ذكره الأخفش بقوله: "وقال ﴿كَأَنَّ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسْمَا﴾ ³، و: ﴿كَأَنَّ لَمْ يَلْبَسُوا إِسَاعَةً﴾ ⁴، وهذا في الكلام كثير، وهي (كَانَ) الثقيلة، ولكنه أضمر فيها وخفف، كما تُخَفَّفُ (إِنْ) ويُضمر فيها، وإنما هي (كَأَنَّهُ لَمْ)، وقال الشاعر ⁵:

وَيَ كَأَنَّ مِنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْتِ
بَبٍ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرِّ
و كما قال ⁶:
كَأَنَّ تُدْيَاهُ حَقَّانِ.

أي: كأنه تدياه حَقَّانِ.

وقال بعضهم: (كَانَ تُدْيِيهِ) ⁷، فخفَّفها وأعملها ولم يُضمر فيها، كما قال: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ⁸، أراد معنى الثقيلة فأعملها كما يُعمل الثقيلة ولم يُضمر فيها" ⁹.

1 يس، 32.

2 إعراب القرآن: ج 2/719.

3 يونس، 12.

4 يونس، 45.

5 الشاهد في الكتاب: ج 2/155 لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي، ويبدو أنه جاهلي أو مخضرم لقول البغدادي فيه (خزانة الأدب ج 2/225): "كان قد تأله في الجاهلية وترك عبادة الأصنام". وهو يتحدث في البيت عن زوجته، وقبله:

سالاتاني للطلاق أن رأيتاني
قل مالي، قد جتتماني بنكر

وينظر: مجالس نعلب: 322، و الخصائص: ج 3/41، وشرح المفصل: ج 4/76.

6 صدر البيت في الكتاب ج 2/135 (ووجه مشرق النحر) والبيت مجهول القائل، وقال عبد السلام هارون (الشاهد من الخمسين) وينظر: للمصنف ج 3/128، وشرح المفصل: ج 8/82، وشرح الأشموني: ج 1/147، وشرح قطر الندى: 158، وهمع الهوامع: ج 1/456.

7 وهذه الرواية في الإنصاف: ج 1/197، وفي شرح ابن عقيل: ج 1/328، وفي اللسان: مادة (أئن).
8 للطارق، 4. وفي معاني القرآن بتحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد: ج 2/566 (أن كل نفس لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) وهذا يستقيم مع قول الأخفش إنه خفف وأعمل، ولم يُذكر أن أحدا قرأ بالتخفيف مع للنصب.

9 معاني القرآن: ج 2/341-342.

فالمسألة تكمن في أن (إنَّ وكانَ) قد خُفِّت نوناهما، وعمِلتا النصب في الاسم كما كانتا تعملان وهما ثقيلتان، ويؤكد ذلك ما قاله سيويوه: "حدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنَّ عمراً لمنطلق. وأهل المدينة يقرأون: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيْتَهُمْ رِزْقَ أَعْمَالِهِمْ﴾¹. يُخَفِّفُونَ وَيَنْصِبُونَ، كما قالوا: كَانَ تُدِيْبُهُ حَقَّانٌ"². وما قاله الزمخشري في (إنَّ وأنَّ): "وتخفَّفان فيبطل عملهما ومن العرب من يُعملهما"³.

فقد تَبَيَّنَ أنَّ الإعمال مع التخفيف هو لغة لبعض العرب، غير أنَّ النحاة واللغويين الذين ذكروا هذه اللغة لم ينسبها أحدًا منهم إلى قبيلة أو بيئة معينة. وإنما كان يُكتفى بالقول أو الإشارة إلى أنَّ الإعمال مع التخفيف لغة⁴، ولم أجد نسبة إلا في لسان العرب عن الليث أنه قال: "فأما مَنْ خَفَّفَ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ بِهَا إِلَّا أَنْ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ يَخَفِّفُونَ وَيَنْصِبُونَ عَلَى تَوْهَمِ الثَّقِيلَةِ، وَقَرِئَ: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيْتَهُمْ﴾ خَفَّفُوا وَنَصَبُوا"⁵.

ولم أهدأ إلى هذه النسبة في اللسان إلا من خلال إشارة راينن إليها⁶، ثمَّ هو يشكُّكُ عند ذكرها بالقدرة على تأكيدها، يقول: "لا يمكن إنكار أنه من الصعوبة بمكان البرهنة على صدق عبارة الليث، وقد يكون معناها الحقيقي أن الصيغ المخففة في حد ذاتها وُجِدت في بيتها الأصلي وهو الحجاز"⁷.

1 - هود، 111.

2 - الكتاب: ج 2 / 140.

3 - شرح المفصل: ج 8 / 71.

4 - ينظر: الكتاب: ج 2 / 140، والمنصف: ج 3 / 128، والإتصاف: ج 1 / 196، وشرح المفصل: ج

8 / 71، وشرح ابن عقيل: ج 1 / 317، ومغني اللبيب: ج 1 / 24.

5 - اللسان: مادة (لنن).

6 - اللهجات العربية القديمة: 318-319.

7 - المصدر نفسه: 319.

فاللغة قد نسبت إلى أهل الحجاز، ولم تُنسب إلى غيرهم، مما يشير إلى أن بيئة الحجاز قد تكون هي بيئة هذه اللغة، ويمكن أن تكون هذه البيئة قد احتفظت بالصورة الأولى لـ (إن) وهي (إن) المخففة التي تطورت عنها الثقيلة، وهذا ما ذهب إليه (ركندورف) ووافقته عليه رابين¹، ذلك أن المظاهر اللهجية قد تكون صورة قديمة للصورة التي جاءت في الفصيحة، ثم حافظت عليها قبيلة أو بيئة معينة دون غيرها. فتكون الصورة المخففة هي الأصل الذي حافظت عليه لغة أهل الحجاز.

وإذا رجعنا إلى رأي النحاة في تخفيف (إن) وإعمالها، وجدناهم فریقین²: الكوفيين وهي لا تعمل عندهم، والبصريين وهي تعمل. وكان من شواهد³ البصريين على إعمالها الآية التي استشهد بها سيبويه قبل قليل: «إِنْ كَلَّمَ الْيُوفِيَّتُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ»⁴. في قراءة من قرأ بالتخفيف⁵. وما صحَّ عن العرب من قولهم: (إلا أن أخاك ذاهب). واستشهدوا أيضاً بقول الشاعر:

وَصَدْرٌ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ تُدِيهِ حَقَّانِ

وقول الآخر⁶:

كَأَنْ وَرِيدِيهِ رِشَاءَ خُلْبِ

1 اللهجات العربية القديمة: 325.

2 الإنصاف: ج 1 / 195.

3 ينظر في هذه الشواهد: الإنصاف ج 1 / 196 وما بعدها.

4 هود، 111.

5 في الكتاب: ج 2 / 140 أنها قراءة أهل المدينة، وفي الإنصاف: ج 1 / 196 هي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف (إن) وتثنيده (لما).

6 ملحقات ديوان روبة: 169 والرواية فيه:

يَمُوقُهَا أَعْيَسُ هَذَارٍ يَبِيبُ إِذَا دَعَاها أَقْبَلْتُ لَا تَنْتَبِ

كَأَنْ وَرِيدِيهِ رِشَاءَ خُلْبِ

وهو من الأبيات المفردة المنسوبة إلى روبة، وبعضها إلى أبيه، وينظر: الكتاب: ج 3 / 164، والإنصاف: ج 1 / 198 وشرح للمفصل: ج 8 / 83، وشرح التوضيح على التصريح: ج 1 / 333.

فهذه شواهد كافية في الدلالة على إعمال (إن) مع التخفيف في الاسم الظاهر،
وأنها لغة تكلم بها العرب وإن لم يُحدّد فيها مكان هؤلاء القوم أو قبيلتهم.

وفي مقابل شواهد البصريين السابقة، نجد الكوفيين يتمسكون بأدلة عقلية¹
على إهمال (إن) المخففة، من مثل قولهم إن (إن) قد عملت لأنها أشبهت الفعل في
كونها على ثلاثة أحرف، فإذا خُفّفت زال شبيهاها، فبطل عملها، وأن (إن) المشدّدة
من عوامل الأسماء، والمخففة من عوامل الأفعال، ولا ينبغي أن تعمل عوامل
إحداهما في الأخرى، ولهذا وجب إهمال (إن) المخففة.

فمن قال إن للغة منطقاً يقبل وجود الشبه بين (إن) والفعل أو عدم وجوده؟
وأنه متى وُجد الشبه أعملت ومتى زال أهملت؟ ولعلّ بعض أبناء اللغة يميل إلى
التخفيف، ويميل بعضهم الآخر إلى التثقيل، كلّ بحسب ما تتطلب بيئته وحياته من
يسرٍ وخفة، أو عنفٍ وشدة².

وقد عهدنا الكوفيين يميلون إلى الاعتداد بالنصوص والشواهد، ويبنون عليها
القواعد³، ولكنهم في هذه المسألة يتمسكون بالقاعدة ثمّ يحاولون تأويل الشواهد بما
ينسجم مع قاعدتهم، مع أنّ هذه الشواهد ترجع إلى لغة من لغات العرب.

9- التائب والتذكير:

نتناول هذه القضية في مجال النحو لعلاقتها بتركيب الجملة، فالفعل يؤنث أو
يُذكّر بحسب جنس الفاعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾⁴،
والصفة قد تؤنث أو تُذكّر بحسب جنس الموصوف، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَنَا

1 ينظر: الإصناف: ج 1/ 195.

2 ينظر: إبراهيم أنيس؛ في اللهجات العربية: 89، وأحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في
التراث: ج 2/ 657.

3 ينظر: مهدي للمغزومي: مدرسة الكوفة: 377 وما بعدها.

4 للدخان، 29.

الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ¹، والضمير العائد قد يكون مذكراً أو مؤنثاً بحسب الاسم الذي يعود عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْهَيْدَىٰ آمَنَّا بِهِ﴾². ومن هنا فإن مجال التراكيب معني بدراسة قضية التذكير والتأنيث، وإن كانت تبدو قضية صرفية لأنها تتعلق ببنية الكلمة.

ومن الأسماء التي ذكر العلماء أن فيها لغتين؛ التذكير والتأنيث:

- السماء: قال الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْهَيْدَىٰ الدُّنْيَا﴾

³: "ومن العرب من يُذَكِّرُ السماء، لأنه جمع كأن واحده سماوة أو سماءة. قال: وأنشدني بعضهم⁴:

فلو رفع السماءُ إليه قوماً
لحقنا بالسماءِ مع السحاب⁵

وقال النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾⁶:

"وجاء بكت على تأنيث السماء. وزعم الفراء: أن من العرب من يُذَكِّرُها⁷.

- النحل: قال الأخفش في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ

اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾⁸: "على التأنيث في لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول: هو

النحل، وكذلك كل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، نحو: البرُّ والشعير، هو في لغتهم مؤنث⁹.

1 الفاتحة، 6.

2 اللجن، 13.

3 للبقرة، 212.

4 مجالس العلماء: 75، واللسان؛ مادة (سما)، والبيت بلا نسية.

5 معاني القرآن: ج1/128.

6 النخان، 29.

7 إعراب القرآن: ج3/113، وينظر: 602، و643.

8 النحل، 68.

9 معاني القرآن: ج2/384، وينظر: ج1/105.

- النخل: قال النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْتَعِرٍ﴾¹:
"النخل تُذَكَّرُ وتؤنث لغتان جاء بهما القرآن"².

- الهدى: قال النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾³: "قال الفراء: بعض بني أسد يؤنث الهدى فيقول: هذه هدى حسنة"⁴. وقال الأخفش: "وبنو أسد يؤنثون الهدى"⁵.

- الصراط والطريق والسبيل والزقاق والسوق والكلاء⁶:

قال الأخفش في تفسير قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾⁷: "وأهل الحجاز يؤنثون (الصراط)، كما يؤنثون: الطريق والسبيل والزقاق والسوق والكلاء، وبنو تميم يُذَكَّرُونَ هذا كله"⁸.

- العنكبوت: قال الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ إِذْ أَخَذَتْ

يَنَآءً﴾⁹: "العنكبوت أنثى. وقد يُذَكَّرُها بعض العرب. قال الشاعر¹⁰:

على هطالهم منهم بيوتٌ كأنَّ العنكبوتَ هو ابتناها"¹¹

1 القمر، 20.

2 إعراب القرآن: ج 3/288.

3 البقرة، 2.

4 إعراب القرآن: ج 1/130، وينظر: ج 3/524.

5 معاني القرآن: ج 1/17.

6 جاء في لسان العرب، مادة (زقق) أن الكلاء سوق البصرة.

7 للفتاحة، 6.

8 معاني القرآن: ج 1/17، وينظر: ج 2/276 و 381، وإعراب القرآن: ج 1/0123

9 للعنكبوت: 41.

10 البيت في اللسان: مادة (عنكب) ومادة (هطل)، وتهذيب اللغة: مادة (هطل)، وتاج العروس: مادة

(عنكب) ومادة (هطل)، وهو بلا نسبة في هذه المعاجم.

11 معاني القرآن: ج 2/317.

- اللسان: قال النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿وَصَفَّ السِّنِّمُ الْكَذِبَ﴾¹:
"جَمَعَ لِسَانَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ ذَكَرِ اللِّسَانِ، وَمِنْ أَنْتَ قَالَ: السِّنُّ"².

- الصُّوَاع: قال النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعَيْنِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ
أَخِيهِ، ثُمَّ اسَخَصَّ بِهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾³: "فَأَنْتَ، ففِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: مِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْكِنَايَةُ
لِلصُّوَاعِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ أَنْتَ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ لِلسَّقَايَةِ، وَالْجَوَابُ الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ
لِلسَّرْقَةِ"⁴.

- الذَّرَاع: قَالَ النَّحَّاسُ فِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ
ذِرَاعًا فَاسْلُكُوا﴾⁵: "الذَّرَاعُ مُؤَنَّثَةٌ كَمَا قَالَ: وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعٌ. وَحَكَى
الْفَرَّاءُ أَنْ بَعْضَ عَمَلٍ يَذْكُرُهَا، وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ غَيْرُهُ"⁶.

هذه هي الأسماء التي جاءت مؤنثة ومذكرة في كتب إعراب القرآن ومعانيه،
وقد ذكر العلماء أن هذه الأسماء تؤنث في لغة بعض القبائل وتذكر في لغة قبائل
أخرى، ومن هذه القبائل ما ذكره العلماء، ومنها ما لم يذكره، كقول الفرّاء: "العنكبوت أنثى، وقد يذكرها بعض العرب"⁷.

ولعل القبائل العربيّة قد اختلفت في نظرتها إلى الأشياء من حيث الجنس،
فمنها من رأى في العنكبوت مثلاً أنه أنثى فأنثته، ومنهم من رأى أنه مذكر فنكره،
وكذلك غيره من الأسماء كالسما والسرور والسبيل والصراط وغيرها. بعض
القبائل يؤنث وبعضها يُذكر، كلُّ بحسبِ نظرته إلى الأشياء المُسمّاة بهذه الأسماء.

1 النحل، 62.

2 إعراب القرآن: ج2/ 214، وينظر: 318، و ج1/346.

3 يوسف، 76.

4 إعراب القرآن: ج2/151.

5 الحاقة، 32.

6 إعراب القرآن: ج3/500.

7 معاني القرآن: ج2/317.

وقد تكون الإشارات المتكررة في كتب اللغة والنحو والمعاجم إلى أنّ أهل الحجاز يُؤنثون، وأهل نجد وتميم يُذكرون مما يؤيد مسألة الاختلاف في النظرة بين قبائل الحجاز من جهة، وقبائل نجد وتميم من جهة أخرى، فقد جاء في نصّ الأخفش الذي قدمناه قبل قليل أنّ " أهل الحجاز يؤنثون الصراط، كما يؤنثون الطريق والسبيل والزقاق والسوق والكلاء، وبنو تميم يُذكرون هذا كلّه"¹. وقد جاء في الأضداد للسجستاني: "النخل: يؤنثه أهل الحجاز ويذكره سائر الناس"². وجاء في المصباح: "الصاع يُنكر ويؤنث. قال الفراء: أهل الحجاز يؤنثون الصاع ويجمعونها على أصوع، وفي الكثرة على صيعان، وبنو أسد وأهل نجد يُذكرون ويجمعون على أصواع. وربما أنثها بعض بني أسد، وقال الزجاج: التذكير أفصح عند العلماء"³. وجاء فيه أيضاً: "والعجز من الرجل والمرأة: ما بين الوريكين، وهي مؤنثة وبنو تميم يذكرون"⁴.

فنصوص العلماء هذه تشير إلى أنّ أهل الحجاز يميلون إلى التأنيث في نظرهم إلى الأشياء، على عكس أهل نجد وبنو تميم الذين يميلون إلى التذكير في نظرهم إلى الأشياء نفسها، وربما كان أهل الحجاز الذين يسكنون بيئة حضرية قد مالوا إلى التأنيث لما فيه من رقة ونعومة تتلاءم مع بيئة الحضر التي تنعم فيها الأنثى بحضور بارز لا تضاهيها فيه المرأة في بيئة البداوة، فالمرأة قد تُشارك الرجل في البيئة الحضرية بالكثير من أعماله ومظاهر حياته كالزراعة والتجارة ومجالس اللهو والسير في الأسواق، مما يُفسّر تأنيثهم للأشياء.

وبعكس ذلك تكون البيئة البدوية بما فيها من قسوة العيش وصعوبته، مما يجعل المجتمع البدوي أكثر اعتماداً على الذكور، إذ لا تحظى المرأة فيه بالمكانة التي يحظى بها الرجل، ولذا فقد يكون ميل أبناء هذا المجتمع إلى تذكير الأشياء

1 معاني القرآن: ج1/17، وينظر: ج2/276، واللسان: مادة (زقق).

2 الأضداد: 75.

3 المصباح المنير: مادة (صوع).

4 للمصدر نفسه: مادة (عجز).

مُنطلقاً من هذا الجانب، فهم يحبون الذكور ويعتمدون عليهم في التغلُّب على قسوة البيئة.

ومما يؤيِّد هذه النظرة أنّ أهل هاتين البيئتين لم يقف بهم الأمر في التأنيث والتذكير عند أسماء مُعيّنة كالتّي أشار إليها العلماء في النصوص المتقدمة، بل يكاد التأنيث يبلغ حدّ القياس في بعض الأسماء عند أهل الحجاز، وكذلك التذكير عند تميم وأهل نجد، فاسم الجمع، وهو كل جمع يُفرق بينه وبين مفرده بالتاء يُؤنث أهل الحجاز أكثره، ويُذكر ذلك بنو تميم وأهل نجد فقال الأخفش في (النخل): " التأنيث في لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول: هو النخل، وكذلك كل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، نحو الثبرُ والشعير، هو في لغتهم مؤنث"¹. وجاء في التسهيل: "الجنس المميز واحده بها [أي تاء التأنيث] يؤنثه الحجازيون، ويُذكره التميميون و النجديون"².

وقد نجد شذوذاً في ميل بعض القبائل البدوية إلى تأنيث بعض الأسماء، كما جاء عند الأخفش في ما تقدّم من قوله: " وبنو أسد يؤنثون الهدى"³، فربّما كان هذا من قياس الهدى على (الهداية) وهي مُرادفة لها، إلا أنّ الظاهرة العامّة تشير إلى أنّ التأنيث من سمة أهل الحجاز، والتذكير من سمة نجد و تميم ومن جاورهم من القبائل البدوية كأسد.

ولا يستطيع البحث أن يقطع القول بأنّ التأنيث في الحجاز بأثر من البيئة الحضرية، وأنّ التذكير في تميم ونجد بأثر من بيئتهم البدوية؛ لأنّ مسألة التأنيث والتذكير ذات جوانب متعدّدة ومتشابهة، قال فيها برجسترسر: " التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو ومسائلهما عديدة مشكلة"⁴، وقال إبراهيم السامرائي:

¹ معاني القرآن: ج2/384، وينظر: ج1/105.

² التسهيل: 254، وينظر: المزهري: ج2/277، وتهذيب اللغة: مادة (شجر)، والمصباح: مادة (نخل).

³ معاني القرآن: ج1/17.

⁴ التطوير النحوي للغة العربية: 73.

التأنيث والتذكير مادة غير مستقرة في اللغات السامية¹. فالتأنيث في اللغة العربية قد يكون بالعلامات المعروفة (التاء والألف المقصورة والممدودة)، وقد يكون بغير العلامة نحو (أتان وفرس)، والصفات التي تختص بها المرأة نحو (حامل وطالق)، وقد تلحق (التاء) صفات المذكر نحو (علامة وراوية)، وقد يُجمع المفرد المنكر بزيادة الألف والتاء، وهما علامة جمع المؤنث السالم، مثل (سند وسندات وموضوع وموضوعات).

وإذا كانت هذه حال التأنيث والتذكير، فإننا لا نستطيع أن نتابع من قال إن لغة الحجاز أكثر محافظة على القديم؛ بحجة أن كثيراً من الألفاظ المؤنثة في لغتهم هي مؤنثة في بعض اللغات السامية². إذ إنه من غير المقنع أن يكون تأنيث أهل الحجاز لكلمة (تمر) هو محافظة على تأنيثها في السامية، بدليل أن (تامار) وهي (التمر) مؤنثة في عبرية المشناه³. فهم إن أنثوا (التمر) محافظة على تأنيثها في السامية، فلماذا أنثوا كل جمع مثلها يُميزُ بينه وبين مفرده بالتاء؟

لقد ناقش إبراهيم أنيس مسألة التطور اللغوي والمحافظة على القديم بين لغة أهل الحضر وأهل البادية، ووصل إلى أن في كل منهما عوامل تجديد وعوامل محافظة، غير أن قوة التطور والتجديد في البيئة الحضرية ليست كقوتها في البيئة البدوية⁴.

ومع ذلك فإن سمة التأنيث الغالبة على أهل الحجاز تثير الغرابة إن عدنا مظاهرها كلها محافظة على خصائص السامية القديمة؛ ففي أهل الحجاز، وهم حضر وفي اختلاطهم بغيرهم مدعاة إلى التطور والتجديد، ولا يُعقل أن يتمسكوا بالقديم هذا التمسك في مقابل التطور عند إخوانهم أبناء نجد وتميم الذين يذكرون كثيراً مما جاء مؤنثاً عند أهل الحجاز.

¹ من سعة العربية: 133.

² تشيم راين: اللهجات العربية القديمة: 316.

³ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

⁴ في اللهجات العربية: 86-90.

ولعلّ الترحيح بأن يكون الاختلاف بين البيئتين في التأنيث والتذكير ناتجاً عن اختلافهما في النظرة إلى الأشياء هو الأكثر إقناعاً، وإن كانت القبائل العربية قد تابعت في تأنيث بعض الأسماء وتذكيرها موروث اللغة السامية القديمة، فليس معقولاً أن تتفصل القبائل عن ماضيها اللغوي، ولكن متابعة بيئة الحجاز - بما فيها من مظاهر الحضارة - للتأنيث والتذكير في اللغة السامية ليس معقولاً كذلك؛ إذ هم قوم لهم حاضرهم ومستجدات حياتهم، ولهم تأثرهم بغيرهم.

10- اسم (لا) النافية للجنس والمعطوف عليه:

نكر الأخص أن بعض العرب يرفع اسم (لا) النافية للجنس وما يُعطفُ عليه، فقال: " وقوله: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا سَوْقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾¹، فالوجه النصب، لأن هذا نفي، ولأنه كله نكرة. وقد قال قوم: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾²، فرفعه كله وذلك أنه قد يكون هذا المنصوب كله مرفوعاً في بعض كلام العرب. قال الشاعر³:

وما صرمتك حتى قلتِ معلنةً لا ناقةً لي في هذا ولا جمل⁴

فاسم (لا) النافية للجنس إن كان مفرداً [أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف] يُبنى على ما كان يُنصب به ما لم يكرّر، وأما إن كرّر فقد أجاز النحاة رفعه بالابتداء، أو على إعمال (لا) عمل (ليس)⁵. ولم ينكروا أنه لغة لبعض العرب، قال ابن يعيش: " ولم يجزُ الرفع في الأفراد وجاز مع التكرير، وقوله

1 البقرة، 197.

2 قال أبو حيان في البحر المحيط: ج 2 / 96: " قرأ أبو جعفر بالرفع والتثوين في الثلاثة، ورويت عن عاصم في بعض الطرق، وهو طريق المفضل عن عاصم."

3 البيت للراعي النميري، ديوانه: 198، وينظر الكتاب: ج 2/ 295، وشرح التصريح على التوضيح ج 1/ 345، وشرح الأشموني ج 1/ 152، وشرح المفصل: ج 2/ 111.

4 معاني القرآن: ج 1/ 24.

5 ينظر: الكتاب: ج 2/ 296 وشرح التصريح على التوضيح: ج 1/ 345.

تعالى: ﴿فَلَا مَرَفَاتٌ وَلَا نَسُوقٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا يَبِغُ فِيهَا وَلَا خِلَّةٌ﴾¹ شاهد لجواز الرفع مع التكرير².

وهذه اللغة التي ذكرها الأخفش في نصّه السابق لم ترد الإشارة إليها في المصادر على أنها لغة للعرب، ولهذا لم تُنسب إلى قوم معينين من العرب.

1 البقرة، 254.

2 شرح المفصل: ج2/111، وينظر: مغني اللبيب: ج1/239، وشرح الأشموني: ج1/152، وشرح ابن عقيل: ج1/339.

المبحث الثاني

قضايا متعلقات الإسناد

1- إعمال القول عمل الظن:

أشار إلى هذه اللغة ثلاثة من العلماء، هم: الأخفش، والزجاج، والنحاس. فأما الأخفش والنحاس فلم ينسبا هذه اللغة، وإنما اكتفيا بالإشارة إلى أن بعض العرب يفتح همزة (إن) بعد القول، لأنهم يجرون القول مجرى الظن، فقال الأخفش: " لأن كل شيء بعد القول حكاية، تقول: (قلت: عبد الله منطلق)، و (قلت: إن زيدا منطلق)، إلا في لغة من أعمل القول من العرب كعمل الظن، فذاك ينبغي أن يفتح (أن) ¹."

وأما النحاس فقد أشار إلى هذه اللغة في مواضع متعددة²، فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿قَالَ الرَّاقِلُ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾³: "وزعم سيبويه أن من العرب من يجري القول مجرى الظن، وهي حكاية أبي الخطاب فعلى هذا (أني أعلم)."⁴

والنحاس يشير في هذا النص إلى ما ورد عند سيبويه من قوله: "وزعم أبو الخطاب وسأله عنه غير مرة - أن ناساً من العرب يؤثق بعربيتهم، وهم بنو سليم، يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت) ⁵، ولكن النحاس لم يذكر ما جاء عند سيبويه من أن بني سليم هم الذين يجعلون باب (قال) كباب (ظن)، بل اكتفى بالقول

1 معاني القرآن: ج1/109.

2 إعراب القرآن: ج1/381 و 468، و ج2/376 و 525 و 637، و ج3/160.

3 للبقرة، 33.

4 إعراب القرآن: ج1/161.

5 الكتاب: ج1/124، وينظر: شرح الأسموني: ج1/165.

(إنَّ من العرب من يجري القول مجرى الظن)، ثم عاد فوصف هذه اللغة بأنها شاذة في موضع آخر من كتابه¹.

وأما الزجاج فقد نسب هذه اللغة إلى بني سليم ثم ذكر أنها لغة لا يجوز أن يوجد شيء منها في كتاب الله عز وجل، فقال: "إلا إن قوماً من العرب، وهم بنو سليم، يجعلون باب (قلت) أجمع كباب (ظننت)، فيقولون: قلتُ زيداً منطلقاً، فهذه لغة لا يجوز أن يوجد شيء منها في كتاب الله عز وجل، ولا يجوز (قال أنه يقول أنها)، لا يجوز إلا الكسر"².

ويبدو أن المرجع في نسبة هذه اللغة إلى بني سليم³ هو سيبويه في النص الذي تقدّمت الإشارة إليه، إذ إنه أول من نسب هذه اللغة إلى بني سليم، فنسبها العلماء بعده إليهم، ولم ينسبها أحد إلى غيرهم. وتتمثل هذه اللغة في مظهرين: أولهما أن يتصب فعل القول، مطلقاً⁴، مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر كما تنصب (ظن)، ومن ذلك الشاهد الذي ذكره ابن عقيل⁵:

قالت وكنت رجلاً فطيناً: هذا لعمرُ الله إسرائيئنا

وثانِي هذين المظهرين هو فتح همزة (إن) بعد القول، من ذلك ما أشار إليه النحاس عند إعراب قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾⁶، فقال: "كُسرَت

1 ينظر: إعراب القرآن: ج2/376

2 معاني القرآن وإعرابه: ج1/151.

3 ينظر أيضاً في نسبة هذه اللغة إلى بني سليم: اللسان: مادة (قول)، وشرح ابن عقيل: ج1/375.

4 نقول مطلقاً لأن مذهب عامة العرب أن يجري القول مجرى الظن بشروط أربعة، هي: أن يكون الفعل مضارعاً، وأن يكون للمخاطب، وأن يسبق باستفهام، وأن لا يفصل بين الفعل والاستفهام بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول للفعل. ينظر: شرح ابن عقيل: ج1/372.

5 ج1/375، وقد ذكر إبراهيم السامرائي أمثلة من الحديث الشريف على هذه اللغة، ينظر: من سعة العربية: 102-103.

6 للفعل، 44.

(إنّ) لأنها مبتدأة بعد القول، ومن العرب من يفتحها فيعمل فيها القول¹. وكان سيوييه من قيل قد ذكر أن الذين يفتحون همزة (إنّ) بعد القول يجعلون (القول) مثل (الظن) فقال: "وسألت يونس عن قوله: متى تقول أنه مُنطلق؟ فقال: إذا لم تُرد الحكاية وجعلت (تقول) مثل (تظن)، قلت: متى تقول أنك ذاهب. وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنك ذاهب"².

ويمكن لنا القول إن في العربية سعة من خلال هذه اللغة تجعل فتح همزة (إنّ) بعد القول، أو نصب الاسمين بعد فعل القول وجهاً كان جائزاً في العربية في مرحلة من عُمراها. ثم نحن اليوم لا نقول بجواز التحدّث بهذا الوجه، ولكننا لا نؤيّد من يقول إنه خطأ.

2- الاستثناء:

ظهرت في مبحث الاستثناء مسألتان:

- أ- نصب المستثنى أو إتياعه في الاستثناء المنقطع المنفي.
 - ب- نصب (غير) مطلقاً إذا كانت بمعنى (إلا)، أو إعرابها.
- ونتناول هنا بالتحليل كل مسألة منهما منفصلة عن الأخرى.

أ - نصب المستثنى أو إتياعه في الاستثناء المنقطع المنفي:

لقد تحدّث الفراء والأخفش عن هذه المسألة؛ فأما الفراء فقد تحدّث عنها في موضعين، الأول عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمِنَتْ فَتَنَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾³. فذكر النصب في المثال (ما فيها أحدٌ إلا كلباً وحماراً)، والنصب في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾⁴ ثم قال: "والنصب في هذا النوع

1 إعراب القرآن: ج2/525.

2 للكتّاب: ج3/142، ويُنظر: شرح الأشموني: ج1/165

3 يونس، 98.

4 للنساء، 157.

المختلف من كلام أهل الحجاز، والإتباع من كلام تميم¹. والموضع الثاني عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾² فقال: "والعرب تقول: ما في الدار إلا أكلباً وأحمره، وهي لغة لأهل الحجاز، ويتبعون آخر الكلام أوله فيرفعون في الرفع، وقال الشاعر في ذلك³:

وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافير وإلا العيسُ

فرفع، ولو رفع ﴿إلا ابتغاء وجه ربّه﴾ رافع⁴ لم يكن خطأ؛ لأنك لو ألقيت من: (من النعمة) لقلت: ما لأحد عنده نعمة تُجْزَى إلا ابتغاء، فيكون الرفع على إتباع المعنى، كما تقول: ما أتاني من أحدٍ إلا أبوك⁵.

وأما الأخفش فقد تحدّث عن نصب المستثنى أو إتباعه في الاستثناء المنقطع عند تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾⁶، فقال: "وقد قرأ قوم (غير المغضوب عليهم)، جعلوه على الاستثناء الخارج من أول الكلام، ولذلك تفسير سنذكره إن شاء الله. وذلك أنّه إذا استثنى شيئاً ليس من أول الكلام في لغة أهل الحجاز، فإنه ينصب، يقول: ما فيها أحدٌ إلا حماراً. وغيرهم يقول هذا بمنزلة ما هو من الأول، فيرفع. فذا يجزّ (غير المغضوب) في لغته⁷.

نجد في النصوص الثلاثة السابقة للقرء والأخفش أنّ القرء ينسب نصب المستثنى في الاستثناء المنقطع المنفي إلى أهل الحجاز، وينسب إتباع المستثنى لما قبل (إلا) إلى بني تميم، وأما الأخفش فهو ينسب النصب إلى أهل الحجاز، والإتباع

1 معاني القرآن: ج 1/480.

2 الليل، 19.

3 البيت لجران العود النميري: ديوانه: 52، ويُنظر: الكتاب ج 1/263 وج 2/322، والإنصاف: ج 1/271.

4 قرأ ابن وثاب بالرفع. البحر المحيط ج 8/479.

5 معاني القرآن: ج 3/273.

6 الفاتحة، 7.

7 معاني القرآن: ج 1/18.

إلى غيرهم من غير أن يحدّد من هم (غيرهم)، وإن كانت تبدو الإشارة واضحة إلى بني تميم من خلال تأكيد المصادر الأخرى نسبة الإتياع إلى بني تميم؛ فقد نسب سيبويه النصب إلى أهل الحجاز¹، ثم ذكر المثال: (ماله عليه سلطان إلا التكلّف)؛ وقوله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾². وبيت النابغة³:

حلفتُ يميناً غيرَ ذي مثنويّةٍ ولا علمٍ إلا حُسنَ ظنِّ بصاحبِ

وقال بعد ذلك: "وأما بنو تميم فيرفعون هذا كلّهم، يجعلون أتباع الظنّ علمهم، وحُسنَ الظنّ علمهم، والتكلّف سلطانه"⁴. وجاء كذلك عند ابن يعيش: "ومذهب بني تميم وهو أن يجيزوا فيه البذل والنصب"⁵.

وقد التفت أحد الباحثين المحدثين إلى مفارقة بين قول سيبويه السابق (وأما بنو تميم فيرفعون هذا كلّهم) وقول ابن يعيش إنهم يجيزون البذل والنصب، وتتمثل المفارقة في أن كلا العالمين ينسب الإتياع إلى تميم، ولكن ابن يعيش يقول بأنهم يجيزون الإتياع أو النصب، أما سيبويه فهو لم يذكر أن تميم تنصب، ولكنه قال إنهم يرفعون هذا كلّهم، ففهم ضمناً من عبارته أنهم يتبعون ولا يجيزون النصب. وقد قال الباحث في ذلك: "ولا نستطيع أن نجزم أي الرأيين هو الصواب، لأننا لا نجد نصوصاً تميمية كثيرة تعيننا على اتخاذ رأي حاسم، وإن كنت أميل إلى الرأي الأول [رأي سيبويه] وهو التزام تميم بالإتياع، لأنه ورد عند علماء متقدمين مشهود لهم بتحري الدقّة"⁶.

1 للكتاب: ج2/319، و1/321.

2 للنساء، 157.

3 ديوانه: 44، والبيت فيه برفع (حُسن)، والخصائص: ج2/228، وخزانة الأندب: ج3/329.

4 للكتاب: ج2/323.

5 شرح المفصل: ج2/80، ويُنظر: شرح ابن عقيل: ج1/498، وشرح الأشموني: ج1/229.

6 ضلحي عبد الباقي: لغة تميم: 531، ومن العلماء المتقدمين الذين نسبوا الإتياع لتميم: المبرد:

المقتضب: ج4/413، وابن جني: للجمع: 67.

ولا أويد الباحث في ما ذهب إليه؛ ذلك أن العلماء¹ الذين نسبوا إجازة الإتياع والنصب إلى تميم قد عرفوا بتحري الدقة أيضاً، ولكنني أميل إلى أن النصب كان شائعاً في الحجاز كما ورد عند العلماء، مع شيوعه أيضاً في قبائل أخرى منها بعض بني تميم، وكذلك الإتياع كان شائعاً في كثير من بني تميم وفي قبائل أخرى، " فليس بنو تميم وحدهم في تجويز الإتياع هنا، فهذا جران العوذ النميري يقول²:

وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

كما يقول ضرار بن الأزور في يوم اليمامة³:

عشية لا تغني الرماحُ مكانها ولا النبلُ إلا المشرفي المصمّم

وضرار شاعر من بني أسد، ومثله قول الأخطل التغلبي⁴:

فرايبة السكران قفرٌ فما لهم بها شيخُ إلا سلامٌ وحرملُ

والسلام: الحجارة. والحرمل: شجر. ومثله قول سعد بن مالك بن ضبيعة،

جد طرفة بن العبد البكري⁵:

والحرب لا يُبقي لجا حِمها التخيُّلُ والمِراخُ

إلا الفتى الصبارُ في النجَداتِ والفرسُ الوقاخُ

فهذه الأبيات - كما ترى - لشعراء من نمير، وأسد، وتغلب وبكر⁶. فلما

رأى النحاة شيوع الإتياع في بني تميم، ووجود النصب عند بعض تميم على لغة الحجازيين، ذهبوا إلى القول إن بني تميم يجيزون الإتياع والنصب.

1 كابن يعيش، وابن عقيل، ج 498/1، والأشموني في شرحه: ج 229/1.

2 ورد الشاهد قبل قليل.

3 ينظر: الكتاب: ج 325/2، وخزانة الأدب: ج 318/3.

4 ديوانه: 20.

5 الكتاب: ج 324/2، وخزانة الأدب: ج 470/1 وج 317/2.

6 رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللغة: 154-155.

ب- نصب (غير) مطلقاً إذا كانت بمعنى (إلا)، أو إعرابها:

تعرب (غير) إعراب ما بعد (إلا): "فتقول: (قام القومُ غيرَ زيدٍ) بنصب (غير) كما تقول: (قام القومُ إلا زيدا) بنصب (زيد)، وتقول: (ما قام أحدٌ غيرَ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ) بالإتباع والنصب، والمختار الإِتباع، كما تقول: (ما قام أحدٌ إلا زيدا، وإلا زيدا) وتقول (ما قام غيرُ زيدٍ) فترفع (غير) وجوباً كما تقول: (ما قام إلا زيدٌ) برفعه وجوباً، وتقول: (ما قام أحدٌ غيرَ حمارٍ) بنصب (غير) عند غير بني تميم، وبالإِتباع عند بني تميم، كما تفعل في قولك: (ما قام أحدٌ إلا حمارٌ، وإلا حماراً)². وهذا الذي تقدّم في (غير) هو المشهور عند النحويين، إلا أن الفراء ذكر أن "بعض بني أسد وقضاعة إذا كانت (غير) في معنى (إلا) نصبوها، ثمّ الكلام قبلها أو لم يتمّ، فيقولون: ما جاعني غيرك، وما أتاني أحدٌ غيرك. قال: وأنشدني المفضل³:

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن هتفت حمامةً من سحوقِ ذاتِ أوقالِ

فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص. وقال الآخر⁴:

لا عيب فيها غيرَ سهلةٍ عيناها كذاك عتاقُ الطيرِ سهلاً عيونها
فهذا نصبٌ والكلام تامٌ قبله⁵.

ثم جاء النحاس فذكر أن "الكسائي والفراء أجازا نصب (غير) في كل موضع يحسنُ فيه (إلا) في موضعها تمّ الكلام أو لم يتم⁶. ثم ذكر أن الفراء يقول

1 يُنظر: لهجة قبيلة أسد: 210 (. إله ماجستير)، واللهجات العربية في معاني القرآن للفراء: 354.

2 شرح ابن عقيل: ج1/507

3 البيت مختلف في نسبه، وقيل هو لأبي قيس بن الأملت الأنصاري، ويُنظر: الكتاب، ج2/329،

والإنصاف: ج1/278، ومغني اللبيب: ج1/159، وشرح المفصل: ج3/80 و ج8/135، واللسان:

مادة (وقل).

4 اللسان: مادة (سهل).

5 معاني القرآن: ج1/382 - 383.

6 إعراب القرآن: ج1/621.

هي لغة بعض بني أسد وقضاعة، وأنشد البيت (لم يمنع الشرب.....)، وقال بعد ذلك: " لا يجوز عند البصريين نصب (غير) إذا لم يتم الكلام، وذلك عندهم من أفصح اللحن. قال أبو إسحاق: وإنما استهواه -يعني الفراء- البيت الذي أنشده سيبويه منصوباً، وإنما نُصب (غير) في البيت لأنها مضافة إلى ما لا إعراب فيه، فأما ما جاعني غيرك، فلحن وخطأ"¹.

ومناقشة النحاس هذه تشير إلى عنايته بمسائل النحو وقواعد النحويين، فهو قد أشار إلى ما ورد في بناء (غير) على الفتح عند سيبويه²، ونقل رأي النحويين البصريين في المسألة وهو أنهم لا يجيزون نصب (غير) إذا لم يتم الكلام، وذلك عندهم من أفصح اللحن³. وليست المسألة عند الفراء تتخذ منحى النحويين الكوفيين الذين يذهبون " إلى أن (غير) يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: ما نفني غير قيام زيد، وما نفني غير أن قام زيد"⁴. ولا منحى البصريين الذين يذهبون إلى " أنها [أي غير] يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن"⁵.

وإنما هو ينقل لنا لغة عن العرب، نسب التحدث بها إلى قبيلتين هما (بعض بني أسد، وقضاعة)، فاللغة قد لا تخضع لقواعد النحاة، ولكنها في الوقت نفسه لا توصف بالقبح أو اللحن والخطأ، كما رأينا عند النحاس. ونستطيع أن نقول إن هذه اللغة يمكن أن تكون علامة من علامات التطور اللغوي الذي كان يسري في جوانب النحو العربي في لغات القبائل العربية؛ ذلك أن أهل هذه اللغة قد مالوا إلى

1 المصدر نفسه: ج 1/621 - 622.

2 الكتاب: ج 2/330، ويُنتظر: الإنصاف: ج 1/287.

3 يُنتظر: إعراب القرآن: ج 1/621 - 622.

4 الإنصاف: ج 1/287.

5 المصدر نفسه: ج 1/287.

توحيد الحركة على آخر كلمة (غير) دون النظر إلى تمام الكلام قبلها أو عدم تمامه، أي كأن (غير) مبنية على الفتح في هذه اللغة.
 وإذا كان لنا أن ننظر إلى هذه اللغة في إطار ما يقع فيه المتعلمون من أخطاء في باب (غير)، فإننا قد نجد في اللجوء إلى هذه اللغة مخرجا يساعد في تيسير النحو العربي.

3- الاشتغال:

ذُكرت لغتان في الاسم المشغول عنه: الأولى الرفع، والثانية النصب. وقد أشار إلى هاتين اللغتين الأخفش والنحاس، وذلك عند حديثهما عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾¹، وقوله تعالى: ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾².

فأما الأخفش فقد ذكر اللغتين، وأن الأكثر الرفع، فقال: "وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، فهو يجوز فيه الرفع، وهي اللغة الكثيرة، غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره، لأن قولك: إِنَّا عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْنَاهُ، مثل قولك: عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْنَاهُ، لأن معناه في الابتداء سواء"³.

وأما النحاس فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾: "وزعم سيبويه أن نصب (كل) على لغة من قال: زيدا ضربته"⁴، وقال في إعراب قوله تعالى: ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾: " ويجوز أن يكون في موضع نصب [أي جَنَاتٍ] على لغة من قال: زيدا ضربته"⁵.

1 القمر، 49.

2 فاطر، 32.

3 معاني القرآن: ج1/78.

4 إعراب القرآن: ج3/298.

5 المصدر نفسه: ج2/698.

وقد تحدّث سيبويه، من قبل، عن وجود لغتين في الاسم المشغول عنه فقال: «قالنصب عربي كثير، والرفع أجود»¹، ونصّ سيبويه هذا نجد فيه أن لغة الرفع أجود. وكذلك وجدنا في نصّ الأخفش الذي تقدّم، فقال في (كلّ) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾: (يجوز فيه الرفع، وهي اللّغة للكثير، غير أنّ الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره). فلماذا جاء القرآن الكريم بالنصب، مع أن الرفع أجود؟ يبين الأشموني أن ذلك مُتعلّق بالاختلاف الدلالي بين وجهي النصب والرفع، فيقول: «النصب نصّ في عموم خلق الأشياء خيراً وشراً بقدر، وهو المقصود، وفي الرفع إيهاً كون الفعل وصفاً مخصّصاً، و (بقدر) هو الخبر، وليس المقصود؛ لإيهامه وجود شيء لا بقدر؛ لكونه غير مخلوق»².

فاللغتان جائزتان في الاسم المشغول عنه: الرفع والنصب، والرفع أكثر كما نصّ على ذلك العلماء، إلا أن اللبس في حالة الرفع بين أن تكون جملة (خلقناه) خبراً لـ (كلّ) أو صفةً لشيء، قد حمل القراء على الاجتماع على النصب. ومع ذكر العلماء لهاتين اللغتين، وإقرارهم بوجودهما إلا أنهم لم ينسبوهما إلى قبيلة أو قبائل معينة، وإنما اكتفوا بالإشارة إلى أنهما لغتان للعرب، ولم أجد كذلك في ما رأيت من المصادر والمراجع من نسب إحدى هاتين اللغتين إلى قبيلة معينة.

وأما النحاة القدماء فهم مختلفون في الاسم المنصوب المتقدّم، بين أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، وأن يكون منصوباً بالفعل المذكور نفسه، والضمير ملغى لا محلّ له³. وليس اختلاف النحاة في عامل النصب مما يُعذّب به هذا البحث؛ لأنّ البحث يحاول أن يجتنب الخوض في مسائل الخلاف، ويُعنى بالوصف والتحليل للغة التي يذكرها العلماء، واللغة المقابلة لها، ومع هذا

1 الكتاب: ج1/82، ويُنظر: ج1/148.

2 شرح الأشموني: ج1/191.

3 يُنظر: شرح ابن عقيل: ج1/432..

فإنسي أُويدُ أحد الباحثين المحدثين¹ في أن يُعدَّ هذا الاسم (المشغول عنه) منصوباً على الاعتناء أو الاهتمام أو التتبيه كالاسم المنصوب على الاختصاص أو التحذير أو الإغراء.

4- التعدي واللزوم:

وتشتمل هذه القضية على ثلاث مسائل لهجيّة:

- أ- تعديّة الفعل بنفسه وحذف الجار.
- ب- استعمال الجار مع المتعدي بنفسه أصلاً.
- ج- استعمال الفعلين (سقه، ورجع) متعديين.

أ- تعديّة الفعل بنفسه وحذف الجار:

ذكر هذه المسألة أبو عبيدة والفراء والأخفش، فقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾²: " مجازه: اختار موسى من قومه، ولكنّ بعض العرب يتجاوزون فيحذفون (من)، قال العجاج³:
تحت التي اختار له الله الشجرُ
أي تحت الشجرة التي اختار له الله من الشجر"⁴.

وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوِ فَزَقُوهُمْ فَيَضَعُ يَدَهُمْ﴾⁵: " الهاء في موضع نصب، تقول: قد كَلَنْتُكَ طعاماً كثيراً، وكَلَنْتِي مثله. تريد: كَلَنْتُ لِي، وكَلَنْتُ لَكَ، وسمعتُ أعرابية تقول: إذا صدر الناس ألتينا للتاجر، فيكيلنا المَدَّ والمُدَّين إلى

1 محمد عبد الله جبر: الضمائر في اللغة العربية: 149.

2 الأعراف، 155.

3 ديوانه: 7.

4 مجاز القرآن: ج1/229.

5 المطففين، 3.

الموسم المقبل، فهذا شاهد، وهو من كلام أهل الحجاز، ومن جاورهم من قيس" ¹.
 وقتئذ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَنَاصِدَ لِلْقِتَالِ﴾ ²: " وفي
 قراءة عبد الله ﴿تُبَوِّئُ لِلْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ والعرب تفعل ذلك، فيقولون: رَدِفَكَ
 وَرَدِفَ لَكَ، قال الفراء: قال الكسائي: سمعت بعض العرب يقول: نقدت لها مئة،
 يريدون نقدتها مائة، لامرأة تزوجها. وأنشدني الكسائي ³:

أستغفر الله ذنباً لست مخصية
 رب العباد إليه الوجه والعمل

والكلام باللام، كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ﴾ ⁴ و﴿نَاسْتَغْفِرُوا
 لِذُنُوبِهِمْ﴾ ⁵، وأنشدني ⁶:

أستغفر الله من جدِّي ومن لعيبي
 وزري وكل امرئ لا بد متزِّر

يريد لوزري، ووزري حين ألقيت اللام في موضع نصب" ⁷.
 وقال الأخفش في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالرُّهْمِ أُنزِلُوا فِي نَوْمِهِمْ خُسْرُونَ﴾ ⁸:
 أي: إذا كالبوا الناس أو وزنوهم، لأن أهل الحجاز يقولون: كلت زيدا ووزنته، أي
 كلت له ووزنت له" ⁹. وقال في موضع آخر من كتابه: " وأهل الحجاز يقولون:

1 معاني القرآن: ج3/245-246.

2 آل عمران، 121.

3 ينظر: الكتاب: ج37/1، والخصائص: ج3/247، وخزانة الألب: ج3/111، وشرح ابن يعيش:
 ج63/7.

4 يوسف، 29.

5 آل عمران، 135.

6 البيت في شرح شذور الذهب: 478 بلا نسبة، وروايته:

أستغفر الله من عمدي ومن خطئي
 ننبني وكل امرئ لا بد متزِّر

ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ج3/252.

7 معاني القرآن: ج1/233.

8 المطففين، 3

9 معاني القرآن: ج2/532.

هديته الطريق، أي عرّفته، وكذلك (هديته البيت) في لغتهم، وغيرهم يلحق فيه (إلى) " 1.

أشار العلماء الثلاثة الذين قدّمنا نصوصهم إلى أنّ حذف الجار، وإيصال الفعل إلى مفعوله بغير واسطة هو لغة لبعض العرب، ولم يذكر أبو عبيدة من هم هؤلاء العرب الذين يحذفون الجار، أما الفراء فقد نسب حذف الجار وتعدية الفعل بنفسه إلى أهل الحجاز ومن جاورهم من قيس، وأكد النسبة إلى أهل الحجاز الأخفش إذ نكرهم في الموضوعين اللذين اقتبسناهما من كتابه.

يتبين أن الذين يحذفون حرف الجر ويُعدّون الفعل بنفسه هم أهل الحجاز ومن جاورهم من قبيلة قيس، ولعل مجاورة قيس لأهل الحجاز كانت سببا في وجود مظاهر لهجية مشتركة بينهما، بل إن بعض الناس قد وقع الخلط في نسبتهم هم إلى أهل الحجاز أو إلى قيس، يقول راين: " فبدو الداخل كان يُشار إليهم على أنهم من بين أهل الحجاز أحيانا ومن بين قيس أحيانا أخرى " 2.

ولم يذكر سيبويه أن حذف الجار وتعدية الفعل بنفسه لغة، ولكنه قال: " إنّما يتكلّم بها بعضُهم " 3. وجعل هذا الاستعمال ثانويا، والأصل " أن توصل بحرف الإضافة، وليس كل الفعل يُفعل به هذا " 4، فقد قصر سيبويه تعدية الفعل على أفعال معينة، ولم يُجز القياس على هذه الأفعال.

وإلى مثل هذا أشار ابن يعيش، فجعل حذف الجار من الاتساع في الفعل، فقال: " ومن هذا الباب ما كان يتعدى إلى مفعولين إلا أنه يتعدى إلى الأول بنفسه من غير واسطة وإلى الثاني بواسطة حرف الجر، ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر فصار لك فيه وجهان وذلك نحو قولك: (اخترتُ الرجالَ بكراً، وأصله من

1 المصدر نفسه، ج 1/16.

2 اللهجات العربية القديمة: 190.

3 الكتاب: ج 1/38.

4 الكتاب: ج 1/39.

الرجال) " ¹. ولعل هذا الاستعمال اللهجي، الذي يقوم على تعدية الفعل بالحرف مرةً وبنفسه أخرى، يشير إلى مرحلة من التطور في تاريخ اللغة العربية، وهذا ما ذهب إليه نهاد الموسى، فقال: "إننا نجد العربية تتجه في تطورها إلى حذف الجار وإيصال الفعل اللازم أي تعديته إلى مفعوله مباشرة. فالفعل (رضي) كان يتعدى بالحرف، فكنا نقول: رضيتُ به، ورضيتُ عليه، ورضيتُ عنه. ثم أصبح يتعدى إلى مفعوله مباشرة، وصرنا نقول: رضيتُ الشيء " ².

فما ورد في لغة أهل الحجاز وقيس من حذف الجار وتعدية الفعل بنفسه هو طور متقدم من أطوار اللغة العربية يتجه إلى الإيجاز والتخلص من حرف الجر مع بعض الأفعال المتعدية بحرف الجر في لهجات عربية أخرى.

ب- استعمال الجار مع المتعدي بنفسه أصلاً:

جاءت بعض المظاهر اللهجية في أفعال وردت متعدية بنفسها في المشهور من اللغة العربية، ولكنها عُدَّت بحرف جر، وهذه الأفعال ثلاثة هي (ورد، ورجا، وأذهب)، فأما الفعلان الأولان فقد ذكرهما الفراء فقال في الفعل (ورد): "وقد قرأ بعض القراء: ﴿ومن يرد فيه بإلحاد³ من الورد، كأنه أراد: من ورده أو تورده. ولست أستهيها، لأن (وردت) يطلب الاسم، ألا ترى أنك تقول: وردنا في مكة. وهو جائز تريد النزول. وقد تجوز في لغة الطائيين لأنهم يقولون: رغبت فيك، يريدون: رغبت بك. وأنشدني بعضهم في بنت له ⁴:

وأرغب فيها عن لقيطٍ ورهطِهِ ولكنني عن سنبسٍ لستُ أرغبُ ⁵. ⁶

1 شرح المفصل: ج6/7/63.

2 في تاريخ العربية: 220-221.

3 الحج، 25. وقال أبو حيان في البحر المحيط: ج6/337: "وقرأت فرقة: (ومن يرد) بفتح الياء من الورد، وحكاها الكسائي والفراء ومعناه: ومن أتى به بإلحاد ظالماً".

4 البيت في اللسان: مادة (نرأ)، و (فيا)، و تاج العروس: (فيا)، بلا نسبة.

5 معاني القرآن: ج2/223.

6 المصدر نفسه والصفحة نفسها

وقال الفراء في الفعل (رجا): " وسمعتُ أعرابياً من ربيعة وسألته عن شيء، فقال: أرجو بذلك، يريد: أرجو ذلك "4.

وأما الفعل (أذهب) فقد ذكره الزجاج عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ

بِسْمِعِهِمْ¹، فقال: " ويقال: أذهبتَه وذهبتُ به، ويروي أذهبتُ به وهو لغة قليلة "2.

نجد في هذه المسألة أننا أمام أمثلة تشكل الجانب المقابل للأمثلة في المسألة السابقة، وهي (تعدي الفعل بنفسه وحذف الجار)؛ ذلك أننا نقول: وردنا مكة، ولا نقول: وردنا في مكة. ولكنه جائز كما ذكر الفراء (تريد النزول).

وعبارة الفراء هذه [تريد النزول] تشير إلى تضمين الفعل (ورد) معنى الفعل (نزل) الذي يُعَدَى بِـ (في)، ولهذا قال: (وهو جائز) أي (ورد في مكة) يريد: نزل فيها. ولكن للتضمين لا يكون بين فعلين في معنى واحد، أو معنيين متشابهين، "وإلا فما حاجتك أن تضمّن (استند) معنى (اعتمد) وتقول: (استندت عليه) عوض (اعتمدت عليه). بل أي داغ تعبيرتي يقتادك إلى هذا ويغريك به؟ ... ونظير هذا أن تقول (حزت على الشيء) حملاً على (حصلت عليه) بدلاً من (حزته)، و(ظلمت عليه) حملاً على (جُرْتُ عليه) بدلاً من (ظلمته)"3.

ولهذا فلسنا نقبل أن يكون (ورد) متعدياً بحرف الجر (في) على سبيل التضمين، ولكن على سبيل أنه لهجة عربية لقوم من العرب لا يريدون به تضمين معنى فعل معين. وإنما هكذا نطقوا بهذا الفعل مع حرف الجر بعده.

ويؤكد هذا ما ذكره الفراء في النص الثاني عن أعرابي ربيعة الذي قال (أرجو بذلك)، فهو لم يُرد تضمين الفعل (رجا) معنى فعل آخر، وإنما في لغته يُعَدَى هذا الفعل بحرف الجر، وليس بنفسه كما هو الشائع في لغات أخرى.

1 البقرة، 20

2 معاني القرآن وإعرابه: ج1/96.

3 صلاح الدين الزعبلوي: بحث (التضمين)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد (55)، ج1،

1980، ص62-63.

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه من كون تعدية الفعل بحرف الجر بدلاً من تعديته بنفسه لغة وليست تضميناً، أنَّ الزَّجَاجَ عندما نكر (أذهبت به) قال: (وهو لغة قليلة)¹، فالنحويون قد منعوا الجمع بين همزة التعدية والباء². ولكن المتكلم بلغة قومه لا يعنيه منها ما منعه النحاة أو أجازوه، بل قد يجد النحاة بعض المظاهر اللهجية الكثيرة فلا يلتفتون إليها عند وضع القواعد لقلَّتها، أو لأسباب أخرى.

بقي أن نقول إننا قد ذهبنا في المسألة السابقة (تعدية الفعل بنفسه وحذف الجار) إلى أنه يشكّل طوراً من أطوار العربية في الميل إلى الإيجاز والتخلص من حرف الجر ليصل الفعل إلى مفعوله بلا واسطة، فأما في هذه المسألة فنرى أن استعمال حرف الجر مع أفعال اشتهر أنها تتعدى بغير حرف جر، يشير إلى نوع من المحافظة لدى بعض لغات العرب على النمط السابق في الحقة السابقة، الذي كانت التعدية فيه بواسطة الحرف، أكثر منها بغير واسطة. ومما يزيد هذه المسألة توضيحاً ما جاء في الإِتقان: "وأخرج عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَاَهُمْ بِحُورٍ﴾³؛ قال: هي لغة يمانية؛ وذلك أن أهل اليمن يقولون: زَوَّجْنَا فلاناً بفلانة"⁴، وما جاء في التهذيب: "تقول العرب: زَوَّجْتُ امرأةً، وتزَوَّجْتُ امرأةً، وليس من كلام العرب: (تزوَّجت بامرأة) ولا (زَوَّجت منه امرأة) قال: وقول الله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَاَهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ أي قرناهم بهنَّ. وقال الفراء: هي لغة في أزد شنوءة"⁵.

فالفعالان (زَوَّج) و (تزوَّج) يتعديان بأنفسهما، ولكن ورد في القرآن الكريم الفعل (زَوَّج) متعدياً بالباء، فنُسبت هذه اللغة في الإِتقان إلى أهل اليمن، وفي التهذيب عن الفراء إلى أزد شنوءة. وليس من مشكلة في النسبة إلى أهل اليمن في

1 معاني القرآن وإعرابه: ج 1/ 96.

2 شرح المفصل: ج 7/ 65.

3 الدخان، 54.

4 الإِتقان في علوم القرآن: ج 2/ 89.

5 التهذيب: ج 11/ 152.

مصدر وإلى أزد شنوءة في آخر؛ لأن قبيلة أزد شنوءة فرع من الأزد اليمنية تنزل في سروات الحجاز الجنوبية¹. ولكن القضية تكمن في أن أهل اليمن أو أزد شنوءة وكذلك طييء وربيعه، قد يعدّي كل منها فعلا أو أفعالا، ولكنها في الوقت نفسه لا تعدي أفعالا أخرى بحرف الجر، مما يُبقي القضية مقيدة بالأفعال التي ذكرت، ولا يمكن تعميم القاعدة على هذه القبائل.

وأما القبائل التي نُسب إليها استعمال الجار مع المتعدّي بنفسه أصلا، فهي طييء وربيعه كما رأينا عند الفراء، وذكر الزجّاج أن تعدية الفعل (أذهب) بالباء لغة قليلة ولكنه لم ينسبها. ولا نستطيع بناءً على ما جاء عند الفراء أن نعم نسبة استعمال حرف الجر مع المتعدّي بنفسه إلى طييء وربيعه؛ لأن الشاهدين اللذين ذكروهما الفراء عن هاتين القبيلتين يمكن أن يؤكدوا تعدية الفعل (ورد) — (في) عند طييء، والفعل (رجا) بالباء عند ربيعة، ولكنهما لا يسمحان بإطلاق القاعدة على القبيلتين ما لم ترد شواهد من لغتي القبيلتين تؤيد الشاهدين المذكورين.

ج- استعمال الفعلين (سفه، ورجع) متعديين:

هذه هي المسألة الأخيرة من المسائل اللهجية في التعدية واللزوم، وهي تتمثل في تعدية الفعلين (سفه، ورجع)، إذ استعمل كلُّ منهما متعدياً، فقد ذكّر تعدية الفعل (سفه) الأخفش والزجّاج، وكلاهما نقل عن يونس أنها لغة² ورأى الأخفش أن أحسن تأويل لتعديته هو أنه جرى مجرى (سفه)، فقال: "وأحسن ذلك أن تقول: إن (سفه نفسه) جرت مجرى (سفه) إذ كان الفعل غير متعدّ، وإنما عدّاه إلى (نفسه) ورأيه) وأشبهه ذا إنما هو في المعنى نحو (سفه) إذا لم يتعدّ"³. ووافق الزجّاج في ذلك⁴.

¹ اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 188.

² ينظر: الأخفش: معاني القرآن، ج 1/148، والزجّاج: معاني القرآن وإعرابه، ج 1/209.

³ مغاني القرآن: ج 1/149.

⁴ ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ج 1/209-210.

وقد أيد محمد حسن عواد هذا التأويل " فالفعل (سفه) إذا كان بمعنى خف وطاش فهو لازم، وإذا كان بمعنى جهل بكسر الهاء فهو متعدّد " ¹. وبهذا نستطيع التخلص من القول بالتضمين، ونستطيع القول إن بعض الأفعال قد يكون متعدّياً مرّة، ولازماً أخرى، وذلك من خلال الرجوع إلى لغات العرب، فبعضها يستخدم الفعل متعدّياً، وبعضها يستخدمه لازماً.

وكذلك الفعل (رجع) فقد ذكره النحاس عند قوله تعالى: ﴿رَجِعْ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ الْقَوْلِ﴾ ². فقال: " أي يجاوبه، واللغة الفصيحة هذه، يقال، رجعتُ زيداً " ³. وقد أشار محمد حسن عواد إلى أن هذا الفعل قد ورد لازماً ومتعدّياً " ولا يخرج شيوخ اللزوم فيه عن كونه متعدّياً " ⁴. فمن الآيات التي ورد للفعل فيها لازماً، قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ ⁵، وقوله تعالى: ﴿فَرَجَعُوا إِلَىٰ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ⁶. ومن الآيات التي ورد فيها متعدّياً، قوله تعالى: ﴿فَإِن رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَافِتِهِ مِنْهُمْ﴾ ⁷، وقوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَمْ تُحْزَنَ﴾ ⁸. وكذلك الآية التي وقف النحاس عندها من قبل، وهي قوله تعالى: ﴿يَرْجِعْ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ الْقَوْلِ﴾. وفي لسان العرب أن (رجع) فعل لازم ومتعدّد ⁹.

1 تتأوب حروف الجر في لغة القرآن: 67

2 سبأ، 31

3 إعراب القرآن: ج 2/674

4 تتأوب حروف الجر في لغة القرآن: 73

5 الأعراف، 150

6 الأنبياء، 64

7 التوبة، 83

8 طه، 40

9 لللسان: مادة (رجع).

وإذا رجعنا إلى نص النحاس السابق وجدناه يقول: " واللغة الفصيحة هذه، يقال: رجعتُ زيدا " ¹. ومما يلفت النظر في الفعل (رجع) أن هذيل والضبيين يُعدّونه بالهمزة، قال ابن منظور: " و (أرجعته) في لغة هذيل، قال: وحكى أبو زيد عن الضبيين أنهم قرأوا: (أفلايرون أن لا يُرجع إليهم قولا) ² " ³. فهذه لغة ثالثة في تعدية هذا الفعل؛ إذ ورد متعديا بنفسه في لغة لم تُنسب إلى قبيلة معينة، وورد لازما (متعديا بحرف الجر) في لغة لم تُنسب كذلك، وورد متعديا بالهمزة في لغة هذيل والضبيين. وبهذا يمكن أن تحل إشكالية التعدية وللزوم في الفعلين (سفه ورجع)، فقد وردا لازمين ومتعديين في لغات العرب، وإن شاع للزوم فيهما، ولكن ذلك لا يمنع من مجيئهما متعديين في لغة أخرى للعرب. ولا نحتاج بذلك إلى القول بالتضمين.

5- العطف على الضمير المرفوع دون توكيد:

ذكر النحاس أن اللغة الفصيحة توكيد المضمير المرفوع عند العطف عليه، فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ ⁴: " (ورسلي) معطوف على المضمير الذي في (لأغلبن) و (أنا) توكيد. قال أبو جعفر: و هذه اللغة الفصيحة، وأجاز النحويون جميعاً في الشعر: لأقومنٌ وزيدٌ، وأجاز الكوفيون وجماعة من أهل النظر أن يُعطف على المضمير المرفوع من غير توكيد، لأنه يتصل ويفصل فخالف المضمير المخفوض ⁵.

فقول النحاس إن اللغة الفصيحة هي توكيد الضمير المرفوع عند العطف عليه، يشير إلى أن عدم التوكيد عند العطف هو لغة أخرى أقل فصاحة، ولكن

1 إعراب القرآن: ج2/674.

2 طه، 89.

3 اللسان، مادة (رجع).

4 المجادلة، 21.

5 إعراب القرآن: ج3/383.

النحّاس لم يتحدّث عن هذه اللغة الثانية، بل انتقل إلى إجازة النحويين جميعاً للعطف من غير توكيد في الشعر، وإجازة الكوفيين له في اختيار الكلام، وهذا ملخّص قول النحاة في هذه المسألة¹، غير أنّ ابن مالك قد عدّ العطف دون فاصل ضرورة شعرية، فقال في الألفية²:

وإن على ضميرٍ رفعٍ مُتَّصِلٍ عَطَفْتَ فَافْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ
أو فاصِلٍ ما، وبلا فُصْلٍ يَرِدُ في النظمِ فاشيئاً، وضَعَفَهُ اعْتَدُ

ثم عاد في شواهد التوضيح والتصحيح فأجازته في النثر بقوله: "وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر، إلا على ضعف. ويزعمون أنّ بابه الشعر، والصحيح جوازه نثراً ونظماً"³. واحتج لجوازه في النثر⁴، بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر)، وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (كنت وجارّ لي من الأنصار). وقوله تعالى: (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا مَكَانًا بآبَائِنَا)"⁵، وقال: "فإنّ واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين. ووجود (لا) بعدها لا اعتداد به لأنها بعد العطف، ولأنها زائدة، إذ المعنى تام بدونها"⁶.

وبالشواهد النثرية التي ذكرها ابن مالك وبما قيّحه سيبويه بقوله: "وأما قوله: مررت برجلٍ سِوَاءِ الْعَدَمِ، فهو قبيح حتّى تقول: هو والعدم، لأنّ في سواء

1 يُنظر: الإنصاف: ج2/474-475، وشرح ابن عقيل: ج2/200.

2 شرح ابن عقيل: ج2/199-200.

3 شواهد التوضيح والتصحيح: 114

4 ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

5 الأنعام، 148.

6 شواهد التوضيح والتصحيح: ص115.

اسماً مضمراً مرفوعاً¹. نستطيع أن نقول إن لهذه الظاهرة شواهد نثرية لا يمكن ردها، أو القول بالضرورة الشعرية² كما قيل في بيت الشاعر³:

قلتُ إذ أقبلتُ وزُهرٌ تهادى كنتِجاجُ الفلا تعسّفن رملا
والبيت⁴:

ورجا الأخطلُ من سفاهةِ رأيه ما لم يكن وأبٌ له لينالا

ثم نستطيع أن نوكد بذلك ما تبيناه من نص النحاس أن اللغة الفصيحة هي الفصل بين المعطوف والضمير المتصل المرفوع، وأنة توجد لغة أقل فصاحة، يُعطف فيها على الضمير المتصل المرفوع دون فاصل، ولا نستطيع نسبة هذه اللغة إلى قبيلة معينة اعتماداً على بيتي الشعر السابقين؛ لأن في الاعتماد على الشعر وحده في نسبة الظاهرة شيئاً من المجازفة؛ إذ إن الشعر مستوى من الكلام قد يلجأ فيه الشاعر إلى مستوى من التعبير يخالف ما يتحدث به في قبيلته، فيكون ترجيح نسبة ظاهرة لهجية إلى قبيلة ما اعتماداً على بيت أو بيتين من الشعر ترجيحاً غير مبني على أسس سليمة. ولكننا نكتفي في هذا البحث بالتأكد أن هذه الظاهرة هي ظاهرة لهجية، ترجع إلى قبيلة أو قبائل معينة، وهذه حال كثير من الظواهر اللهجية التي ترد في هذا البحث دون نسبة إلى قوم معينين.

6- العطف بالفاء:

ذكر الأخفش أن لغة بني تميم رفع الفعل بعد الفاء في قوله تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يَنْزِرُ اللَّهُ قُرْآنًا حَسَنًا فَيُضَاعَفْ لَهُ»⁵، فقال: "ويقرأ نصباً أيضاً إذا نوتت بالأول

1 الكتاب: ج2/31.

2 يُنظر: الإنصاف: ج2/277.

3 البيت منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة، ديوانه: 498، ويُنظر: الكتاب: ج2/379، والإنصاف: ج2/475، وشرح ابن عقيل: ج2/200، وشرح الأشموني: ج2/429، وشرح المفصل: ج3/76.

4 البيت لجرير: ديوانه: ج1/451، ويُنظر: الإنصاف: ج2/476، وشرح الأشموني: ج2/429.

5 البقرة، 245. والحديد، 11.

الاسم، لأنه لا يكون أن تعطف الفعل على الاسم، فأضمر في قوله (فيضاعفه) أن حتى تكون اسماً، فيجريه على الأول إذا نوى به الاسم، والرفع لغة بني تميم، لأنهم لا ينون بالأول الاسم، فيعطفون فعلاً على فعل¹.

فبنو تميم لا يضمرون (أن) بعد الفاء، بل يرفعون للفعل بعطفه على الفعل الذي قبله (يقترض)، أو على الإستئناف أي فهو يضاعفه²، ولم يذكر النحويون أن هذا الرفع لغة بني تميم، بل نظروا في مسألة النصب أو العطف بعد هذه الفاء³ من غير إشارة إلى الجانب اللهجي، أو إلى لغة تميم وعلاقتها بهذه المسألة.

ويبدو أن الأخفش وحده هو الذي نبه على هذه اللغة، ونسبها إلى بني تميم، فلم تذكر عند غير الأخفش، وقد أشار إليها غالب المطالبي معتمداً على كتاب معاني القرآن للأخفش⁴، وأهمل الإشارة إليها ضاحي عبد الباقي في رسالته (لغة تميم).

7- نصب المضارع بعد (أو) أو عطفه على ما قبله:

ذكر الفراء أن في الفعل المضارع بعد (أو) لغتين: هما النصب والعطف على ما قبله، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُحِثَّ بِكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَنُعَوِّدَنَّ فِي مَلَنَّا﴾⁵: قال (أو لتعودن) فجعل فيها لاماً كجواب اليمين وهي في معنى الشرط، مثله من الكلام أن تقول: والله لأضربنك أو تقر لي: فيكون معناه معنى حتى أو إلا، إلا أنها جاءت بحرف نسق. فمن العرب من يجعل الشرط متبوعاً للذي قبله، إن كانت في الأول لام كان في الثاني لام، وإن كان الأول منصوباً أو

1 معاني القرآن: ج 1/179.

2 ينظر: البحر المحيط: ج 2/261 و ج 8/219.

3 ينظر: الكتاب: ج 1/28-41، ومغني اللبيب: ج 1/167-168، وشرح المفصل: ج 7/38-40.

4 لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: 249.

5 إبراهيم، 13.

مجزوماً نسقوا عليه كقوله: (أو لتعودن)، ومن العرب من ينصب ما بعد (أو) ليؤذن نصبه بالانقطاع عما قبله. وقال الشاعر¹:

لنقعدين مقعدَ القصيِّ مني ذي القانورةِ المقيِّ
أو تحلفي بربكِ العليِّ أني أبو ذئالكِ الصببيِّ

فنصب (تحلفي) لأنه أراد: أن تحلفي. ولو قال أو لتحلفين كان صواباً، ومثله قول امرئ القيس²:

بكي صاحبي لما رأى الدربَ دونَه وأيقن أنا لاحقانِ بقيقصرا
فقلت له لا تبك عينك إنمّا نحاولُ ملكاً أو نموتُ فنغزرا

فنصب آخره ورفع (نحاول) على معنى إلا أو حتى. وفي إحدى القراءتين: (تقاتلونهم أو يُسلموا)³ والمعنى - والله أعلم - تقاتلونهم حتى يُسلموا. وقال الشاعر⁴:

لا أستطيعُ نزوعاً عن موذنتها أو يصنعُ الحبُّ بي غير الذي صنعنا⁵.

لقد تحدّث الفراء في هذا النصّ عن أنّ للعرب لغتين في المضارع بعد (أو)، فمن العرب من يعطف ما بعد (أو) على ما قبلها، ومنهم من ينصب ليؤذن النصب بالانقطاع عما قبله. وقد ناقش النحاة مسألة العطف أو النصب دون التعرّض للجانب اللهجي، فقال سيبويه: "واعلم أنّ معنى ما انتصب بعد (أو)

1 ينسب الليثان إلى روية بن العجاج، اللديان: 188، وشرح ابن عقيل: ج1/302، وينظر: العيني:

شرح شواهد شروح الألفية: ج2/232 وج4/535.

2 ديوانه: ج2/425، وينظر: الكتاب: ج3/47، والخصائص: ج1/263، وشرح الأشموني: ج3/558 وشرح المفصلة: ج7/22.

3 الفتح، 16، وفي البحر المحيط: ج8/94: "قرأ الجمهور (أو يُسلمون) مرفوعاً، وأبي وزيد بن علي بحذف النون منصوباً".

4 هو الأحوص، ينظر: شعر الأحوص الأنصاري: 153.

5 معاني القرآن: ج2/70-71.

على إلا أن، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول:
 لألزمناك أو تقضيتني، ولأضربناك أو تسبقني، فالمعنى لألزمناك إلا أن تقضيتني¹،
 ولأضربناك إلا أن تسبقني، هذا معنى النصب². والفعل المضارع منصوب بأن
 مضمره بعد (أو) عند سيبويه³. و"ذهب الكسائي إلى أن (أو) المذكورة ناصبة
 بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة⁴.
 إلا أن سيبويه أشار إلى الجانب اللهجي في هذه المسألة إشارتين: الأولى بعد أن
 أنشد بيت امرئ القيس:

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنُعذراً

شاهداً على النصب قال: "ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على
 أن تُشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني أو
 نحن ممن يموت"⁵.

والإشارة الثانية قال فيها: "وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية: ﴿وَمَا
 كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَ اللَّهُ إِلًا وَحِيًّا أَوْ مِنْ فَرَاءٍ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِلَاذِنِهِ مَا
 يَشَاءُ﴾⁶، فكانه، والله أعلم، قال الله عز وجل: لا يكلم الله البشر إلا وحيًا أو يرسل
 رسولاً، أي في هذه الحال و هذا كلامه إياهم⁷. ويبدو من إشارة سيبويه الأولى
 أن الرفع وجه عربي جائز في الكلام، ويؤكد وجود هذا الوجه ما جاء في الإشارة

1 زبدت الساء في الفعل هنا، وأظنها من خطأ الطباعة، إذ لا علاقة لزيادتها بالمعنى الذي ذكره

سيبويه، والمثال في مغني اللبيب: ج 67/1: (لألزمناك أو تقضيتني حقي) بغير تاء.

2 للكتاب: ج 47/3.

3 المصدر نفسه: ج 46/3.

4 شرح الأسموني: ج 559/3 ويُنظر في تفصيل أوجه هذه المسألة: شرح للمفصل: ج 22/7.

5 للكتاب: ج 47/3.

6 الشوري، 51.

7 للكتاب: ج 50/3.

الثانية من أن أهل المدينة يرفعون الفعل (يرسل) بعد (أو) في الآية التي ذكرها سيبويه.

ومع أن الرفع قراءة أهل المدينة¹، إلا أننا لا نستطيع أن ننسب وجه الرفع إلى أهل المدينة، ولا نظمن إلى هذه النسبة ما لم ترد نصوص ثنوية أو شعرية يرفع فيها أهل المدينة المضارع بعد (أو)، ولكننا نظمن إلى أن النصب لغة، والعطف لغة أخرى.

8- نصب المصدر أو رفعه:

ذكر الأخفش في المصدر لغتين: النصب والرفع، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِيَدِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾²: " وَإِذَا قُلْتَ (وَيْلَ زَيْدٍ) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَلْزَمَهُ اللَّهُ الْوَيْلَ). وَأَمَّا رَفَعُكَ إِيَّاهَا بِاللَّامِ فَإِنَّمَا كَانَ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ ذَلِكَ وَقَعًا وَاجِبًا لَهُمْ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ. وَرَفَعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَنْصِبُهُ قَوْمٌ عَلَى ضَمِيرِ الْفِعْلِ وَهُوَ قِيَاسٌ حَسَنٌ، فَيَقُولُونَ: وَيَلًا لَزَيْدٍ، وَوَيْحًا لَزَيْدٍ، قَالَ الشَّاعِرُ³:

كسا اللوم نيمًا خضرةً في جلودها فويلًا لتيم من سرايلها الخضر
قال الأخفش: حدثني عيسى بن عمر أنه سمع الأعراب ينشدونه هكذا بالنصب. ومنهم من يرفع ما ينصب في هذا الباب، قال أبو زبيد⁴:
أغار وأقوى ذات يوم وخيبةً لأول من يلقي وشرٌ ميسر⁵

1 في البحر المحيط، ج 504/7: أنها قراءة نافع وأهل المدينة.

2 للبقرة، 79.

3 البيت لجريس: ديوانه: ج 212/1 والرواية فيه: (فيا خزبي تيم من سرايلها الخضر)، وينظر: الكتاب: ج 333/1 وشرح المفصل: ج 121/1، لسان العرب: مادة (ويل).

4 البيت لأبي زبيد حرمله بن المنذر الطائي، يُنظر: ديوانه: 61، والرواية فيه:

أقل فأقوى ذات يوم وخيبةً لأول من يلقي وغيٌ ميسر.

و ينظر: الكتاب: ج 313/1، وشرح المفصل: ج 114/1، ولسان العرب: مادة (يسر).

⁵ معاني القرآن: ج 118-119.

وقد أشار سيبويه من قبل إلى هاتين اللغتين، فقال: "إلا أن العرب ربّما أجزت الحروف على الوجهين. ومثّل الرفع: ﴿ طَوْبَى لِمَنْ حَسَنَ مَأْبٍ ﴾¹، يدلّك على رفعها رفعُ حُسْنِ مَأْب ... واعلم أن بعض العرب يقول: وَيَلْأ له وويلْة له، وعولة لك، ويُجرّيها مجرى خيبة. من ذلك قول الشاعر، وهو جرير:

كسا اللؤمُ نَيْمًا حُضْرَةً في جُلودها فويلاً لتيّم من سراييلها الخُضْر².

والمقصود بهذه المصادر التي فيها لغتان، هي تلك المصادر التي تليها اللام، وأما المصادر المضافة نحو (ويحه، وويله) التي لا تليها اللام فليست ممّا يدخل في لغتي النصب والرفع، وقد أوضح هذه المسألة ابن يعيش بقوله: "اعلم أن هذه المصادر إذا أضيفت لم تتصرّف ولم تكن إلا منصوبة لما ذكرناه، ولأنك لو رفعتها بالابتداء لم يكن لها خبر، فإن أفردتها أوجبت باللام جاز الرفع فنقول: "ويل لك وويح له، فيكون الجار والمجرور الخبر، ويجوز النصب مع اللام، فنقول: ويحاً له وويلاً له"³.

ولم أجد نسبة لهاتين اللغتين إلا في معجمي (لسان العرب) و (تاج العروس)، فقد جاء في اللسان: "وقالوا في الدعاء: مبرورٌ مأجورٌ ومبروراً مأجوراً؛ تميم ترفع على إضمار أنت، وأهل الحجاز ينصبون على اذهب مبروراً"⁴. وجاء في التاج: "وإن دعوت به قلت: (بعداً له)، المختار فيه النصب على المصدرية. وكذلك سُحْقاً له، أي (أبعده الله)، أي لا يرثي له فيما نزل به. وتميم ترفع فنقول: بُعْدٌ له وسُحْقٌ، كقولك: غلامٌ له وفرس"⁵.

1 الرعد، 29.

2 الكتاب: ج1/331-333.

3 شرح المفصل: ج1/121، ويُنظر: لسان العرب: مادة (ويل)

4 مادة (برر).

5 مادة (بعد).

ولم تُنسب اللغتان في أبحاث¹ اِختَصَّتْ بلغة تميم ولغة قريش، والذي التفت إلى نسبة هاتين اللغتين هو رابين، وقال بعد أن أشار إلى ما جاء في اللسان و الساج: "ومن المحتمل ألا تكون هذه الأمثلة (إذا كانت صحيحة) شيئاً سوى تثبيت محلي لاستعمال غير راسخ"².

فهو يُشكِّك بصحة الأمثلة الواردة على هاتين اللغتين، ولا أرى مُسوِّغاً لهذا التشكيك إذ بعض هذه الأمثلة ما زال موجوداً في لغتنا المعاصرة كقولنا للحاج: مبروراً ومأجوراً، ومبروراً مأجوراً.

9- استعمال (ما) مع العاقل:

يُستعمل الاسم الموصول (ما) للدلالة على غير العاقل، وتُستعمل (مَنْ) للدلالة على العاقل، وهذا هو الغالب فيهما، إلا أن في استعمال كُلِّ من الاسمين للدلالة على ما يدلُّ عليه الآخر خلافاً وله شروطاً³ وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ آرْسِهِ﴾⁴. وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾⁵.

ولم يُذكر أن استعمال (مَنْ) للدلالة على ما لا يعقل هو لغة للعرب، ولكن الأمر على خلاف ذلك في استعمال (ما) للدلالة على العاقل، فقد ذكر الزجاج عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ أنه يُحكى عن أهل الحجاز أنهم يستعملون (ما) بمعنى (مَنْ)، فقال: "وقيل معنى (ما) ههنا معنى (مَنْ) المعنى (والسماءِ والذي بناها)، ويُحكى عن أهل الحجاز (سُبْحَانَ مَا سَبَّحْتَ لَهُ) أي سبحان الذي سَبَّحْتَ لَهُ، وَمَنْ سَبَّحْتَ لَهُ"⁶.

1 ضاحي عبد الباقي (لغة تميم)، وغالب المطلبي (لهجة تميم)، ومختار الغوث (لغة قريش).

2 اللهجات العربية القديمة: 317.

3 ينظر: شرح الأشموني: ج 1/ 70، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ج 2/ 1034.

4 النور، 45.

5 الشمس، 5.

6 معاني القرآن وإعرابه: ج 5/ 332.

فالزجاج ينسب هذا الاستعمال إلى أهل الحجاز، ولكنّ أبا عبيدة يروي عن أبي عمرو ما يُخصّص نسبة هذا الاستعمال، فهو ينسبه إلى أهل مكة، يقول: "وقال أبو عمرو: هي بمعنى الذي، قال: وأهل مكة يقولون إذا سمعوا صوت الرعد: سُبْحَانَ ما سُبِّحَتْ له"¹.

ويبدو أن أهل قريش قد اختصّوا باستعمال (ما) مع العاقل إذ نسب الاستعمال عند الزجاج إلى أهل الحجاز ولكنّ أبا عبيدة قد نسبه إلى أهل مكة، كما تقدّم، وهم من الحجاز، والشاهد واحد عند الاثني عشر (سُبْحَانَ ما سُبِّحَتْ بحمده، أوله). مما يشير إلى أنّ هذا الاستعمال اللغوي قد سُمِعَ من قريش، وإن اختلفت عبارة النسبة بين الزجاج وأبي عبيدة.

ونستطيع أن نقول إن الشواهد الموجودة في لغة من لغات القبائل العربية، على استعمال (ما) في موضع (مَنْ)، يمكن أن تكون دليلاً على حقبة تاريخية سابقة من تاريخ اللغة كانت فيها (ما) هي الأصل، تستخدم للعاقل وغير العاقل، ثم تفرعت عنها (مَنْ) للدلالة على العاقل، وظلّت بقايا من استخدام (ما) على الأصل كما في الشاهد الذي سبق (سبحان ما سُبِّحَتْ بحمده)، والآية الكريمة (والسماوات وما فيها). ويؤكد ما ذهب إليه قول وبرجستراسر في هذين الاسمين: "إنّ (مَنْ) و (ما) أصلهما واحد يعني (ما) وألحقت بها النون وهي من العناصر الإشارية أيضاً، وإن لم توجد في العربية بين أسماء الإشارة، فتدل (ما) على الأشخاص إذا وقعت مع هذا الحرف اللاحق وعلى الأشياء إذا وقعت بدونه"².

وقد ذكر ابن قتيبة من قبل أن أصل (مَنْ) و (ما) واحد، فقال: " (ما) و (مَنْ)؛ أصلهما واحد، فجُعِلت (مَنْ) للناس، و (ما) لغير الناس. تقول: مَنْ مرَّ بك من القوم؟ وما مرَّ بك من الإبل؟ " ³.

1 تأويل مشكل القرآن: 533.

2 التطور النحوي للغة العربية: 55.

3 تأويل مشكل القرآن: 406.

10- استخدام المصدر النائب عن فعله:

ذكر أبو عبيدة أن بني تميم يستخدمون المصدر النائب عن فعله في موضع فعل الأمر، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَاِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾¹:
"قول العرب: يا نفسي صبراً، قال حريُّ بن ضمرة بن ضمرة النهشلي²:
يا نفس صبراً على ما كان من مضضٍ إذا لم أجد لفضول القول أقراناً

ولغة بني تميم يا نفس ويا عين³، في موضع يا نفس اصبري⁴.
ولم تذكر هذه اللغة في المصادر التي وقفت عليها، حتى الدراسات التي
عنيت بلغة تميم⁵ وحدها لم تذكر هذه الظاهرة.

11- إدخال لام الأمر على الفعل المسند للمخاطب:

ذكر الأخفش هذه اللغة عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ
فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾⁶، فقال: "وقال بعضهم: (فلتفرحوا)⁷، وهي لغة
للعرب رديئة، لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يُقدر فيه على (افعل)،

1 محمد، 4.

2 ينظر: اللسان: مادة (مضض).

3 أظن أن العبارة (يا نفس صبراً ويا عين صبراً) لأن بعدها (في موضع يا نفس اصبري).

4 مجاز القرآن: ج2/214.

5 غالب المطلبي: لهجة تميم، وضاحي عبد الباقي: لغة تميم.

6 يونس، 58.

7 قال أبو حيان: قرأ عثمان بن عفان، وأبي، وأنس، والحسن، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن
مسيرين، وأبو جعفر المدني، والسلمي وقتادة، والجحدري، وهلال بن سيف، والأعمش، وعمرو
بن قائد، والعباس بن الفضل الأنصاري: فلتفرحوا بالثناء على الخطاب، ورويت عن النبي صلى
الله عليه وسلم) (البحر المحيط: ج5/170.

يقولون: ليقُلْ زيد، لأنك لا تقدر على (افعل) ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت (قُلْ)، ولم تحتاج إلى اللام¹.

وقد ذكر ابن هشام أن دخول اللام على فعل الفاعل المخاطب أقل من دخولها على فعل المتكلم، مع أن دخولها على فعل المتكلم قليل، فقال: " ودخول اللام على فعل المتكلم قليل، سواء أكان المتكلم مفرداً، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (قوموا فلاصلُّ لكم)، أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلِنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ²، وأقلُّ منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة (بذلك فلتفرحوا)³، وفي الحديث: (لتأخذوا مصافكم)⁴ 5.

وأما قول أبي حيان: " وفي مصحف أبي: فبذلك فافرحوا، وهذه هي اللغة الكثيرة الشهيرة في أمر المخاطب، وأما فليفرحوا بالياء فهي لغة قليلة⁶، فإني أحسب أن اللغة القليلة التي أرادها هي فلتفرحوا بالياء، وليست (فليفرحوا بالياء)، لأنها ليست قليلة إذا كانت بالياء، ولأنه تحدث عنها في أثناء المقارنة بين إدخال اللام في أمر المخاطب وعدم إدخالها فيه، ومما يؤكد أنه يريد بالياء وليس بالياء أنه، بعد كلامه السابق، استشهد بحديث نبوي على التاء، فقال: " وفي الحديث: (لتأخذوا مصافكم)⁷."

فدخول اللام على فعل الفاعل المخاطب هو لغة رديئة عند الأخفش، ونرجح أن رداءة هذه اللغة عنده تتمثل في قلتها كما ورد عند أبي حيان و ابن هشام، وفي

1 معاني القرآن: ج2/ 345.

2 العنكبوت، 12.

3 يونس، 58.

4 ينظر: البحر المحيط: ج5/ 170.

5 مغني اللبيب: ج1/ 224.

6 البحر المحيط: ج5/ 170.

7 المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

استخدام اللام مع القدرة على صياغة فعل الأمر دون الحاجة إليها، فيقال في (فلتفرحوا): فافرحوا، وفي (لتأخذوا): خذوا.

وإذا أردنا تعليل هذه اللغة فإننا نحسب أن القياس على وجود اللام في نحو (لتُغنَّ بحاجتي) و (ليُقمَ زيدٌ) هو الذي حمل بعض العرب على إدخال اللام على فعل الفاعل المخاطب؛ وذلك كي تطرد القاعدة على وتيرة واحدة بحسب قوانين التطور اللغوي¹.

وأما نسبة هذه اللغة فإنَّ الأَخفش الذي ذكرها لم ينسبها إلى قبيلة معينة، وإنما اكتفى بالقول إنها (لغة للعرب رديئة)، ولم أجد فيما بين يدي من المصادر من نسبها إلى قوم من العرب، ولكن هذا لا يخرجها من كونها لغة من لغات العرب، قد جاءت عليها قراءة قرآنية، وحديث شريف، كما سبق.

12- تمييز (كم) الخبرية:

ذكر النحاس لغتين في تميز (كم) الخبرية، فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيِّ فِي الْأَوَّلِينَ﴾²: "من العرب من يحذف (من) وينصب، ومنهم من يخفض وإن حذف (من)، كما قال³:"
كم بـجودٍ مـقرفٍ نال العلى وكريمٍ بـخُلهٍ قد وضعه

وأفصح اللغات إذا فصلت أن تأتي بمن، وهي اللغة التي جاء بها القرآن. وكذا كل ما جاء به القرآن⁴.

هذه القضية ذات وجهين: الأول أن من العرب من يحذف (من) التي تجرُّ تمييز (كم) فينصب التمييز، ومنهم من يجرُّ التمييز مع الحذف. والوجه الثاني أن

1 رمضان عبد التواب: لحن العامة والتطور اللغوي: 39، و53.

2 الزخرف، 6.

3 البسيط مختلف في نسبه، ينظر الكتاب: ج2/ 167، والإنصاف: ج1/ 303، شرح الأشموني: ج3/ 635، وشرح المفصل: ج4/ 138.

4 إعراب القرآن: ج3/ 78-79، وينظر: ج2/ 368.

أفصح اللغات أن يؤتى بمن إذا فصل بين (كم) وتمييزها. وهذا يشير إلى أن من العرب من لا يأتي بمن مع وجود الفصل بين (كم) وتمييزها.

وهذا النصب الذي تحدث عنه العلماء، هو فيما لم يفصل فيه بين (كم) وتمييزها، وأما إذا فصل بين (كم) وتمييزها فالوجه عند العلماء النصب "لأنه قبيح أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه لأن المضاف إليه من تمام المضاف فصارا كالكلمة الواحدة والمنصوب يجوز أن يفصل بيته وبين ما عمل فيه"¹.

ولهذا فإن البيت الذي استشهد به النحاس في نصّه السابق، شاهد على الفصل، لأنه فصل فيه بين (كم) وتمييزها، وقد عدّ العلماء الجرّ في هذا البيت من الضرورة، فقال سيبويه: "وقد يجوز في الشعر أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز"². وذكر بيت النحاس (كم بجود مقرف...). وأما رواية النحاس للبيت برفع (مقرف) مرة ونصبها أخرى³، فإنهما روايتان تمثلان وجه الرفع على الابتداء، ووجه النصب على التمييز مع الفصل، وعند الأنباري أن "الرواية الصحيحة (مقرف) بالرفع بالابتداء"⁴.

فأما الوجه الأول (وهو حذف (من) مع النصب) فهو لغة بني تميم، أشار إليها سيبويه، ولم يسمهم، فقال في (كم) الخبرية: "واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون"⁵. ولكن ابن يعيش نصّ على نسبة هذه اللغة إلى تميم، فقال: "وبعض العرب

1 شرح المفصل: ج4/130-131.

2 الكتاب: ج2/166-167، وينظر: شرح المفصل: ج4/131، وشرح الأشموني: ج3/635.

3 ينظر: ج3/79، وج2/368.

4 الإنصاف: ج1/307.

5 الكتاب: ج2/161.

ينصبب — (كم) في الخبر كما ينصب في الاستفهام وهم بنو تميم¹ . وجاء في شرح الأشموني: " قيل: إن لغة تميم نصب تمييز الخبرية إذا كان مفرداً² . والذي يعيننا في هذا البحث أن بني تميم ينصبون دون فاصل، وغيرهم يجزء، وقد علل ضاحي عبد الباقي ظاهرة النصب عند تميم بأنها من باب القياس على تمييز (كم) الاستفهامية فقال: " قاس بعض العرب تمييزها على تمييز (كم) الاستفهامية، وهو الإفراد مع النصب على ما نلاحظ عند تميم³ . وأرجح أن يكون هذا التعليل صحيحاً، يسانده قانون الميل إلى إطراد القاعدة على وتيرة واحدة⁴، ذلك أن بني تميم عندما حذفوا (من) قبل تمييز (كم) الخبرية، مالوا إلى نصب التمييز قياساً على تمييز (كم) الاستفهامية. وأمّا الوجه الثاني لهذه القضية، وهو أن يؤتى بـ (من) عند الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها، أو لا يؤتى بها، فقد ذكر النحاس أن أفصح اللغات أن يؤتى بـ (من) عند الفصل، ولم يذكر شيئاً عن اللغة التي تحذف فيها (من).

13- وضع (السنين) في موضع سنة:

نكر الفراء هذه اللغة عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَابْتَوَا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ وَأَزْدًا مُّتَعَاً⁵ ﴾، فقال: " قرأ كثير من القراء (ثلاثمئة) يريدون: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمئة فينصبونها بالفعل. ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة، فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف⁶، ففي قول الفراء: إن من العرب من يضع (السنين) في موضع (سنة) ما يفسر قراءة كثير من القراء (ثلاثمئة سنين)، أي أن

1 شرح المفصل: ج4/130.

2 شرح الأشموني: ج3/634، وينظر: مغني اللبيب: ج1/185.

3 ضاحي عبد الباقي: لغة تميم، ص529.

4 ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي، ص39 و53.

5 الكهف، 25.

6 معاني القرآن: ج2/138.

المراد ثلاثمئة سنة، إلا أنها جاءت على لغة هؤلاء العرب الذين يضعون (السنين) في موضع (سنة)، وقد أيد أبو حيان الأندلسي هذا التفسير ودافع عنه فقال: " المحفوظ من لسان العرب المشهور أن (مئة) لا يفسر إلا بمفرد مجرور وأن قوله (إذا عاش الفتى مئتين عاماً) من الضرورات ولاسيما وقد انضاف إلى ذلك كون سنين جمعاً، وقرأ حمزة، والكسائي، وطلحة، ويحيى، والأعمش، والحسن، وابن أبي ليلى، وخلف، وابن سعدان، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جبير الأنطاكي (مئة) بغير تنوين مضافاً إلى (سنين) أوقع الجمع موقع المفرد، وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك، وقال أبو علي: هذه تضاف في المشهور إلى المفرد، وقد تضاف إلى الجمع"¹.

فالمشهور من لغة العرب أن تضاف (مئة) إلى المفرد ولكنها قد تضاف إلى الجمع، وهذه هي اللغة التي أشار إليها الفراء ولم ينسبها، وفيها تحليل لقراءة (ثلاثمئة سنين)، وأما قراءة (ثلاثمئة سنين) فلا تفسرها هذه اللغة، ولعل الشاهد الذي ورد في نص أبي حيان (إذا عاش الفتى مئتين عاماً) يمثل لغة أخرى، لم تذكر ولم يُشر إليها في المصادر التي بين يدينا ويمكن أن تُفسر هذه القراءة من خلالها.

14- حذف التنوين من اسم الفاعل مع إرادة المستقبل:

ذكر الأخفش هذه اللغة عند تفسير الآية: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَلْ بِأَبَالِغِ الْكَعْبَةِ﴾²، فقال: " انتصب (هديا) على الحال، و (بالغ الكعبة) من صفة، وليس قولك (بالغ الكعبة) بمعرفة لأن فيه معنى التنوين، لأنه إذا قال: هذا ضارب زيد، في لغة من حذف النون ولم يفعل بعد، فهو نكرة، ومثل ذلك: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُطَرِّبًا﴾³، ففيه معنى التنوين، غير أنه لا يوصل إليه من أجل الاسم المضمّر"⁴.

¹ البحر المحيط: ج/6/112.

² المائدة، 95.

³ الأحقاف، 24.

⁴ معاني القرآن: ج/1/264.

فالقاعدة النحوية تقول إنّ " اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال يعمل عمل الفعل إذا كان منوناً أو فيه الألف و اللام لأنّ التتوين مانع من الإضافة والألف واللام تعاقب الإضافة"¹. وإذا أُريد باسم الفاعل معنى الماضي لم يعمل، ويجب إضافته، فنقول: (هذا ضاربٌ زيدٍ أمس)².

وقد ذكر الأَخْفَش في نصّه لغةً للعرب يُحذف فيها التتوين لفظاً من اسم الفاعل ويضاف إلى ما بعده، غير أنّ هذا التتوين، وإن حُذف في لغتهم، مَقَرٌّ ولا يُراد باسم الفاعل في هذه اللغة معنى الماضي، ولا يُعرَف بالإضافة، بل هو نكرة، ولو لم يكن نكرة لما صح أن يكون صفةً للنكرة (هدياً)، وكذلك (مُمطرٌ) في الآية (هذا عارضٌ ممطرنا) هو نكرة وإن أُضيف إلى الضمير لأنّ التتوين مَقَرٌّ على آخره في هذه اللغة، ولذلك صلح أن يكون صفةً للنكرة (عارض). ولم يَنسب الأَخْفَش هذه اللغة إلى قوم من العرب، ولم ينسبها غيره كذلك.

15- الإخبار عن آخر الكلمتين:

ذكر هذه اللغة أبو عبيدة في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَكْسِبِ خَطِيئَةً ﴾ أن إنّما تُمرّر من ريبٍ بريناً³، فقال: " وقع اللفظ على الإثم فذكره، هذا في لغة من خبر عن آخر الكلمتين"⁴، فقد جعل أبو عبيدة إعادة الضمير في (به) على الإثم دون الخطيئة لغةً؛ إذ يُعيد بعض العرب الضمير على الثاني من الاسمين المذكورين، وهذا يقتضي أن يكون عودُ الضمير على الاسم الأول لغةً أخرى، لم يذكرها أبو عبيدة.

¹ شرح المفصل: ج6/68.

² ينظر شرح ابن عقيل: ج2/93.

³ للنساء، 112.

⁴ مجاز القرآن: ج1/139.

وقد أجاز الفراء عود الضمير على الاثنين أو أحدهما، وذكر شواهد على ذلك من القرآن الكريم والقراءات، ولكنه لم يقل إن ذلك لغة للعرب، فقال في الآية نفسها: " وذلك أن يُكْنَى عن الفعلين وأحدهما مؤنث بالتذكير والتوحيد، ولو كثرت لجاز الكناية عنه بالتوحيد، لأن الأفعال يقع عليها فعل واحد فلذلك جاز، فإن شئت ضمنت الخطيئة والإثم فجعلته كالواحد، وإن شئت جعلت الهاء للإثم خاصة؛ كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا ﴾¹، فجعله للتجارة. وفي قراءة عبد الله: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا لَهْوًا أَوْ تِجَارَةً انفَضُوا إِلَيْهَا ﴾ فجعله للتجارة في تقديمها وتأخيرها. ولو أتى بالتذكير فجعلها كالفعل الواحد لجاز. ولو نكر على نية اللهو لجاز. وقال: ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾² فتسى. فلو أتى في الخطيئة واللهو والإثم والتجارة مثنى لجاز. وفي قراءة أبي: ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾، وفي قراءة عبد الله ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ لِهَٰمَا ﴾، فأما قول أبي ﴿ بِهِمَا ﴾ فإنه كقوله ﴿ وَكَرَّمْنَا مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لِأَتَعْنِي شَفَاعَتُهُمْ ﴾³، ذهب إلى الجمع، كذلك جاء في قراءة أبي، لأنه قد ذكرهم جميعاً ثم وحد الغني والفقير وهما في مذهب الجمع؛ كما تقول: أصبح الناس صائماً ومفطراً، فأدى اثنان عن معنى الجمع⁴.

فقد ذكر الفراء شواهد من القرآن الكريم والقراءات يتضح فيها عود الضمير على الأول أو الثاني أو عليهما جميعاً، وهذا يشير إلى وجود شواهد على اللغة التي ذكرها أبو عبيدة، وهي إعادة الضمير على الاسم الثاني ولكن لم نجد عند الفراء أو غيره من العلماء أن هذا الاستعمال لغة للعرب، ولم يخبرنا أبو عبيدة من هم العرب الذين يستخدمون هذه اللغة.

1 الجمعة، 11.

2 النساء، 135.

3 النجم، 26.

4 معاني القرآن: ج 1/286-287.

ومع ذلك فهي لغة عليها شواهد من لغة العرب، وذكرها عالم من علماء العربية، ولعل أبحاثاً أخرى تكشف عن موطن هذه اللغة إن كانت لقوم معينين من العرب، أو تكشف عن كونها استعمالاً كان يشيع جنباً إلى جنب مع الاستعمالين الآخرين، وهما أداة الضمير على الاسم الأول أو على الاسمين معاً.

خلاصة الفصل الأول:

خلص هذا الفصل إلى النتائج الآتية:

- 1- أن إلحاق ضمير التثنية أو الجمع بالفعل مع وجود الفاعل اسماً ظاهراً هو لغة شائعة في عدد من القبائل العربية أشهرها بنو الحارث وأزد شنوءة وطىء، وأن هذه اللغة أصيلة في اللغات السامية، وباقية في لهجات الخطاب في عصرنا.
- 2- فسّر جعل ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبراً له في لغة تميم، بأنه تطور من الإهمال إلى الإعمال.
- 3- أن حذف ضميري الرفع (الواو والياء) هو لغة كانت منتشرة في كثير من القبائل العربية من أشهرها: هوازن، وقيس، وأسد، وهذيل. وليس هذا الحذف ضرورة شعرية، وإنما هو مما جاء في الشعر والنثر، بأثر من ميل بعض المتكلمين باللغة العربية إلى تقصير 7 أصوات اللين، ولهذا قد تحذف حروف العلة جميعاً سواء كانت ضمائر رفع، أم كانت من أصل الكلمة، ونبه الباحث إلى أن الذين يحذفون لا يطرد الحذف عندهم مع كل حرف علة، وإنما قد يحذفون الواو من فعل، وقد لا يحذفون من آخر، وهما في عبارة واحدة.
- 4- أن إعمال الثاني (الفعل أو الأداة) في الاسم، وحذف صدر الصلة (المبتدأ بعد "ما") هو لغة لبني تميم وإن لم يُشر كثير من النحاة إلى أنه لغة، بل قال البصريون: إنه شاذ لا يقاس عليه.
- 5- أن وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) نحو (لولا، ولولاك) هو لغة للعرب، ولم يعين العلماء القبيلة أو البيئة التي تنسب إليها هذه اللغة.

- 6- أن تعدد الخبر للمبتدأ الواحد هو لغة لبعض العرب لم تنسب، ورجح البحث أن يكون الخبر الثاني في نحو القراءة القرآنية: (هذا بعلي شيخ)، ما هو إلا حال قد جاءت مرفوعة في لغة للعرب، فأدخلها النحاة في باب تعدد الخبر.
- 7- أن إعمال (ما) عمل ليس هو لغة أهل الحجاز، وأن إهمال (ما) هو لغة تميم وأهل نجد وتهامة. ورجح البحث رأي الفراء بأن لغة الإهمال أقوى في القياس، وفند أدلة الزجاج والنحاس اللذين يريان أن لغة الإعمال أقوى.
- 8- أن تخفيف (إنَّ وكانَّ) وإعمالهما لغة لأهل الحجاز، ورجح البحث أن تكون (إنَّ وكانَّ) المخففتان هما الصورة الأولى التي تفرعت عنها (إنَّ وكانَّ) الثقيلتان، وقد احتفظ أهل الحجاز بالصورة الأولى (المخففة) مع عملها.
- 9- أن أهل الحجاز يميلون إلى التأنيث وأهل نجد وبني تميم وأسد يميلون إلى التذكير، وأن هذا بأثر من البيئة، فالحجاز أهل حضارة تحتل المرأة مكانة كبيرة في مجتمعهم لذا مالوا إلى التأنيث. وتمدن نجد أهل بدو، يعتمدون على الذكور وتقل مكانة المرأة في مجتمعهم ولذا مالوا إلى التذكير.
- 10- أن اسم (لا) النافية للجنس إن كررَ جاز فيه النصب والرفع، وهما لغتان للعرب لم ينسبهما الأخفش الذي ذكرهما، ولم ينسبهما غيره.
- 11- أن إعمال القول عمل الظن لغة بني سليم، وتتمثل هذه اللغة في فتح همزة (إنَّ) وفي نصب الاسمين بعد فعل القول.
- 12- أن نصب المستثنى في الاستثناء المنقطع هو لغة أهل الحجاز، وأن إتباع المستثنى لما قبل (إلا) هو لغة تميم، مع الترجيح بأن يكون وجه النصب قد شاع في قبائل أخرى منها بنو تميم أيضا إلى جانب الإتياع عندهم؛ ولهذا نسب بعض العلماء الإتياع إلى تميم، وبعضهم قال إن بني تميم يجيزون الإتياع والنصب.
- 13- أن نصب (غير) مطلقا سواء تم الكلام قبلها أو لم يتم هو لغة للعرب، نسبها الفراء إلى قضاة وبعض بني أسد، ورجح البحث أن تكون هذه اللغة بأثر

من ميل المتكلمين إلى طرد القاعدة، وتطور اللغة في بعض مظاهرها من الإعراب إلى البناء.

14- أن وجهي النصب والرفع في الاسم المشغول عنه هما لغتان للعرب، لم يصل البحث إلى نسبتها.

15- أن حذف حرف الجر، وإيصال الفعل إلى مفعوله بغير واسطة هو لغة أهل الحجاز وقيس، ونرجح أن يكون ذلك اتجاهاً نحو الإيجاز والتخلص من حرف الجر عند بعض القبائل العربية، ويقابل هذه اللغة لغة أخرى نسبت إلى طيء وربيعة وأهل اليمن وأزد شنوءة يستعمل فيها الجار مع المتعدي بنفسه في اللغة المشهورة، ولكن تُقيد النسبة إلى هذه القبائل بالأفعال التي عدت فيها بحرف الجر، ولا نستطيع إطلاق القاعدة على كل هذه الأفعال في هذه القبائل.

16- أن يكون الفعلان (سفه، ورجع) قد استعملا متعديين في لغة من لغات العرب، واستعملا لازمين في اللغة المشهورة، وبذلك تحل مشكلة التضمين فيها.

17- أن العطف على الضمير المرفوع دون توكيده هو لغة لبعض العرب، ولا يقتصر هذا الاستعمال على الضرورة فقد جاءت عليه شواهد من النثر.

18- أن لغة بني تميم العطف بالفاء في نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيَضَاعِفَهُ لِمَنْ﴾¹. والنصب لغة غيرهم.

19- أن نصب المضارع بعد (أو) لغة لبعض العرب في مقابل اللغة الشائعة التي يُعطف فيها المضارع بعد (أو) على ما قبله.

20- أن تميم ترفع المصادر، نحو (بُعد له و سُحق) و (ويل له)، وغيرها من القبائل ينصب هذه المصادر.

21- أن (ما) كانت تُستخدم في حقبة من تاريخ اللغة العربية للعاقل وغير العاقل، ثم تفرعت عنها (من)، فبقيت (ما) تُستخدم مع غير العاقل، واختصت (من)

¹ البقرة، 245. والحديد، 11.

بالدلالة على العاقل، وذهب البحث إلى أن استخدام أهل مكة (ما) مع العاقل هو من بقايا تلك الحقبة التاريخية.

22- أن بني تميم يستعملون المصدر النائب عن فعله في موضع فعل الأمر، فيقولون: (صبرا في اصبر) و (ضربا في اضرب).

23- أن إدخال لام الأمر على الفعل المسند للمخاطب لغة للعرب لم تُنسب، وقد وُصفت بالرداءة، فرجح البحث أن ذلك بسبب قلة انتشارها، وقد وردت قراءة قرآنية وحديث شريف على هذه اللغة.

24- أن لغة بني تميم نصب تمييز (كم) الخبرية، وأيد البحث تفسيرها بقانون القياس الخاطيء، إذ قاس المتحدثون بهذه اللغة تمييز (كم) الخبرية على تمييز (كم) الاستفهامية، ورجح الباحث أن يكون قانون طرد القاعدة على وتيرة واحدة قد أثر في تكوين هذه اللغة.

25- أن وضع (السنين) موضع (سنة) هو لغة لبعض العرب، يمكن أن تُفسر على وفقها القراءة: (وَكَبُرُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةِ سَنِينَ) بإضافة (مئة) إلى (سنين).

26- أن حذف التنوين من اسم الفاعل وإضافته إلى ما بعده مع إرادة المستقبل هو لغة للعرب، فيقولون (هذا ضاربُ زيد) ولا يريدون الماضي. ولم ينسب الأخفش هذه اللغة، وهو الذي ذكرها، ولم ينسبها غيره كذلك.

27- أن الإخبار عن آخر الكلمتين، وإعادة الضمير على الكلمة الثانية نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ رَزِمَهُ بِرَبِّهَا ﴾¹ هو لغة لبعض العرب، ولم يصل البحث إلى نسبة هذه اللغة.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

قضايا الحالة الإعرابية

قضايا قضايا الحالة الإعرابية

يتناول هذا الفصل قضايا الحالة الإعرابية للكلمة في سياقها الجملي، وقد جاء هذا الفصل في مبحثين، الأول للمعربات: وتُدرس فيه قضايا الاختلاف بين لغات القبائل في جوانب من الاختلاف الإعرابي، كأن تُسقط بعض القبائل حركات الإعراب من آخر الكلمات المعربة، وهو ما عُرف عند بعض العلماء القدماء بالاختلاس، وهم بعض المحدثين فظنّه إسقاطاً لحركات الإعراب كما هو الحال في اللهجات الحديثة. وكان تُصرف بعض الكلمات في لغات وتمنع في أخرى، أو أن يثبت حرف العلة في آخر المعتل المجزوم في لغات للعرب، ويحذف في أخرى وهو الوجه الفصيح.

وأما المبحث الثاني فهو للمبنيات، وفيه تُدرس قضايا الاختلاف بين لغات القبائل في عدد من المبنيات هي: أسماء الأفعال، والظروف، ولام التعليل، ولام الأمر، والضمائر (هو، وهي، والهاء) والمصدر المعرف بـ (الـ) الواقع في ابتداء الكلام، ونشير هنا إلى أن هذا المبحث لم يتناول أسماء الأفعال والظروف من حيث علامة البناء حسب، وإنما تُرست في أثناء ذلك قضايا داخلية تختص بأسماء الأفعال والظروف لكونها من المبنيات مثل: تصرف اسم الفعل (هلم) مع الضمائر في لغة بعض العرب، والتزامه حالة واحدة في لغة أخرى للعرب، وكذلك حذف الظرف (بين) ونقل حركته إلى الاسم الذي يليه في لغة للعرب.

ويتجلى في دراسة المبنيات التطور اللغوي عندما وضع العلماء قواعد اللغة، وسجلوا في أثناء ذلك لغات بعض القبائل، فقد صادفوا القبائل وبعضها يبني الكلمة على حركة معينة، وبعضها يبني الكلمة نفسها على حركة أخرى، ويمكن أن يُفسر ذلك بأن اللغتين كانتا في طور الانتقال من الإعراب إلى البناء، فاختلقت حركة البناء بينهما بسبب هذه المرحلة الانتقالية.

المبحث الأول

المعربات

1 - إسقاط حركة الإعراب:

أشار الأخفش إلى ما يُعدُّ ملمحاً لهجياً يتمثلُ في إسقاط حركات الإعراب من آخر الاسم أو الفعل، وذلك عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿بِأَفْخَاذِكُمُ الْعِجْلُ فَنُوبُوا إِلَى بَارئِكُمْ﴾¹. فقال: "قد قرأ بعضهم هذه الهمزة بالتخفيف فجعلها بين الهمزة وبين الياء. وقد زعم قوم أنها تجزم ولا أرى ذلك إلا غلطاً منهم، سمعوا التخفيف فظنوا أنه مجزوم والتخفيف لا يفهم إلا بمشاهدة ولا يُعرف في الكتاب. ولا يجوز الإسكان، إلا أن يكون أسكن وجعلها نحو (عَلَّمَ) و (قَدْ ضُرِبَ) و (قَدْ سَمِعَ) ونحو ذلك"².

فالأخفش يُفسِّرُ إسكان الهمزة في (بارئكم) بأنه تخفيف قد ظنه قوم جزءاً (أي إسكاناً)، والتخفيف لا يظهر إلا بالمشاهدة، ثم استدرِك الأخفش على نفسه، فرأى أن المسموع في قراءة (بارئكم) قد يكون إسكاناً، ولكنه الإسكان الذي يكون من أجل التخلُّص من توالي الحركات، ولا سيما إن كان في هذه الحركات المتوالية انتقال من حركة إلى أخرى ليست من نوعها، ولذلك مثل لهذا النوع من الإسكان بالكلمات (عَلَّمَ، وضُرِبَ، وسَمِعَ)،³ والأصل: (عِلْمٌ وضُرْبٌ وسَمِيعٌ).

ونتبين من التعليلين اللذين أشرنا إليهما عند الأخفش في تفسير إسكان الهمزة في كلمة (بارئكم)، أنه يرى أن هذا الإسكان ليس دليلاً على إسقاط الحركة الإعرابية، وإنما هو ناتج عن تخفيف الهمزة لتتنطق بين الهمزة والياء، فيظن السامع أنه إسكان، أو أنه إسكان حقاً ولكنه من أجل التخلُّص من توالي الحركات.

1 البقرة، 54.

2 معاني القرآن: ج1/93.

3 يُنظر: الكتاب ج4/113، وقال سيبويه: (هي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم).

ثم يستشهد الأخفش على الإسكان لتوالي الحركات، بشواهد عدّها بعض الباحثين¹ شواهد على إسقاط حركة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، يقول الأخفش: " سمعت من العرب مَنْ يقول: (جاءت رُسُلنا) ²، جزم اللام وذلك لكثرة الحركة. قال الشاعر ³:

وأنت لو باكرتِ مشمولَةً صهباءَ مثلِ الفرسِ الأشقرِ
رُحبتِ وفي رَجَلَيْكَ ما فيهما وقد بدا هَنَكِ مِنَ المُنزِرِ

وقال امرؤ القيس ⁴:

فاليوم أشربُ غير مُستحقبِ إثمًا من الله ولا واغِـلِ

وقال آخر ⁵:

إن بُنيَّ ثمرَةَ فُوادي

وقال آخر ⁶:

يا علقمةُ يا علقمةُ يا علقمةُ خيرَ تميمٍ كُلِّها وأكرمَـة

وقال ⁷:

إذا اعوججنَ قلتُ: صاحبِ قَوْمِ بالدوِّ أمثالَ السفينِ العومِ ⁸

¹ ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة: 248.

² هود، 69، و 77، والعنكبوت، 31، و 33.

³ البيت للأقيشر الأمدي، ينظر: الكتاب: ج4/203، والخصائص: ج1/74، وج2/340، وشرح ابن يعيش: ج1/48، وهمع الهوامع: ج1/184.

⁴ ديوانه: ج2/523، وينظر: الكتاب: ج4/204، والخصائص: ج1/74، وج2/340، وشرح ابن يعيش: ج1/48، وهمع الهوامع: ج1/148.

⁵ لم يهتد فائز فارس محقق معاني الأخفش إلى القائل، وكذا عبدالأمير محمد أمين الورد في إعادة تحقيق معاني الأخفش ج1/267، لم يهتد إلى القائل، ولم أهدت كذلك إلى تسمية الشعر.

⁶ لم يُعرف القائل كسابقه.

⁷ البيت لأبي نُخيلة، ينظر: الكتاب: ج4/203، والخصائص: ج1/75، واللسان: مادة (عوم).

⁸ معاني القرآن: ج1/93-94.

لقد أشار الأَخفش إلى هذه الأمثلة على إسكان الأواخر، ولكنه فسرها بما أشرنا إليه من التخفيف أو التخلص من توالي الحركات، ولذلك فإنه لم يعد الإسكان في هذه الأمثلة لغةً، ولم ينسب إلى قبيلة معينة وإن كان هذا الملمح اللهجي قد نسب إلى تميم، فقد قال السيوطي: " اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه ابن مالك، وقال ابن عمرو حكاة عن لغة تميم " 1 .

ونقف هنا عند تحليل الشواهد الكثيرة² من القراءات القرآنية والشعر العربي على إسكان أواخر الأسماء أو الأفعال ثم ننتقل إلى نسبة هذه الظاهرة.

فأما تحليل الشواهد فإن فيه وجهين، الأول تثبت فيه هذه الشواهد تحلل لهجة عربية قديمة، أو عدد من هذه اللهجات من الحركات الإعرابية في بعض الأحيان، ثم عدَّ إنهاء الموسيقى هذه الظاهرة بدايةً للتخلص من الإعراب في اللهجات العربية القديمة، وهي الحال التي أصبحت عليها اللهجات في العصر الحديث³، وعدَّها إبراهيم أنيس شاهداً على خلو اللهجات القديمة من الإعراب⁴.

وكان ممن ذهب إلى نفي الإعراب عن بعض العرب رمضان عبد التواب الذي قال: " حتى ذلك الإعراب، الذي هو أهم مميزات اللغة الفصحى، لم تكن كل العرب تقدر عليه "5. ثم استدلَّ عبد التواب بنصاً اتَّخذه دليلاً على إسقاط حركات الإعراب عند بعض العرب، وهذا النص هو "قال أبو العيناء: ما رأيت مثل الأصمعي قط، أنشد بيتاً من الشعر، فاختلف الإعراب، ثم قال: سمعت أبا عمرو

¹ همع الهوامع: ج 1/183.

² ينظر: الكتاب: ج 4/203، والخصائص: ج 1/74، وج 2/340، ونهاد الموسيقى: في تاريخ العربية: 151-153، وسمير إستيتية: بحث (الازدواجية في اللغة العربية): 133-134، وصاحب أبو

جناح: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري: 48-50.

³ في تاريخ العربية: 153.

⁴ من أسرار اللغة: 248.

⁵ فصول في فقه العربية: 80.

ابن العلاء يقول: كلام العرب الدرج، وحدثني عبد الله بن سوار، أن أباه قال: العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً، وحدثني عيسى بن عمر، أن ابن أبي إسحاق قال: العرب ترفرف على الإعراب، ولا تتفهيق فيه، وسمعت يونس يقول: العرب تُشَامُ الإعراب ولا تُحَقِّقُه، وسمعتُ الخشخاش بن الحباب يقول: العرب تقع بالإعراب، وكأنها لم تُرد، وسمعتُ أبا الخطاب يقول: إعراب العرب الخطف والحذف. قال: فتعجب كل من حضر منه¹.

وأقف في مناقشة هذا النص مع باحثين هما صاحب أبو جناح وسمير إستيتية، فقد اتخذهُ أبو جناح دليلاً على أن العرب لم يكونوا يحرصون على مراعاة التقيد بالعلامات الإعرابية. فقال: "نميل إلى الاعتقاد بأن هذه الظاهرة تمثل وجهاً من وجوه السلوك اللغوي اليومي للمتكلمين العرب الذين لم يكونوا يحرصون بدقة على مراعاة التقيد بالعلامات الإعرابية ونطقها في جميع كلامهم"².

وعده سمير إستيتية نصاً يفسر تفسيراً جيداً مفهوم (اختلاس الإعراب) وذكر العبارات التي وردت في النص وهي: (كلام العرب الدرج)، و (العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً)، و (العرب ترفرف على الإعراب ولا تتفهيق فيه)، و (العرب تُشَامُ الإعراب ولا تُحَقِّقُه)، و (العرب تقع بالإعراب وكأنها لم تُرد)، و (إعراب العرب الخطف والحذف)، ثم قال: "فمجموع هذه العبارات يدل على أن الإعراب في لغة العرب يأتي سليقةً، غير متكلفٍ ولا مصنوع، وأنه يوظف في كلامهم، دون أن يقصد إلى تحقيقه بالجهد الذي يبذله المتعلمون أو بعض المتعلمين"³.

وإذا ما رجعنا إلى القدماء للتحقق من أن العرب لم يكونوا يتقيدون بالعلامات الإعرابية، أو أنهم لا يتكفنون الإعراب ولا يصطنعونه وإنما يأتي في كلامهم

¹ (مخطوط نثر الدرر) للوزير أبي سعيد الأبي، نقلًا عن رمضان عبدالنواب: فصول في فقه العربية: 80.

² الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري: 47.

³ بحث (الازدواجية في اللغة العربية): 136.

سليقةً، وجدنا أن ما ذكره سيبويه يؤكد الرأي الثاني، فهو يقول: "وأما الذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك يَضْرِبُها، ومن مَأْمَنَكَ، يُسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو: (إلى بَأْرِنِكِر) ¹، وبدلك على أنها متحركة قولهم: من مَأْمَنَكَ، فيبيّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تُبَيّن النون" ².

ويقول ابن جني مؤكداً ذلك: "كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم، وخففوا عن ألسنتهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا، وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يُشبعوها؛ ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو: «مَالِكٌ لَا تَأْتِنَا عَلَى بُسْتٍ» ³، مختلساً لا مُحَقِّقاً، وكذلك قوله عز وجل: «أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَائِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ» ⁴ مخفياً لا مُسْتَوْفياً، وكذلك قوله عز وجل: «فَنُورًا إِلَىٰ بَأْرِنِكِر» ⁵، مختلساً غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يُسكّن الهمزة» ⁶.

فهذان النصان يؤكدان أن ما جاء في نصّ أبي العيناء الذي نقلناه لم يكن فيه دلالة على أن بعض العرب يسقطون الحركات الإعرابية، وإنما هو دليل - كما ذكر سمر إسميتية - على أن الإعراب يأتي سليقة غير متكلف ولا مصنوع. وأما نسبة إسقاط الحركات الإعرابية إلى بني تميم كما جاء عند السيوطي ⁷ في ما نقله عن ابن مالك عن أبي عمرو، فإن هذه النسبة قد لا تثبت أمام وجود

¹ البقرة، 54.

² للكتاب: ج 202/4.

³ يوسف، 11.

⁴ القيامة، 40.

⁵ البقرة، 54.

⁶ الخصائص: ج 72/1.

⁷ همع الهوامع: ج 183/1.

كثير من الكلمات التي " ترد في العربية المشتركة بإعراب، وترد في لهجة تميم بإعراب آخر، ولو كانت تميم تُسقط الإعراب، لجاءت هذه الكلمات ساكنة " ¹.
ويبدو أن أبا عمرو لم يخطيء في ما حكاه عن لغة تميم من حذف الحركة، ولكنه ليس الحذف الذي يعني إسقاط حركة الإعراب، وإنما هو الاختلاس وعدم التكلف والتصنع في الإعراب، وهو ما يفهم من نص أبي العيناء الذي تقدم، ومن النصين اللذين نقلناهما عن سيبويه وابن جنبي.
ومما يؤكد أن تميم لم تكن تُسكن أواخر الكلمات وإنما كانت تُعرب من غير تكلف ولا تصنع، وتختلس اختلاصاً أنها قبيلة بدوية، وقد عُرف عن البدو " قلة عنايةهم بالنطق، وسرعتهم في الأداء فليس بين البدو طبقات اجتماعية تقاس بمقاييس الحضار من رغبة في تجويد النطق وتخير الألفاظ، فلا يكادون يتكلمون إلا بقدر " ².

2- الصرف وعدم الصرف:

نكرت كتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه ألفاظاً فيها لغتان من حيث الصرف والمنع من الصرف؛ فبعض العرب يصرف هذه الألفاظ، ويمنعها الآخرون من الصرف، وهذه الألفاظ هي: (عرفات، وهند، ومصر، وعاد، وحنين).
فأما (عرفات) فقد ذكر الأخفش عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفْضَرْنَا مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَلْذَكُرْنَا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ ³، فقال: " ومن العرب من لا يصرف إذا سمى به، ويُسببه التاء بهاء التانيث نحو: (حمدة)، وذلك قبيح ضعيف. قال الشاعر ⁴:
تنورتها من أذرع وأهلها
بيثرب أدنى دارها نظر عال

¹ بحث (الازدواجية في اللغة العربية): 135، وينظر في الاختلاف الإعرابي بين تميم وغيرها من القبائل: ضاحي عبدالباقي (لغة تميم): 487-538.

² في اللهجات العربية: 88، وينظر: اللهجات العربية في التراث: ج 2/692.

³ البقرة، 198.

⁴ البيت لامرئ القيس، ينظر: ديوانه: ج 1/326، والكتاب: ج 3/233.

ومنهم من لا يَنوِّن (أذرعَات)، ولا (عَانَات)، وهو مكان "1.

والأخفش يبين في نصّه هذا أنّ مَنْعَهَا مِنَ الْعَرَبِ قَدْ شَبَّهَ التَّاءَ فِيهَا بِتَاءِ التَّائِيثِ فِي نَحْوِ: (حَمْدَةٌ)، لَكِنَّهُ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ قَبِيحٌ ضَعِيفٌ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَنْطَلِقُ مِنْ نَظَرَةِ النِّحَاةِ الْمَعْيَارِيَّةِ إِلَى قَوَاعِدِ اللُّغَةِ؛ فَالْبَاحِثُ يَرْجُو، وَهُوَ يَجِدُ الْأَخْفَشَ يَنْسَبُ الْمَنْعَ مِنَ الصَّرْفِ إِلَى بَعْضِ الْعَرَبِ، أَنْ يُسَمَّى الْأَخْفَشَ هُوَ لِأَنَّ الْعَرَبَ الَّذِينَ يَمْنَعُونَ (عَرَفَات) مِنَ الصَّرْفِ وَيَشْبَهُونَ التَّاءَ فِيهَا بِهَاءِ التَّائِيثِ، لَا أَنْ يَجِدَ حُكْمًا بِالْقُبْحِ أَوْ الضَّعْفِ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ، لَكِنْ حَرَصَ النِّحَاةُ عَلَى الْقَاعِدَةِ كَمَا يَحْمِلُهُمْ عَلَى الْعِنَايَةِ بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ أَكْثَرَ مِنَ الْعِنَايَةِ بِاللُّغَاتِ الْأُخْرَى الَّتِي تُخَالِفُ الْقَوَاعِدَ.

وفعل سيبيويه، من قبل، كما فعل الأخفش مع هذه اللغة، فنكرها ولم يُعيِّن العرب الذين يمنعونها، فقال: "ومن العرب من لا يُنوِّن (أذرعَات) ويقول: هذه قرشيَّاتٌ كما ترى، شبهوها بهاء التائِيث"2.

وأما (هند ومصر) فقد ذكرهما الأخفش في موضعين من كتابه، الأول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ألم﴾³، فقال: "ومن العرب من لا يصرف المؤنث إذا كان وسطه ساكناً نحو (هند) و (جمل) و (دعد)، قال الشاعر⁴:

وَإِنِّي لَأَهْوَى بَيْتَ هِنْدٍ وَأَهْلِهَا عَلَى هَنَوَاتٍ قَدْ ذُكِرْنَ عَلَى هِنْدٍ⁵.

والموضع الآخر عند تفسير قوله تعالى: ﴿أهبطوا مصرأ﴾⁶ فقال: "ما كان من

اسم مؤنث على هذا النحو، نحو: هند وجمل، فمن العرب من يصرفه، ومنهم من لا يصرفه "7.

1 معاني القرآن: ج 1/165.

2 الكتاب: ج 3/234.

3 البقرة، أ.

4 لم أعر على قائل البيت.

5 معاني القرآن: ج 1/20.

6 البقرة، 61.

7 معاني القرآن: ج 1/99.

والأخفش في هذين النصين يذكر قاعدة هي أن العلم المؤنث إذا كان ساكن الوسط فمن العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه، وهذه قاعدة عامّة ذكرها النحاة في باب الممنوع من الصرف، لكنهم لم يشيروا إلى أن ذلك من لغات العرب، بل اقتصروا على جواز الصرف وتركه، فقال سيبويه في المؤنث الساكن الوسط: "أنت بالخيار: إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود"¹.

وعبارة سيبويه (ترك الصرف أجود) تعود بنا إلى قضية الأحكام التي يصدرها النحاة على لغات العرب دون العناية بالقبائل التي تكلمت بهذه اللغات، فقد أجاز سيبويه الصرف ومنعه، ولم يذكر أن الوجهين لغتان للعرب، بل انتقل إلى الحكم بالجودة على منع الصرف. وتميز الأخفش بأنه أشار إلى أن جواز الصرف والمنع في الأسماء المؤنثة الساكنة الوسط وجهان يرجعان إلى لغات العرب، إلا أنه لم يُعيّن قبائل العرب التي تمنع صرف هذه الأسماء، أو القبائل التي تصرفها.

وأما (عاد وحنين) فقد ذكرهما النحاس، فقال في (عاد) عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَٰةٌ عَادٌ﴾²: "وحكى الكسائي والفراء أن من العرب من لا يصرف (عاداً) أي يجعله اسماً للقبيلة"³. وقال في (حنين) عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾⁴: "انصرف (حنين) لأنه مذكر اسم واد. ومن العرب من لا يُجْريه يجعله اسماً للقبيلة"⁵.

فقد نقل النحاس عن الكسائي والفراء أن العرب الذين لا يصرفون (عاداً) يجعلونه اسماً للقبيلة، وقال: إن العرب الذين لا يصرفون (حنيناً) يجعلونه اسماً

¹ الكتاب ج3/240، وينظر: شرح المفصل: ج1/70، وشرح ابن عقيل: ج2/281.

² هود، 59.

³ إعراب القرآن: ج2/97.

⁴ التوبة، 25.

⁵ إعراب القرآن: ج2/11.

للبقعة. أي أن مدار الأمر على نظرة المتكلمين إلى هذه الأسماء، فمن نظر إلى الاسم على أنه اسم للقوم فهو يصرفه في لغته، ومن نظر إليه على أنه اسم للقبيلة فهو يمنعه في لغته للعلمية والتأنيث، وكذلك (حنين) يحتمل التأنيث والتذكير، بأن يكون اسماً للبقعة أو للوادي، فمن العرب من يصرفه ومنهم من يمنعه. وقد وردت اللغتان في القرآن الكريم مع اسم القبيلة (ثمود)، فقال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعِدًا لثَمُودَ﴾¹.

وإذا علمنا أن اللغة العربية قد ابتدعت عدم الصرف، وأنه غير موجود في غيرها من اللغات كما يقول برجستر: " هو من غرائب اللغة العربية لا نظيره في غيرها " ²، استطعنا أن نفسر اختلاف لغات العرب في صرف بعض الأسماء، بل وما جاء عند ابن جنّي من وجود لغة يصرف أهلها جميع ما لا ينصرف³، ومثّل عليها بصرف (سلاسل) في قوله تعالى: ﴿سَلَّاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾⁴.

فعدم الصرف من ابتداع اللغة العربية، ولهذا لم تتجه كل القبائل العربية إلى هذا الابتداع، فلغة قوم، كما جاء عند ابن جنّي، يصرف أهلها جميع ما لا ينصرف، ونستطيع أن نقول، في ضوء ابتداع العربية للمنع من الصرف، إن هؤلاء القوم الذين ذكر ابن جنّي لغتهم قد حافظوا على الموروث السامي، فلم تتجه لغتهم إلى منع الأسماء من الصرف، وبعبارة أخرى هم لا يصرفون الممنوع، وإنما هم لا يمنعون أسماء من الصرف أصلاً.

وأما القبائل التي ذكر العلماء أنها تصرف بعض الأسماء الممنوعة من الصرف مع أنها تمنع أسماء أخرى فإننا نرجّح أن تكون هذه القبائل قد أخذت اللغة

¹ هود، 68.

² التطور النحوي للغة العربية: 77.

³ الخصائص: ج2/96.

⁴ الإنسان، 4.

عنها في مرحلة كانت فيها تتجه من عدم الصرف إلى المنع من الصرف، فوجدت وقد منعت بعض الأسماء وصرفت أخرى، أي في مرحلة وسطى بين المرحلتين.

3- إبقاء حرف العلة في آخر المعتل المجزوم:

ذكر هذه الظاهرة الفراء والنحاس، فقال الفراء: " قد قرأ يحيى بن وثاب وحمزة: ﴿فَأَضْرِبْ لَهِرَ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَفُ خَرًّا وَمَا نَحَاشِي﴾¹، بالجزء المحض. فإن قلت: فكيف أثبتت الياء في (تخشى)؟ قلت: في ذلك ثلاثة أوجه؛ إن شئت استأنفت (ولاتخشى) بعد الجزم، وإن شئت جعلت (تخشى) في موضع جزم وإن كانت فيها الياء؛ لأن من العرب من يفعل ذلك؛ قال بعض بني عيس²:
ألم يأتيك والأنباء تتمي بما لاقت لبون بني زياد

فأثبتت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم؛ لأنه رآها ساكنة، فتركها على سكونها؛ كما تفعل بسائر الحروف. وأنشدني بعض بني حنيفة³:
قال لها من تحتها وما استوى هزِّي إليك الجذعِ يجنيك الجنى

وكان ينبغي أن يقول: يَجْنِكِ. وأنشدني بعضهم في الواو⁴:
هجوت زبَانَ ثم جئت معتذراً من سبِّ زبَانَ لم تهجو ولم تدع⁵.

1 طه، 77.

2 البيت لقيس بن زهير، ينظر: الكتاب ج/3/316، والخصائص: ج/1/333، والإنصاف: ج/1/30، وشرح المفصل: ج/8/24، وج/10/104، وشواهد التوضيح والتصحيح: 21.

3 لم أعثر على قائل البيت.

4 نُسب البيت إلى أبي عمرو بن العلاء، ينظر: الإنصاف: ج/1/24، وشرح الأشموني: ج/1/46، وشواهد التوضيح والتصحيح: 21.

5 معاني القرآن: ج/1/161 - 162.

وقال النحاس في قوله تعالى: ﴿الْمَنَّا تَكْرِبًا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾¹: "الأصل يأتيكم حُذفت الياء للجزم، ومن قال: ألم يأتيكم الأصل عنده يأتيك، فحذفت الضمة للجزم إلا أن اللغة الفصيحة الأولى"².

ذهب الفراء في نصه إلى أن من العرب من يُبقي حرف العلة في آخر المعتل المجزوم، وأنشد في ذلك ثلاثة أبيات، وذهب النحاس إلى أن من يفعل ذلك يجعل حذف الضمة علامة الجزم كما هو الحال في الفعل الصحيح الآخر. وتبين من نصّ الفراء أن هذه الظاهرة استعمال لبعض العرب وإن لم ينصّ على أنه لغة، ولكنّ النحاس يؤكد أنه لغة لقوله: (إلا أن اللغة الفصيحة الأولى). ولم أعر في المصادر التي توفرت لدي على نسبة هذه اللغة إلى قبيلة معينة من العرب، وإنما اكتفني بالقول إنها لغة. وقد وردت عند ابن مالك شواهد كثيرة على هذه الظاهرة، منها قراءة قتيل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾³، وقول عائشة رضي الله عنها: (إن يَمَّ مقامك بيكي)⁴، وقول الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في إحدى الروايتين: (مُرُوا أبا بكر فليصلي بالناس)⁵، وقوله: (من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا)⁶.

وقول الشاعر⁷:

وتضحكُ منِّي شيخة عبشيئة
كان لم ترى قبلي أسيراً يمانياً

وقول الآخر⁸:

- 1 التتغابن، 5.
- 2 إعراب القرآن: ج/3/444.
- 3 يومف، 90.
- 4 شواهد التوضيح والتصحيح: 21.
- 5 المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
- 6 المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
- 7 البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، قصيدة رقم (30) في المفضليات: 155، وينظر: شرح المفصل: ج/10/107، ومغني اللبيب: ج/1/277، وشرح الأشموني: ج/1/46.
- 8 البيت لرؤبة بن العجاج، ديوانه: 179، وينظر: الإنصاف ج/1/26، وشرح المفصل: ج/10/106.

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضأها ولا تملق

وقد عدّ سيبويه هذا الاستعمال من باب الضرورة، وفسّره بأنه جزم على الأصل أي بحذف الحركة دون الحرف¹. وهذا التفسير الذي ذكره سيبويه غير مقنع، وهو نفسه الذي جاء عند الفراء والنحاس. ولكنّ الباحث يميل إلى التفسير الذي ذكره ابن يعيش وهو أنّ "بعضهم يجعل الواو في يهجو إشباعاً حدث عن الضمة قبلها والياء في (ألم يأتيك) إشباعاً حدث عن الكسرة فعلى هذا يكون وزن يهجو ويأتيك هنا يفعو ويفعيك وقد انحذفت اللام للجزم"².

وأكدّ هذا التفسير ابن مالك في حديثه عن ثبوت الألف في الفعل (يرى) بعد (متى) الشرطية، فقال: "تكون الألف متولّدة عن إشباع فتحة الراء، بعد سقوط الألف الأصلية جزماً. وهي لغة معروفة. أعني إشباع الحركات للثلاث وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها"³.

وبهذا فإنّ من القدماء من لم يوهّم كما ذكر بعض الباحثين المحدثين⁴، بل إنّ ما ذكره ابن يعيش وابن مالك في هذه اللغة هو نفسه الذي تراه الدراسات الصوتية الحديثة، إلا أنّ الاختلاف بينهما في الاصطلاح حسب، فالمحدثون يسمون الصوت الناتج عن إشباع الكسرة كسرةً طويلة، ويسميه القدماء ياء، إلا أنّ القدماء قد أدركوا أنّ هذه الياء ليست الياء التي هي حرف العلة الأصلي في آخر الفعل، وهو الذي يُحذف عند الجزم. وتأكيد ذلك أنّ ابن يعيش قد ذكر وزن (تهجو) و (يأتيك)، فقال: يفعو ويفعيك وقد انحذفت اللام للجزم.

1 الكتاب: ج3/316.

2 شرح المفصل: ج10/106، وينظر: شرح الأشموني: ج1/46.

3 شواهد التوضيح والتصحيح: 22.

4 يحيى عباينة: بحث (شاهد القراءات القرآنية عند السيوطي وعلماء اللغة القدامى)، مؤتة للبحوث

والدراسات، مجلد (8)، عدد(6)، 1993: 158.

4 - الاسم المنقوص:

ذُكرت في الاسم المنقوص لغة تُخالف القاعدة النحوية التي تقول إن الضمة والكسرة لا تظهران على آخر الاسم المنقوص إن كان معرفاً، وتظهر الفتحة، فنقول: رأيت قاضي المدينة، لكنّ النحاس قال في إعراب الآية: ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمَلَّائِيهِ ﴾¹: "من العرب من يحذف منها [أي ياء الاسم المنقوص] الفتحة فيجريها مجرى الألف فلا يُحرّكها بحال"². فهذه لغة تُعامل فيها الياء معاملة الألف فلا تظهر الحركات الإعرابية عليها.

ويمكن أن تكون هذه اللغة بأثر من قانون طرد القاعدة على وتيرة واحدة، فالمتكلمون بهذه اللغة رأوا الضمة والكسرة لا تظهران، فمالوا إلى عدم إظهار الفتحة قياساً على الضمة و الكسرة. ومع أنّ هذه اللغة قليلة لم تحظ بوجود يُذكر في قواعد الاسم المنقوص، ولم يُعيّن القوم الذين يتكلمون بها، إلا أنّ تطور اللهجات يشير إلى أنها قد نحت منحى هذه اللغة في عدم إظهار الفتحة على ياء الاسم المنقوص، فلا نكاد نجدها تظهر في لهجاتنا المعاصرة، إذ نقول: رأيت قاضي المدينة ورأيت القاضي العادل، كما نقول: جاء القاضي ومررت بالقاضي.

وذكرت في الاسم المنقوص لغة أخرى تتممّل في الوقف: "ياء على المنقوص الذي حُذفت ياءه في حالتي الرفع والجر، والعرب الفصحاء يقفون بغير ياء كما يقول الزجاج في إعراب الآية ﴿ وَالْمَوْلُودَ هُوجَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا ﴾³: "الفصحاء من العرب وقفوا بغير ياء ليُعلموا أنّ هذه الياء تسقط في الوصل. وزعم يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقف بياء، ولكنّ الاختيار اتّباع المصحف والوقف بغير ياء"⁴.

1 الانشقاق، 6.

2 إعراب القرآن: ج3/662

3 لفمان، 33.

4 معاني القرآن وإعرابه: ج4/202.

ومثل ذلك نقل النحاس في هذه اللغة عن يونس أن بعض العرب يقف بالياء، فقال: "وحكى يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقف بالياء فيقول: جاءني قاضي وجازي"¹.

وهذا الذي نقله الزجاج والنحاس عن يونس هو ما رواه سيبويه عن أبي الخطاب ويونس بقوله: "حدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تتوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستئصال"².

وعلى هؤلاء العلماء لغة إثبات الياء في الوقف، بأنه لما زال تتوين الضم بسبب الوقف زال النقل، فعادت الياء. وهذا هو الأصل، لأن علة حذف الياء قد زالت فينبغي ألا تحذف، إلا أن اللغة الفصيحة عند الزجاج الوقف بغير ياء إشارة إلى أن هذه الياء تحذف عند الوصل.

ولم يعين سيبويه أو العلماء الآخرون الذين ذكروا هذه اللغة القبائل التي تقف على الاسم المنقوص بالياء، كما لم يُعَيَّنوا القبائل التي لا تظهر الفتحة على ياء المنقوص في حالة النصب مع كونه معرفاً. ومع هذا فإن لغة الوقف على المنقوص بالياء قد شئت طريقها في اللهجات الحديثة كما هي حال اللغة التي لا تظهر فيها الفتحة على ياء المنقوص في حالة النصب، ففي اللهجات المعاصرة نقول: جاءنا قاضي ومررت بقاضي، ولا نقول: جاءنا قاضٍ ومررت بقاضٍ. مع أن وجه الحذف كان هو الأجود والأكثر كما قال سيبويه فيه: "هذا الكلام الجيد الأكثر"³. فقد تكون اللغة قليلة الشيوع والانتشار، ولم تحظ لذلك بقدرٍ وافرٍ من عناية النحاة، إلا أن منطق التطور اللغوي الذي أوجدها على ألسنة المتكلمين بها قد يدفع بها نحو الانتشار بين أبناء اللهجات الأخرى، وإن كان جيلاً بعد جيل، لتصبح اللغة التي

1 إعراب القرآن: ج2/608، وينظر: ج2/533 و820.

2 الكتاب ج4/183.

3 للكتاب: ج4/183.

كانت قليلة هي الأكثر بعد حين، وتُصبح اللغة التي كانت كثيرةً قليلةً الشيوع والانتشار، وهذا ما نجده في لغتي الاسم المنقوص اللتين تحدثنا عنهما في هذا الباب.

5- الملحق بجمع المذكر السالم:

أ- الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم:

ذكر الفراء والنحاس في الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم لغتين، الأولى هي اللغة المشهورة التي يُعرب فيها إعراب جمع المذكر السالم ولهذا الحقوه به، والثانية هي لغة تثبت فيها الياء في آخر هذه الأسماء، وتعرب بالحركات على آخر كل منها.

والكلمات الملحقة بجمع المذكر السالم التي وقف عندها الفراء والنحاس هي (عضين)¹ في الآية: «الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ»²، و(عزّين)³ في الآية: «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ»⁴، و(سنين) في الآية: «وَلَمَّا أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالْسِّنِينَ»⁵، وفي الآية: «فِي بَضْعِ سِنِينَ»⁶، وذكر الفراء كلمات أخرى في حديثه عن (العضين) ليست في كتاب الله، هي: قُلِين⁷ وبرِين⁸، وتُيِين⁹. فقال الفراء: "واحدة العُضِين عِضَةٌ رَفَعُهَا عِضُونَ وَنَصَبُهَا وَخَفَضُهَا عِضِينَ. وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُهَا بِالْيَاءِ عَلَى

1 قال الفراء: العُضُونَ في كلام العرب: السحر بعينه.

2 الحجر، 91.

3 العزّون: العُصْبَة من الناس.

4 المعارج، 37.

5 الأعراف، 130.

6 الروم، 4.

7 قُلِين جمع قُلَّة، وهي خشبة قنر ذراع تُنصب ليلعب بها الصبيان.

8 البرون: جمع البررة وهي الحلقة من صفر أو غيره تجعل في أنف البعير.

9 تُيِين جمع تُبَّة، وهي الجماعة من الفرسان.

كل حال ويعرب نونها فيقول: عَضِيكَ، ومررتُ بعَضِيكَ وسِنِيكَ، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر.

أُشدني بعض بني عامر¹:

ذرائي من نجدٍ فإنَّ سِنِيهَ
لَعِينَ بنا شيباً وشَيْبَتَنَا مُرداً
متى نَنجُ حَبَوا من سِنِينِ مِلْحَةٍ
نُشمزُ لأخرى تُنزلُ الأعصمَ الفرداً

وأشدني [كذا وأظنها أشدني] بعض بني أسد²:

مثل المَقالي ضَرَبتُ قَلِينها

من القَلَّةِ وهي لُعبة للصبيان، وبعضهم³:

إلى بُرين الصنُفرِ الملوِياتِ

وواحد البُرِينِ بُرة، ومثل ذلك الثُبِينِ وعزِينِ يجوز فيه ما جاز في العَضِينِ

والسِنِينِ⁴.

وأما السحاس فقد ذكر هذه اللغة في عدَّة مواضع من كتابه، وكان في ذلك ينقل عن الفراء كقوله: " قال الفراء: ومن العرب مَنْ يقول: عَضِيكَ يجعله بالياء

¹ نسب العيني البيت الأول إلى الصمَّة القشيري، ولم يُشر إلى البيت الثاني ولم يذكره، ينظر: شرح شواهد شروح الألفية: ج1/170، ولكن محمد علي النجار محقق الجزء الثاني من معاني الفراء نسب البيتين للصمَّة القشيري بناءً على ما جاء عند العيني مع أنَّ العيني لم يذكر البيت الأول وليس في شعر للصمَّة القشيري الذي جمعه وحققه د. خالد الجبر إلا البيت الأول، ينظر الصمَّة بن عبد الله القشيري حياته وشعره: 78. ويبدو أنَّ البيت للصمَّة وإن سقط الثاني من مجموع شعره؛ ذلك أنَّ معاني الفراء لم يكن في مراجع خالد الجبر عند تخريج أبيات القصيدة التي منها البيتان.

² لم أعر على القائل.

³ لم أعر على القائل.

⁴ معاني القرآن: ج2/92.

على كلِّ حال ويُعرب النون، كما نقول: مضت سنينك، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر¹.

فهذه اللغة التي تُعرب الملحق بجمع المذكر السالم بالحركات وتعامله معاملة جمع التكسير قد نسبها الفراء إلى بني أسد وبني تميم وبني عامر، ولم ينسبها غيره إلى غيرهم، ويبدو أن نسبة هذه اللغة إلى هذه القبائل البدوية هي نسبة صحيحة؛ ذلك أن أبناء البادية أكثر محافظةً على نقاء لغتهم من غيرهم، وقد حظوا لذلك برحلات النحاة إلى البادية عندما أرادوا أن يجمعوا اللغة نقيّة صافية، ولهذا فإن أبناء القبائل البدوية التي ذكرها الفراء قد كان لهم حظٌ وافرٌ من الملكة اللغوية، والإحساس المرهف تجاه لغتهم، مما مكّنهم من التمييز بين الأسماء المذكّرة التي تُجمع بزيادة الواو والنون في أولها في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر من جهة، والأسماء المؤنثة التي تُجمع بزيادة الياء والنون كسنة وسنين من جهة أخرى، فأدركوا بحسّهم أن الطائفة الثانية ليست كأولى، وأن علامة الجمع وإن كانت واحدة، إلا أن الإعراب مختلف.

بل إذا ذهبنا أبعد من ذلك في هذا التفسير، أمكن لنا أن نقول إن القبائل التي عاملت الملحق بجمع المذكر السالم معاملته من حيث الإعراب، إنما هي قبائل قد يكون أبناؤها وهموا أول أمرهم كما يؤمهم بعض المتعلمين اليوم في (شؤون) فيظنها جمع مذكر سالم، ثم فشا ذلك الوهم في تلك القبائل فأصبح عادةً كلامية عندهم، ثم كان له الشيوخ والانتشار في كثير من القبائل العربية التي تشكّلت من لغاتها العربية المشتركة، فجاء القرآن الكريم بهذه اللغة المشتركة.

ويؤيد ما ذهبنا إليه من أن الأصل في لغة من عامل هذه الأسماء معاملة جمع المذكر السالم التوهّم والخطأ ما نقل عن بعض العرب من قولهم في (الشياطين): الشياطين، وقد ذكر الأخفش هذا الاستعمال وعلّله بالتوهّم، فقال: "وقد قال ناسٌ من العرب (الشياطين)، لأنهم شبهوا هذه الياء التي كانت في (شياطين)

¹ إعراب القرآن: ج2/203، وينظر: ج1/632، وج2/578، وج3/509.

إذا كانت بعدها نون وكانت في جمع وقبلها كسرة بياء الإعراب التي في الجمع، فلمّا صاروا إلى الرفع أدخلوا الواو، وهذا يشبه: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِيبٌ) ¹، بل حتى (الشياطين) التي قرأ بها الحسن البصري في الآية: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ ²، وقال النحاة بتوهمه وغلطه "قال أبو حاتم: هي غلط منه أو عليه، وقال النحاس: هو غلط عند جميع النحويين، وقال المهدي: هو غير جائز في العربية" ³، حتى هذه القراءة وما قيل فيها من التوهم والخطأ، قد وجدت من يدافع عنها، فهذا أبو حيان يقول: "وقرأ الأعمش: (الشياطين) كما قرأه الحسن وابن السميع، فهؤلاء الثلاثة من نَقَلَةِ القرآن، قرؤوا ذلك ولا يمكن أن يُقال غلطوا، لأنهم من العلم ونقل القرآن بمكان" ⁴.

وهذا يُرَجِّح كون أسد وتميم وعامر قد حافظت على الأصل بحسب سليقي مُرْهَفٍ وإن كان الوهم قد داخل لغة غيرهم من القبائل العربية.

ب - إحقاق (الذين) بجمع المذكر السالم:

هذه القضية تقابل قضية الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم السابقة، فكما أنّ بعض الأسماء قد أُلْحِقَتْ بجمع المذكر السالم في اللغة المشهورة، ولم تُلْحَقْها بعض القبائل بهذا الجمع بل عاملتها معاملة جمع التكسير، فإنّ الاسم الموصول (الذين) هو اسم مبني في اللغة المشهورة، إلا أنّ بعض القبائل قد عاملته في لغتها معاملة جمع المذكر السالم، فقالوا (اللدون) في حالة الرفع.

¹ معاني القرآن: ج 14/1-15.

² الشعراء، 210.

³ البحر المحيط: ج 43/7.

⁴ المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر: الصاحب أبو جناح: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري: 103.

وقد ذكر هذه اللغة الفراء والأخفش والنحاس، فقال الفراء: " وكنانة يقولون (اللذون) ¹، وقال الأخفش: " إلا أن ناساً من العرب يقولون: هم اللذون يقولون كذا وكذا، جعلوا له في الجمع علامة للرفع، لأنَّ الجمع لا بُدَّ له من علامة: واو في الرفع، وياء في النصب والجر ².

وذكر النحاس هذه اللغة في مواضع متعددة من كتابه، فقال: " وهذيل تقول: اللذون في موضع الرفع ³، وقال في موضع آخر: " اللغة التي جاء بها القرآن (الذنين) في موضع الرفع والخفض والنصب، وبنو كنانة يقولون: اللذون في موضع الرفع ⁴. وأما المواضع الأخرى فقد ذكر اللغة فيها دون نسبة إلى القبائل ⁵. ونخلص إلى أن هذه اللغة قد نسبها الفراء والنحاس إلى بني كنانة، ونسبها النحاس وحده إلى هذيل كذلك، ولم ينسبها الأخفش.

وأما عند غيرهم من العلماء فنجد ابن عقيل ⁶ قد نسبها إلى بني هذيل، وأنشد قول الشاعر ⁷:

نحن اللذون صبَّحوا الصَّبَاحا يوم النَّخِيلِ غارةٌ ملْحاحاً

ونسبها الأشموني فتردَّد بين هذيل وعقيل قائلاً: " وهم هذيل أو عقيل ⁸، ويبدو أن هذا التردُّد بسبب الاختلاف في نسبة البيت السابق الذي أنشده ابن عقيل، وأنشده الأشموني بعد قوله هم هذيل أو عقيل، فقد نسب الشاهد إلى رجل جاهلي من عقيل،

¹ معاني القرآن ج2/184.

² معاني القرآن: ج1/14

³ إعراب القرآن: ج1/131.

⁴ المصدر نفسه: ج1/427.

⁵ ينظر: ج1/513 و535، وج2/84 و598، وج3/15 و44 و143.

⁶ شرح ابن عقيل: ج1/127.

⁷ ذكر محمد محبي الدين عبد الحميد في تحقيق شرح ابن عقيل ج1/127 أن البيت قد اختلف في نسبه اختلافاً كثيراً، فقد نسب إلى رجل جاهلي من بني عقيل، وإلى لئلي الأخيلية، وإلى روبة بن العجاج، وينظر: شرح التصريح: ج1/153، فقد فصل المحقِّق القول في نسبة هذا الشاهد.

⁸ شرح الأشموني ج1/68.

ونسب إلى كثير غيره فتردّ الأشموني في نسبة اللغة وفقاً للاختلاف في نسبة الشاهد، ومما يؤكد أن التردّد بين هُذيل وعقيل هو شكٌّ في نسبة هذه اللغة قول الأزهري: "وهي لغة هذيل أو عقيل بالتصغير فيهما، وأو للشك"¹. ولعل شكّ العلماء في نسبة هذه اللغة هو الذي حمل السيوطي على إدخالها في القبائل التي تعرب (الذين)، فقد نسبها إلى طيّء وهذيل وعقيل، فقال: "وإعرابه لغة طيّء وهذيل وعقيل، فيقال في الرفع: اللذون بالواو"².

وأما ما جاء في معجم لغات القبائل والأمصار³ من أنّ صاحب الصحاح قد نسب هذه اللغة إلى ربيعة وبني الحارث، فيبدو أنه خطأ إذ عبارة الصحاح "وربما قالوا في الرفع: اللذون"⁴، ولم يذكر الجوهري من هم الذين ربّما قالوا (اللذون)، ومما يؤكد خطأ ما جاء في معجم لغات القبائل والأمصار أنّ هذه اللغة لم تُنسب إلى هاتين القبيلتين في أيّ من المصادر الأخرى⁵.

ونقف في نسبة العلماء لهذه اللغة عند كثرة القبائل التي نسبت إليها، فقد نسبت إلى كنانة وهُذيل وطيّء، وقد تكون لعقيل كما جاء عند الأشموني والأزهري والسيوطي، فهذا العدد من القبائل، وإن كثر، لا يُشير إلى ميل المتكلمين إلى الانتقال من البناء إلى الإعراب في الاسم الموصول (الذين)، بقدر ما يُشير إلى

¹ شرح للتصريح: ج 1/ 153.

² همع للعوامع: ج 1/ 269.

³ معجم لغات القبائل والأمصار: ج 1/ 273.

⁴ الصحاح: مادة (الذ).

⁵ ووهم كذلك مؤلفا (معجم لغات القبائل والأمصار) فجعلنا كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد من مصادر هذه اللغة، ينظر: ج 2/ 256. والواقع أنّ أبا زيد لم يُشر إلى هذه اللغة من قريب أو بعيد بل قال: "قال أبو حرب بن الأعمم من بني عقيل وهو جاهلي: نحن الذين صبّحوا الصباحا... البيت"، ينظر: النوادر لأبي زيد: 47.

فنسب البيت إلى أبي حرب بن الأعمم من بني عقيل، ورواه باللغة المشهورة (الذين) ولم يعلق على لغة الإعراب ولم ينكرها، فالكتاب بهذا مصدر قد يُعرف منه قائل البيت، ولكنه ليس مصدراً للغة الإعراب في (الذين).

أَنَّ التَّوَهُّمَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ التَّطَوُّرِ اللُّغَوِيِّ لَيْسَ فِي أَصْوَاتِ اللُّغَةِ وَصَرَفِهَا وَمَعْجَمِهَا حَسْبَ بَلٍ فِي نَحْوِ اللُّغَةِ كَذَلِكَ.

ثُمَّ هَذَا الْعَدَدُ يَقُودُ إِلَى قَضِيَّةٍ أُخْرَى هِيَ أَنَّ اللُّغَةَ الْمَشْتَرَكَةَ قَدْ تَبَنَّى نَفْسَهَا عَلَى الْأَصْلِ اللُّغَوِيِّ وَإِنْ شَاعَ مَظْهَرٌ مُقَابِلٌ لَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّوَهُّمِ وَالخَطَأُ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي بِنَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَشْتَرَكَةِ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَ الْمَوْصُولِ (الَّذِينَ) مَبْنِيٌّ غَيْرَ مَعْرَبٍ، مَعَ انْتِشَارِ إِعْرَابِهِ إِعْرَابَ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ فِي عَدَدٍ غَيْرِ قَلِيلٍ مِنَ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَفِي مُقَابِلِ ذَلِكَ قَدْ تَبَنَّى اللُّغَةَ الْمَشْتَرَكَةَ نَفْسَهَا عَلَى مَا يَشِيْعُ مِنَ التَّوَهُّمِ وَالخَطَأِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي بِنَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَشْتَرَكَةِ عَلَى أَنَّ الْمَلْحَقَاتِ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ تُعْرَبُ إِعْرَابَهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْإِعْرَابُ مَبْنِيًّا عَلَى التَّوَهُّمِ كَمَا فِي (عَضِيْنِ وَعِضُوْنَ وَسَنِيْنِ وَسِنُوْنَ)، وَقَدْ تَقْصِي اللُّغَةُ الْمَشْتَرَكَةُ اللُّغَةَ الَّتِي جَرَتْ عَلَى الْأَصْلِ كإِعْرَابِ (عَضِيْنِ وَسَنِيْنِ) بِالْحَرَكَاتِ.

6- حَرَكَةُ الْمَنَادَى الْمَرْخَمِ:

ذَكَرَ النَّحَّاسُ فِي الْمَنَادَى الْمَرْخَمِ لُغَتَيْنِ، فَقَالَ عِنْدَ إِعْرَابِ الْآيَةِ: « وَنَادَاوَا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ »¹: " قَالَ مُجَاهِدٌ: مَا كُنَّا نَدْرِي مَعْنَى (يَا مَالِكُ) حَتَّى سَمِعْنَا فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ (وَنَادَاوَا يَا مَالِكُ). قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: هَذَا عَلَى التَّرْخِيمِ، وَالْعَرَبُ تَرْخِمُ مَالِكًا وَعَامِرًا كَثِيرًا إِلَّا أَنَّ هَذَا مُخَالَفٌ لِلسُّوَادِ، وَفِيهِ لُغَتَانِ يُقَالُ: يَا مَالِ أَقْبَلُ، هَذَا أَفْصَحُ اللَّغَتَيْنِ، كَمَا قَالَ²:

يَا حَارِ لَا أُرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَها سَوْقَةً قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: يَا مَالِ أَقْبَلُ، فَيَجْعَلُونَ مَا بَقِيَ اسْمًا عَلَى حَالِهِ³.

¹ الزخرف. 77.

² البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: 180، وينظر: الجمل للزجاجي: 169، وشرح المفصل: ج2/20.

³ إعراب القرآن: ج3/102.

فقد ذكر النحاس أن اللغة التي يبقى فيها آخر الاسم المرخم على حركته قبل الترخيم هي اللغة الفصحى، ولعل كون هذه اللغة هي الفصحى متأت من كثرتها في مقابل قلة اللغة الأخرى التي يُعامل فيها الاسم بعد الترخيم كأنه منادى لم يُحذف منه شيء فيُنسى على الضم، ومما يؤيد أن الكثرة هنا هي مقياس الفصح عند النحاة، أن النحاس قال: (ومن العرب من يقول: يا مالُ أقبل) فالمتكلمون بهذه اللغة قلة، قال فيهم (ومن العرب)، ومثل ذلك قال الزجاج: "ومن العرب مَنْ إذا رخم الاسم حذف منه آخره، فجعل ما بقي اسماً على حاله بمنزلة اسم لم يكن فيه ما حُذف منه، فبناه على الضم، فقال: يا حارُ، ويا جَعْفُ، ويا مالُ"¹.

بل لقد بين سيبويه، من قبل، أن اللغة الأولى أكثر من الثانية، وإن كان الوجهان عربيين: "اعلم أن ما يُجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل في كلام العرب، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تُحذف الهاء أكثر؛ من قبل أن حُرف الإعراب في سائر الكلام غيره. وهو على ذلك عربي"².

وأكد الزمخشري كثرة اللغة الأولى بقوله: "ثم هذا الترخيم على وجهين أحدهما وهو الأكثر أن يحذف آخر الاسم ويكون المحذوف مراداً في الحكم كالثابت"³.

وقد سُميت اللغة الأولى (الفصحى) لغة من يتنوي، ولغة من ينتظر⁴، ولم يعين النحاة القبائل التي تُنسب إليها هذه اللغة، وكذلك اللغة الثانية (القليلة) (لغة من لا ينتظر) لم يُشر النحاة إلى المتكلمين بها، فلم تُنسب اللغتان إلى قبائل معينة من العرب. بل اكتفى النحاة بالقول إنهما لغتان للعرب، وإن الأولى (لغة من ينتظر) هي الفصحى.

¹ الجمل: 170.

² الكتاب: ج2/250.

³ شرح المفصل: ج2/21.

⁴ ينظر: شرح الأسموني: ج2/473.

7- إلزام المثني الألف في أحواله كلها:

جاءت هذه الظاهرة اللهجية في كتب إعراب القرآن ومعانيه عند حديثهم عن الآية: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ»¹، فهذا أبو عبيدة يروي، بعد ذكر الآية السابقة، عن أبي عمرو وعيسى ويونس أن اللفظ (هذين) "وكتب (هذان) كما يزيدون ويُتقصون في الكتاب واللفظ صواب"²، فهم كما فهمنا من أبي عبيدة، يرون قراءتها (هذين)³، والكتابة (هذان) قضية رسم.

ويبدو أن أبا عبيدة مقتنع بما روى عن العلماء الثلاثة، لأنه يقول بعد الذي روى عنهم: "وزعم أبو الخطاب أنه سمع قوماً من بني كنانة وغيرهم يرفعون الاثنتين في موضع الجر والنصب"⁴.

وأما الفراء فإنه يُسلم بكون الآية قد جاءت على لغة من لغات العرب تُبقي المثني بالألف في حالات الإعراب الثلاث يقول: "فقرأعتنا بتشديد (إن) وبالألف على جهتين: إحداهما على لغة بني الحارث بن كعب: يجعلون الاثنتين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجل من الأسد عنهم. يريد بني الحارث⁵:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساعاً لِناباه الشجاع لضمماً

قال وما رأيت أفصح من هذا الأسدي وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خطُّ يدا
أخي بعينه. وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس⁶.

¹ طه، 63.

² مجاز القرآن: ج2/21.

³ جاء في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج3/361: "وقرأ أبو عمرو وعيسى بن عمر: إن هذين لساحران، بتشديد (إن) ونصب هذين".

⁴ مجاز القرآن: ج2/21.

⁵ البيت للمتلمس، ديوانه: 34، والرواية فيه (لنابيه)، وينظر مختارات ابن الشجري: قسم (1): 29 والرواية فيها (لنابيه) كذلك، وشرح المفصل: ج3/128.

⁶ معاني القرآن: ج2/184.

فالفراء يرى أن هذه اللغة التي تُبقي المثنى بالألف في حالاته الثلاث أقيسُ من الأخرى الشائعة في الفصحى، وهي التي يكون فيها المثنى بالألف في الرفع، وبالبياء في النصب والجر، ويعلّل الفراء كون هذه اللغة أقيسَ من أختها بتعليل صوتي نراه فيه متابعاً للخليل بن أحمد في تعليقه لهذه اللغة، فالفراء يقول: " لأنّ العرب قالوا: مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمّة لأنّ الواو لا تعرب، ثم قالوا: رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم، فلمّا رأوا أنّ الياء من الاثنتين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً، تركوا الألف تتبعه، فقالوا: (رجلان) في كل حال"¹.

ويحاول الفراء أن يُثبت صحة التفسير الذي ذكره، فيتخذ دليلاً على ذلك من كون العرب قد اجتمعت على إبقاء (كلا) بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً عند إضافتها للاسم الظاهر، ولم يخالفهم في ذلك إلا بنو كنانة " فإنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين ومررت بكلي الرجلين. وهي قبيحة قليلة. مضوا على القياس"².
وأما الخليل فقد سبق إلى أنّ العلة في ذلك التخلص من الياء المفتوح ما قبلها، فقال ابن جنّي في ذلك: " أخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال: " سألت خليلاً عن الذين قالوا: مررت بأخواك، وضربت أخواك، فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في نبياس: ياعس؛ أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها. قال [يعني الخليل]: ومثله قول العرب من أهل الحجاز: (ياترن وهم يا تعدون، فرّوا من يوترن ويوتعدون)"³.

وأما الزجاج فقد ذكر أوجه القراءة⁴ في هذه الآية (إنّ هذان لساحران)، وما قاله النحويون⁵ فيها من أنّ في (إنّ) هاءً مضمرةً والمعنى (إنّه هذان لساحران)، أو

¹ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

² المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

³ الخصائص: ج2/14.

⁴ معاني القرآن وإعرابه: ج3/361.

⁵ المصدر نفسه: ج3/362.

إِنَّ (إِنْ) فيها بمعنى (نعم). وروى ما قدّمنا عن أبي عبيدة من أنها لغة لبني كنانة، وذكر الشاهد الشعري (فأطرق إطراق الشجاع)، وزاد عليه أنهم يقولون: (ضربته بين أذنائه، ومن يشترني منِّي الخفّان)، ثم روى عن أهل الكوفة أنها لغة لبني الحارث بن كعب¹.

وأما أبو جعفر النحاس فقد نقل عن أبي زيد والكسائي والأخفش والفراء أنها لغة لبني الحارث بن كعب، وعن أبي الخطاب أنها لغة لبني كنانة². ونقل عن أبي حاتم ما يفيد بأن بني الحارث بن كعب لا يبقون المثنى بالألف في جميع أحواله حسب، ولكنهم يُبدلون من الياء ألفاً إذا انفتح ما قبلها في غير المثنى كذلك، فقال في حديثه عن قراءة الحسن ﴿وَلَا أُذْرَأُكُمْ بِهِ﴾³: "وقال أبو حاتم: يريد الحسن فيما أحسب (ولا أذريتكم به) فأبدل من الياء ألفاً على لغة لبني الحارث بن كعب لأنهم يبدلون من الياء ألفاً إذا انفتح ما قبلها مثل ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾"⁴.

وقد فسّر المحدثون هذه الظاهرة على وفق مناهجهم؛ فأبراهيم أنيس فسّر ما تفسيراً صوتياً يقوم على التطور في صوت اللين المركّب؛ يقول: "صوت اللين المركب الذي يسميه المحدثون (diphthong)، قد مرّ في اللغة العربية في أدوار ثلاثة: (ai) أو (au)، ثم تطور الأول إلى: (e) والثاني إلى: (o)، وأخيراً صار الاثنان: (a) على أنّ القبائل قد اختلفت في هذا، فمنها قبائل احتفظت بالطور الأول، وأخرى وصلت إلى الطور الثاني ووقفت عنده، أما الطور الأخير فهو أحدثها وأصحها لكثرة شيوعه بين القبائل المشهورة، ولأنه الصفة التي شاعت في اللغة العربية النموذجية، وهذا هو السرّ في الروايات الآتية: روي أنّ قبائل بلحارث

¹ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

² إعراب القرآن: ج2/345.

³ يونس، 16 وهي قراءة ابن عباس وابن سيرين والحسن وأبي رجاء، ينظر: البحر المحيط: ج5 /

137.

⁴ إعراب القرآن: ج2/54.

وخشم وكناية تلزم المثنى الألف، وعلى هذه اللهجة قول القائل: (قد بلغا في المجد غايتها) ¹.

وإننا نقبل هذا التفسير الصوتي لمسألة إبقاء بعض القبائل العربية المثنى بالألف في حالات الإعراب الثلاث تخلصاً من الصوت المزدوج الذي يتكون في حالتها الجر والنصب، ولكننا نقف عند النتيجة التي أتبعها إبراهيم أنيس لهذا التفسير فهو يقول: " وقد اتخذت اللغة النموذجية أحوال المثنى من لهجات مختلفة، ثم خصص النحاة حالة الياء بالنصب والجر، وحالة الألف بالرفع ².

وهذه النتيجة لا يستطيع إثباتها أو قطعها إبراهيم أنيس أو غيره، ذلك لأنه عندما ذكرها لم يأت دليل عليها، ولأن النحاة يمكن أن يختاروا لهجة ويستبعدوا أخرى، ولكنهم لا يستطيعون انتقاء علامة من لهجة وأخرى من لهجة أخرى، ويفرضون مع ذلك سيادة النموذج المنتقى. وقد فسّر حسام سعيد النعيمي إبقاء المثنى بالألف بقانون القياس الخاطيء، قال: " ولا يبعد عندي أن يكون ما فعلته بلحارث من القياس الخاطيء، حيث قاسوا المنصوب والمجرور على المرفوع، وأجروا الثلاثة مجرى واحداً، ولا يبعد أيضاً أن تكون الألف أصلاً في المثنى في أوجه الإعراب الثلاثة، ثم خالفوا بالياء في الجر والنصب للتفريق فيما بعد ³.

وأستبعد أن يكون في هذه اللغة قياس شيء على آخر، وإنما أصحاب هذه اللغة ينطقون المثنى بالألف في حالاته الثلاث، دون التفات منهم إلى وجود المنصوب والمجرور بالياء، ثم يقيسون على حالة الرفع كما يرى الباحث. ويؤكد

¹ في اللهجات العربية: 143، وينظر في تطور صوت اللين وتفسير هذه الظاهرة صوتياً: ضاحي عبد الباقي: لغة تميم: 520، ويحيى عيابة: بحث (شاهد أقرارات القرآنية عند السيوطي وعلماء اللغة القدامى - دراسة صوتية فنولوجية)، مجلة مؤتة، مج 8، عدد 6، 1993: 171.

² في اللهجات العربية: 144.

³ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 245.

ما أذهب إليه ما نقله أبو جعفر النحاس عن أبي حاتم من أن بني الحارث بن كعب
"يبدلون من الياء ألفاً إذا انفتح ما قبلها مثل «إن مَذَانُ لساحران»¹.

ولكنني أستدرك على النص السابق المنقول عن أبي حاتم فأرى أنه يريد أن
كل ياء قبلها فتح في اللغة النموذجية، هي ألف في لغة هذه القبيلة (بني الحارث بن
كعب). أي أنه لا توجد عملية قلب من (هذين) إلى (هذان)، وإنما كل قبيلة تنطقها
على الصورة التي هي عليها.

وأؤكد ذلك بأمثلة أخرى² على هذه الظاهرة، من نحو ما أثر عن هذه القبيلة
(جنتُ إلاك) في (جنتُ إليك)، و (طاروا علاهن فطرُ علاها)، أي عليهن وعليها.
فأقول إنهم لم يقلبوا (إليك) إلى (إلاك) وإنما نطق بعض القبائل بهذه الصيغة،
ونطقت أخرى بتلك، وكذلك (عليهن) و (علاهن)، كل واحدة منهما لقبيلة، من غير
أن تقيس القبيلة إحدى الصيغتين على الأخرى.

وأقف هنا، في الحديث عن التخفيف، فأنتبه إلى أن صاحب أبو جناح، قد
وهم، فيما أرى، إذ عدَّ قراءة الحسن البصري «إن هذين لساحران» ملمحاً من
ملاحح ميله إلى التخفيف³، مع أن الدراسات الصوتية الحديثة⁴ تثبت أن الصوت
المزدوج صعب في النطق، تُحاول اللغات التخفف منه، فتكون صيغة (هذان) أخفُّ
من (هذين).

ويجدد بنا أن نشير إلى تفسير ابن هشام لهذه الظاهرة؛ ففيه التفاتة إلى
الإيقاع والتناسب في بين أجزاء الجملة، وليس بين أصوات الكلمة المثناة وحدها،
يقول: "وعلى هذا قراءة (هذان) أقيسُ، إذ الأصل في المبني أن لا تختلف صيغته،

¹ إعراب القرآن: ج 54/2.

² ينظر: إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، 143.

³ ينظر: للظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري: 73-79.

⁴ ينظر: في اللهجات العربية: 143، والمستشرقون والمناهج اللغوية: 147-148.

مع أن فيها مناسبة لألف ساحران، وعكسه الياء في «إِحْدَى ابْنِي هَاتَيْنِ»¹ فهي هنا أرجح لمناسبة ياء «ابنتي»².

فقد نفت ابن هشام إلى مسألة المناسبة والانسجام الصوتي الإيقاعي الذي يميل المتكلم إلى إحدائه بين عناصر التركيب، من غير أن تعنيه كثيراً ضوابط النحويين التي تتخذ من لغة قوم آخرين معياراً يقيسون به صحة تركيب المتكلم أو خطأها.

ونختم الحديث عن هذه الظاهرة بالقبائل التي شاعت فيها، فقال السيوطي في ذلك: "ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عُزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهُجيم، وبطنون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخنعم، وهمدان، وفزارة، وعُذرة"³.

ووجود الظاهرة في هذه القبائل الكثيرة مؤشرٌ على مدى شيوعها، وأنها لم تكن بالظاهرة المحدودة، ويبدو أن جذورها تعود إلى قبائل اليمن في الأصل و"إعراب المثني بالألف دائماً، له جذور في المعينية والسبئية حيث تتم بإضافة (ان) للاسم"⁴.

والغريب في الأمر أن اللهجات المعاصرة في أكثرها تلزم المثني الياء في جميع أحواله، وهي على خلاف ما كان شائعاً في لهجات هذه القبائل القديمة، من إلزام المثني الألف في كل أحواله.

ولكن صوت الياء الذي نسمعه في اللهجات الحديثة، ليس ذلك الصوت المزدوج الذي قَدَمنا صعوبته في النطق، وهو الذي يكون ما قبله مفتوحاً، نحو (كتابَيْن، ورَجَلَيْن) وإنما هو صوتٌ قد يكون مُمالاً من الألف التي كانت في اللهجات القديمة، إذ كسر المتحدثون ما قبل الألف وأمالوها، فليست الياء في

¹ القصص، 27.

² مغني اللبيب: ج1/39.

³ همع الهوامع: ج1/145، وينظر: شرح المفصل: ج3/128.

⁴ هاشم الطعان: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: 222.

اللهجات الحديثة، هي الياء علامة الجر والنصب التي تقابل الألف علامة الرفع في الفصحى.

وقد تكون ياء المثنى في لهجاتنا الحديثة هي بقية ياء كانت تلتزم في المثنى في لهجات أخرى غير اللهجات التي كانت تلتزم المثنى الألف في جميع أحواله، وقد أشار إلى هذه اللهجات إبراهيم السامرائي بقوله: " وهذا يعني أن لا بُدَّ أن يكون المثنى بالياء لغة أخرى التزمها طوائف من العرب"¹.

8- تشديد نون المثنى من الموصولات وأسماء الإشارة:

ذكر الفراء هذه اللغة عند تفسير الآية ﴿ فَذَانِكَ بِرِمَانٍ ﴾² ولم ينسبها، فقال: "اجتمع القراء على تخفيف النون من (ذَانِكَ) وكثير من العرب يقول (فَذَانِكَ) و(هَذَانٌ) قائمان (وَاللَّذَانِ يَا أَيُّهَا مَنكُم) ³ فيشددون النون " ⁴.

وقد نسبت هذه اللغة في بعض كتب النحو إلى تميم وقيس فقال الأشموني: "وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس"⁵، وذكرها ابن عقيل وابن يعيش ولم ينسبها⁶، وعلل النحاة هذا التشديد بأن القياس أن يقول المتكلم في تنثية (الذي): اللذيان، وفي تنثية (التي): اللتيان، ثم حذفت الياء من المثنى وعوض عنها بتشديد النون، وكذا الأمر في (ذا) (تا) اسمي الإشارة، فتشديد النون في (ذَانٌ وَتَانٌ) هو عوض عن الألف المحذوفة⁷.

¹ من بديع لغة التنزيل: 215.

² القصص، 32.

³ النساء، 16، وفي البحر المحيط: ج/3/207 لأنها قراءة ابن كثير.

⁴ معاني القرآن: ج/2/306.

⁵ شرح الأشموني: ج/1/67.

⁶ شرح ابن عقيل: ج/1/124 وشرح المفصل: ج/3/142.

⁷ ينظر: شرح الأشموني: ج/1/67 وشرح المفصل: ج/3/142 وشرح ابن عقيل: ج/1/124.

وتابعهم في ذلك صبحي عبد الحميد من المحدثين، فقال: " وتفسير هذه الظاهرة جمعاء أنّ ابن كثير شدّد النون في قوله تعالى: (واللذان يأتيانها منكم) ... وهذه الأسماء مبهمات مبنية للافتقار، والتشديد في الموصول على جعل إحدى النونين عوضاً عن الياء المحذوفة التي كان ينبغي أن تبقى، وذلك أنّ (الذي) مثل القاضي تثبت ياءه في التثنية فكان حق ياء الذي والتي كذلك، ولكنهم حذفوها إما لأنّ هذه التثنية على غير قياس وإما لطول الكلام بالصلة، ووجه تشديد (فذانك) أنّ إحدى النونين للتثنية والأخرى خلف لام (ذلك) أو بدل منها¹.

وإذا ثبت بنصّ الفراء أنّ التشديد لغة لبعض العرب، ثم نسب بعض النحاة هذه اللغة إلى قبيلتين عربيتين هما تميم وقيس، فمن العجيب أن يقول النحاة إنّ النون عوض من الياء أو الألف المحذوفة عند التثنية؛ ذلك أن أبناء اللغة لا يعينهم عند التثنية ما عني به النحاة من حذف الياء، وقياس (الذي) على (القاضي)، أو حذف الألف من (ذا) والتعويض عنها بتشديد النون من (ذان).

وما وجه القول: إنّ التشديد عوض عن الياء أو الألف، فلماذا حذف المتكلمون ثم لجأوا إلى التعويض؟ وما أرى قضية الحذف والتعويض إلا من فلسفة النحاة التعليميين الذين يضعون الإجابة عن السؤال وإن لم يُسأل، فظنوا بذلك أنهم يجيبون السائل عن حذف الياء عند تثنية (الذي والتي وهذا وذا وتا). وليست المسألة على هذه الحال، إذ يجب أن تكون الأسماء (الذان واللذان وهذان وذان وتان) ملحقاً بالمتنى من حيث كونها تُشاركه في الإعراب، ولكنها تخرج من المتنى من جهة أنّ نون المتنى تحذف في حال الإضافة، والنون في هذه الأسماء لا تحذف في كلّ حال لأنها لا تضاف، وقد أشار إلى هذا الفرق ابن يعيش فقال: " ومن شدّدها فإنه جعل التشديد فرقاً بين ما يضاف من المتنى وتسقط نونه للإضافة نحو: غلاماً زيدٍ وصاحباً عمرو، وبين ما لا يضاف نحو: الذي والتي وسائر المبهمات².

1 للهجات العربية في معاني القرآن للفراء: 317-318.

2 شرح المفصل: ج 3/142.

ولكن هذه الإشارة من ابن يعيش لم يُؤسَس عليها فصل بين هذه الأسماء، والأسماء المثناة من نحو: زيد وزيدان، فجعل التشديد فرقاً بين المثني الذي يُضاف والمثني الذي لا يُضاف، فهل يُعقل أن تلجأ قبيلة أو قبيلتان إلى التشديد دون سائر أبناء اللغة للتفريق بين ما يُضاف وما لا يُضاف؟ وماذا يعني هذه القبائل من إضافته أو عدمها؟ ثم لماذا لم يُفرَّق كلُّ أبناء اللغة بينهما فيشدّدون؟ وإذا أردنا تعليل هذه اللغة فإننا قد نجد العذر للنحاة في غلوهم أحياناً بتفسيراتهم التي تقدّمت؛ ذلك أن تشديد نون (الذان) وتخفيف النون في مثل: (رجلان) أمرٌ قد يتعارض مع للتفسير الصوتي للتشديد، وكذلك قد يتعارض مع القول بأن القبائل البدوية تميل إلى التخفيف والإسراع، والقبائل الحضريّة تميل إلى التأنّي الذي قد يُرافقه التثقل.

وبناءً على هذا يمكن أن نرجّح ميل هاتين القبيلتين إلى التشديد وفقاً لنظريّة اعتبارية اللغة، مع كون البداوة - وهي سمة قبيلتي قيس وتميم - قد أسهمت في ميلهم إلى التشديد لوضوح السمع وهو ما تتطلبه بيئتهم المفتوحة.

المبحث الثاني

المبنيات

1- أسماء الأفعال:

اختلفت لغات العرب في أسماء الأفعال من جهات: الأولى: التصرف في اسم الفعل (هَلُمَّ) فقد أسند إلى الضمائر في لغة تميم، والثانية: حركة بناء الآخر في أسماء الأفعال (هيهات، وهيت، وأف) فقد اختلفت حركة البناء فيها باختلاف لغات القبائل، والثالثة: القياس على أسماء الأفعال المنقولة عن الظروف.

أ- تصرف اسم الفعل (هَلُمَّ):

نكر هذه اللغة أبو عبيدة والزجاج والنحاس، فقال أبو عبيدة في تفسير الآية ﴿قُلْ هَلُمُّوا إِلَيْنَا نُنصِرْكُمْ﴾¹: "هَلُمَّ في لغة أهل العالية للواحد والاثنتين والجمع من الذكر والأنثى سواء. قال الأعشى²:

وكان دعا قومَه بعدها
هَلُمَّ إلى أمركم قد صرِم

وأهل نجد يقولون للواحد هَلُمَّ، وللمرأة هَلُمِّي، وللثنتين هَلُمَّا، وللقوم هَلُمُّوا، وللنساء هَلُمُنَّ، ويجعلونها من: هَلَمَمْتُ، وأهل الحجاز لا يجعلون لها فعلاً³.
وقال الزجاج في تفسير الآية نفسها: "أكثر اللغات أن يقال: هَلُمَّ للواحد وللثنتين وللجماعة، بذلك جاء القرآن نحو قولهم: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾⁴... ومن العرب من يُثَنِّي ويجمع ويؤنث، فيقول للذكر هَلُمَّ، وللثنتين هَلُمَّا، وللجماعة هَلُمُّوا، وللمرأة هَلُمِّي، وللثنتين هَلُمَّا، وللنساء هَلُمُنَّ " ⁵.

1 الأنعام، 150.

2 ديوانه: 43.

3 مجاز القرآن: ج1/208.

4 الأحزاب، 18.

5 معاني القرآن وإعرابه: ج2/303.

وقال النحاس في إعراب الآية ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْهَا﴾¹: "على لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول: هَلِّمُوا للجماعة، وهَلِّمِي للمرأة؛ لأنَّ الأصل (ها) التي للتبعية ضُمَّت إليها (لم) ثمَّ حُذِفَت الألف استخفافاً، وبنيت على الفتح ولم يَجُزَّ فيها الكسر ولا الضمُّ لأنها لا تتصرف"².

فقد ذكر العلماء الثلاثة اللغتين في (هلم) ونسبها أبو عبيدة والنحاس ولم ينسبها الزجاج، فأما أبو عبيدة فقد نسب إبقاء (هلم) على حالة واحدة مع المفرد والتمثلي والجمع والمؤنث إلى أهل العالية، ونسب تصرفها مع الضمائر كما تتصرف الأفعال إلى أهل نجد، وأما النحاس فقد نسب اللغة الأولى إلى أهل الحجاز، وهم أهل العالية الذين ذكروهم أبو عبيدة، ونسب الثانية (التصرف مع الضمائر) إلى غير أهل الحجاز، ولم يحدد من هم غيرهم، ويبدو أنه لا يريد بذلك توسيع دائرة النسبة لتشمل جميع القبائل غير أهل الحجاز كما قال ضاحي عبد الباقي³، وإنما يريد النحاس بغير أهل الحجاز تميماً وأهل نجد لأنهم غالباً ما يُذكرون في مقابل أهل الحجاز.

ويؤكد هذا أن سيبويه نسب اللغة الأولى إلى أهل الحجاز والثانية إلى بني تميم فقال: "وهلم في لغة أهل الحجاز كذلك، ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنتين والجميع والذكر والأنثى سواء... وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في (هلم) في لغة بني تميم لأنها عندهم بمنزلة رَدَّ ورُدَّا ورُدِّي وارتدُنن، كما نقول: هلم وهلمِّي وهلمُنن"⁴.

وكذلك نسبها كثير من العلماء إلى بني تميم فقال ابن جني: "من ذلك اختلاف أهل الحجاز وبني تميم في (هلم)، فأهل الحجاز يُجرونها مجرى صَمَّة وروَيْد، ونحو ذلك مما سُمِّي به الفعل، وألزم طريقاً واحداً. وبنو تميم يلحقونها علم التنثية

1 الأحراب، 18.

2 إعراب القرآن: ج2/628.

3 ينظر: لغة تميم: 489.

4 الكتاب: ج3/529.

والتأنيث والجمع ويُرَاعُونَ أصل ما كانت عليه (هَلْمٌ) ¹. وقال الأشموني: " وهكذا حكم (هَلْمٌ) عند بني تميم، فإنهم يقولون: هَلْمٌ، وهَلْمِي، وهَلْمًا، وهَلْمُوا، وهَلْمُنْ، فهي عندهم فعل لا اسم فعل، ويدلُّ على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هَلْمُنْ. ²

وقد فسر العلماء إلزام (هَلْمٌ) حالة واحدة في لغة أهل الحجاز، بأن أهل الحجاز لم يعتبروا أصل الكلمة وهو (ها) التثنية والفعل (هَلْمٌ)، ولذلك عدُّوا الكلمة اسماً فلم يلحقوا بها الضمائر، ولو اعتبر أهل الحجاز الأصل في هذه الكلمة لفكوا تضعيف الفعل (هَلْمٌ)، كما هي لغتهم مع ما يشبهه من الأفعال مثل: رُدٌّ ومُدٌّ. ففي لغتهم يقولون: ارُدُّ وامدُدُّ ³. وأما بنو تميم فقد اعتبروا الأصل في (هَلْمٌ) فعاملوها كأفعال المضعفة في لغتهم، وألحقوا بها الضمائر، ولذا قال الأشموني: "فهي عندهم فعل لا اسم فعل" ⁴.

فَعَلَّتْ (هَلْمٌ) اسم فعل في لغة أهل الحجاز، وفعلًا في لغة بني تميم، ولكن ابن يعيش نبه إلى فرق بينها وبين الأفعال في لغة تميم، وعدّها اسم فعل في اللغتين، فقال: " اعلم أن بني تميم وإن كانوا يجرونها مجرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدة الفعل، فهي عندهم أيضاً اسم فعل وليست مبقاة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم، والذي يدلُّ على ذلك أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف فمنهم من يتبع فيقول (رُدُّ بالضم وفرُّ بالكسر وعَضُّ بالفتح)، ومنهم من يكسر على كل حال فيقول (رُدُّ وفرُّ وعَضُّ)، ومنهم من يفتح على كل حال، ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من (هَلْمٌ) ليس أحد يكسرها ولا يضمها، فدلُّ ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسماً للفعل نحو: دونك ورؤيتك وعندك" ⁵.

1 الخصائص: ج1/168.

2 شرح الأشموني: ج2/490_491، وينظر: شرح المفصل: ج4/42، واللسان: مادة (هلم).

3 ينظر: شرح المفصل: ج4/42.

4 شرح الأشموني: ج2/491.

5 شرح المفصل: ج4/42_43.

فـ (هَلَمْ) اسم فعل في لغة أهل الحجاز لأنها تبقى على حالة واحدة ولا تلحق بها الضمائر، وهي اسم فعل كذلك في لغة بني تميم وإن ألحقت الضمائر بها؛ لأن بني تميم لم يعاملوا (هَلَمْ) معاملة الأفعال المضعفة الأخرى مثل (رُدُّ ومُدُّ وعَضُّ)، فلم يُسمع عنهم في ميم (هَلَمْ) ضمٌّ أو كسر. وقد ردَّ الشيخ خالد الأزهرى بأنَّ "التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية، والتزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير"¹.

ومما يؤكد فعلية (هَلَمْ) أنَّ بعضهم قد جاء منها بالمضارع، فقد جاء في اللسان: "وإذا قال الرجل للرجل (هَلَمْ)، فأراد أن يقول لا أفعل، قال: لا أهَلَمْ ولا أهَلَمْ ولا أهَلَمْ"². وجاء فيه كذلك: "وإذا قيل لك هَلَمْ إلى كذا وكذا، قلت: إلام أهَلَمْ، مفتوحة الألف والهاء، كأنك قلت إلام ألم: فتركت الهاء على ما كانت عليه"³. وبذا نرجح أن تكون (هَلَمْ) في لغة بني تميم فعلاً وليست اسم فعل كما قال ابن يعيش.

وأما نسبة هذه اللغة إلى بني تميم فقد أكدته المصادر، وإن كان بعضهم ينسبها إلى أهل نجد فلا تعارض في ذلك، "فتميم كانت تقيم بنجد بل كانت تُعد أكبر القبائل التي كانت تحلّ به وكثيراً ما كان يُنكر (نجد) ويُعنى به (تميم) وكذلك العكس"⁴، ونُسبت في اللسان عن الليث إلى بني سعد⁵، وهذا من قبيل التخصص، فبنو سعد الذين أرادهم هنا هم بنو سعد بن تميم، وليس سعد بن بكر⁶.

ونُسبت لغة أهل الحجاز (استعمال هَلَمْ بلفظ واحد للجميع) في المصباح المنير عن أبي زيد إلى عَقِيل وقيس⁷، فأما قيس فهي من القبائل الحجازية، وتكون

1 شرح التصريح على التوضيح: ج2/765، وينظر: لغة تميم: 490.

2 للسان: مادة (هلم).

3 المصدر نفسه، والمادة نفسها.

4 لغة تميم: 489.

5 للسان: مادة (هلم).

6 ينظر اللهجات العربية القديمة: 311، ولغة تميم: 489.

7 المصباح المنير: مادة (هلم).

النسبة إليها من قبيل التخصيص كما هي الحال في نسبة لغة تميم إلى بني سعد وهم من تميم. وأما عقيل فهي من القبائل العربية التي كانت تقيم شرقي نجد، فإما أن تكون قد استعملت لغة أهل الحجاز مع بعد المسافة بينهما، وهذا ما نرجحه، فقد وجدت هذه الحالة في اللهجات العربية، إذ شاعت لغة (أكلوني البراغيث) في بني الحارث بن كعب الذين يقيمون شمالي اليمن، وفي طيء التي تقيم شمالي الحجاز، وإما أن يكون أبو زيد قد أخطأ في نسبة هذه اللغة إلى عقيل وهو ما لا نميل إليه.

ب- اختلاف حركة بناء الآخر في (هيات وهيت وأف):

ذكر العلماء اختلافاً بين اللغات في الحركة التي يُبنى عليها كلٌّ من أسماء الأفعال الثلاثة (هيات، وهيت، وأف)، فقال الفراء في تفسير الآية ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾¹: " فإذا وقفت على (هيات) وقفت بالياء في كليهما لأن من العرب من يخفض التاء"². وقال النحاس في إعراب الآية نفسها: " قرئت على ثلاثة أوجه، قرأ أهل الحرمين وأهل الكوفة (هيات هيات) مفتوحة غير منونة إلا أبا جعفر فإنه قرأ (هيات هيات) مكسورة غير منونة، وقرأ عيسى بن عمر (هيات هيات) مكسورة منونة. فهذه ثلاثة [كذا والصواب ثلاث] إقرارات. قال أبو جعفر: ويجوز (هياتاً هياتاً) مفتوحة منونة. قال الكسائي: وناس من العرب كثير يقولون: (أيهات) يعني أنهم يبذلون من الهاء همزة، ويجوز فيها ما جاز في (هيات) من اللغات"³.

وقال الزجاج في تفسير الآية ﴿وَعَلَّتْ الْأَبْرَابَ وَعَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾⁴: " وفي (هَيْتَ لَكَ) لغات: يجوز هَيْتُ لَكَ، وهَيْتِ، وأجودها وأكثرها هَيْتَ - بفتح التاء -

1 المؤمنون، 36.

2 معاني القرآن: ج2/235.

3 إعراب القرآن: ج2/418.

4 يوسف، 23.

ورُويَ عن علي صلوات الله عليه: هَيْتَ لَكَ، فأما الفتح مع فتح التاء والهاء، فهو أكثر كلام العرب، قال الشاعر¹:

أبلغ أمير المؤمنين - أبا العراق - إذا أتيتنا
أن العراق وأهله عنقُ إليك فهيت هيتنا

أي: فأقبل وتعال. وحكى قطرب أنه أنشده بعض أهل الحجاز لطرفة بن العبد²:

ليس قومي بالأبعدين إذا ما قال داعٍ من العشيرة هيت
هم يحييون ذا هلم سِراعا كالأبائيل لا يُغادرُ بيت³

وقال الفراء في تفسير الآية ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُنْوَاقُ يُضَاهِيهِمَا﴾⁴: "قرأها عاصم بن أبي النجود والأعمش (أف). خفضاً بغير نون. وقرأ العوام (أف)، فالذين خفضوا ونوتوا ذهبوا إلى أنها صوت لا يُعرف معناه إلا بالنطق به فخفضوه كما تُخفض الأصوات. من ذلك قول العرب: سمعتُ طاقٍ طاقٍ لصوت للضرب، ويقولون: سمعتُ تغٍ تغٍ لصوت الضحك. والذين لم ينوتوا وخفضوا قالوا: أف على ثلاثة أحرف، وأكثر الأصوات إنما يكون على حرفين مثل صة ومثل تغ وممة، فبذلك الذي يُخفض وينون فيه لأنه متحرك الأول. ولسنا بمضطرين إلى حركة الثاني من الأدوات وأشباهاها فيُخفض، فخفض بالنون: وشبّهت (أف) بقولك (مدّ

1 لم يُنسب البيتان، وهما في علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ينظر: معاني القرآن للفراء: ج2/40، والخصائص: ج1/279، وشرح المفصل: ج4/32.

2 ديوانه: 143.

3 معاني القرآن وإعرابه: ج3/100.

4 الإمراء: 23.

ورُدُّ) إذ كانت على ثلاثة أحرف. ويدل على ذلك أن بعض العرب قد رفعها فيقول (أفُ لك). ومثله قول الراجز¹:

سألتها الوصلَ فقالت مضٌ وحركت لي رأسها بالنغضُ

كقول القائل (لا) يقولها بأضراسه، وقد قال بعض العرب: لا تقولنْ له أفًا ولا تَفًا يُجعل كالاسم فيصبيه الخفض والرفع والنصب².

فقد ذكر الفراء خمس لغات في (أف) هي: الكسر من غير تنوين، والكسر مع التنوين، والفتح من غير تنوين، والفتح مع التنوين، والضم من غير تنوين. وكذلك الأخفش ذكر هذه اللغات، وزاد لغة سادسة هي (أفِي)، فقال: "وقال بعضهم (أفِي) كأنه أضاف هذا القول إلى نفسه، فقال: أفِي هذا لكما"³. ثم زاد الزجاج لغة سابعة هي الضم بتنوين⁴.

وأما النحّاس فإنه لم يزد على هذه اللغات التي ذكرها العلماء المتقدمون شيئاً⁵، ولكنه أشار في حديثه عن اللغات في (أف) إلى قضية تتعلق بكيفية تعامل العلماء مع لغات العرب، فقال: "وزعم الأصمعي أنه لا يجوز إلا التنوين في مثل هذه الأشياء وأن ذا الرمة نحن في قوله⁶:

وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم وما بال تكليم الديار البلاقع

وكان الأصمعي مولعاً برّد اللغات للشاذة التي لا تكثر في كلام الفصحاء⁷.

1 الرجز بلا نسبة، ينظر: شرح المفصل: ج4/75-78، وهمع الهوامع: ج3/88، والذّرر اللوامع:

ج2/345، و تهذيب اللغة: مادة (مضض)، ولسان العرب: مادة (مضض)، وتاج العروس: مادة

(مضض) ومادة (نغض).

2 معاني القرآن: ج2/121.

3 معاني القرآن: ج2/388.

4 معاني القرآن وإعرايه: ج3/234، وينظر: البحر المحيط: ج6/25.

5 ينظر إعراب القرآن: ج2/237-238 و376-377.

6 ديوانه: ج2/778.

7 إعراب القرآن: ج2/238.

فالأصمعي يردُّ اللغات التي جاءت فيها أسماء الأفعال مثل (أفّ وأيه، ومه، وصه وغيرها) غير منونة، ويعدّها لغاتٍ شاذة. وكان مولعاً بردِّ هذه اللغات، ففي هذا بيان لمنهج الأصمعي في التعامل مع لغات العرب، وفيه تفسير لضياح بعض اللغات، إذ لم يلتفت إليها بعض العلماء، فعدوها شاذة.

فهذه لغات للعرب في أسماء الأفعال (هيهات، وهيت، وأفّ) ذكرها العلماء ولم ينسبوا أيّاً منها إلى قبيلة معينة، ولكن غيرهم من النحاة نسب بعض هذه اللغات، فأما (هيهات) فقد نسب الأشموني فتح التاء فيها إلى أهل الحجاز، ونسب كسر التاء إلى بني تميم¹، وكذلك الزمخشري نسب فتح التاء إلى أهل الحجاز، ولكنه نسب الكسر إلى تميم وأسد²، وذكر أنّ من العرب من يضمُّ التاء ومنهم من ينفون في الحالات الثلاث، ولم يعيّن هؤلاء العرب³.

وأما (هيت) فلم ينسبها النحاة وإنما فسّروا لاختلاف الحركات الثلاث التي بُنيت عليها في لغات العرب، ذلك أنّ أصل (هيت) السكون مثل (صنة)، ثم حُرِّكت للتخلص من التقاء الساكنين، "فمن فتح فطلباً للخفة لتقل الكسرة بعد الباء، كما قالوا أين وكيف، ومن ضمّ فإنه شَبَّهه بالغايات نحو (قبلُ وبعدُ) وذلك لأنّ معنى (هيت): دعائي لك، فهو في معنى الإضافة. واستعماله من غير إضافة كقطعه عن الإضافة فيبنى على الضمّ كبناء (قبلُ وبعدُ)، ومن كسر فقال (هيت) وهي أقلها، فكسر على أصل التقاء الساكنين ولم يبالِ التقل لقلّة استعمالها ونُدْرنتها في الكلام"⁴.

وأما (أفّ) ففيها لغات عدّة كما قدمنا، ولم ينسب العلماء هذه اللغات إلا ما ذكره الشيخ أحمد بن محمد الدميّاطي من نسبة الكسر بالتثوين وعدمه إلى أهل الحجاز والفتح إلى قيس⁵.

1 شرح الأشموني: ج2/486.

2 شرح المفصل: ج4/65، ومثل ذلك فعل أبو حيان في البحر المحيط: ج6/374.

3 المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

4 شرح المفصل: ج4/32.

5 إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: 283.

ويبدو أن الاختلاف في الحركة التي بُنيت عليها أسماء الأفعال هذه وغيرها من الأسماء التي اختلفت حركة بنائها بين لغات القبائل، دليل على مرحلة من التطور كانت تمرُّ بها هذه الكلمات في الحقبة التي سجّل النحاة خلالها اللغة، وهذا ما ذهب إليه نهاد الموسى في حديثه عن التداخل بين علامات البناء، إذ إن "كلمات كثيرة من المبنيات انتهت في الفصحى إلى حركة واحدة، وهي الحركة التي اختارها النحويون، ولكنها كانت، من خلال مسيرة مختلفة في طريق التغيير، قد انتهت في بعض القبائل إلى البناء على حركة أخرى، وقد سجّلها النحويون أيضاً ولكنها وقعت عندهم في منزلة ثانوية دنياً"¹.

ويمكن أن نتطرق هذه النظرية على جميع المبنيات التي ورد في بنائها أكثر من لغة للعرب، مثل (أمس وأمس) و (حيث وحيث). وسنناقش هذه المبنيات في القضايا التالية.

ج- القياس على أسماء الأفعال المنقولة عن الظروف:

ذكر هذه اللغة الفراء عند تفسير الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾²، فقال: "العرب تأمر من الصفات بعليك، وعندك، ودونك، وإليك. يقولون: إليك إيليك، يريدون: تأخرن، كما تقول: وراءك ورائك، فهذه الحروف كثيرة. وزعم الكسائي أنه سمع: بينكما البعير فخذاه، فأجاز ذلك في كل الصفات التي قد تُفرد، ولم يجزه في الباء ولا في الكاف. وسمع بعض العرب تقول: كما أنت زيداً، ومكانك زيداً. قال الفراء: وسمعت بعض بني سُلَيْم يقول في كلامه: كما أنتي، ومكانكي، يريد: انتظرنني في مكانك"³.

1 في تاريخ العربية: 126.

2 المائدة، 105.

3 معاني القرآن: ج1/322_323.

فالقاعدة عند جمهور النحاة أن ما سُمع من أسماء الأفعال منقولاً عن ظرف أوجار ومجرور نحو (إليك، ودونك، ووراءك، ومكانك) لا يقاس عليه غيره¹، وقد نقل الفراء في نصّه السابق عن الكسائي أنه سمع استعمال (بين) منقولاً إلى اسم الفعل، وأنه قد أجاز ذلك النقل في كل الظروف التي قد تُفرد، أي التي تكون على أكثر من حرف، فلم يُجزه في الباء أو الكاف لذلك. ولا أرى أن (بين) في الشاهد الذي سمعه الكسائي قد نُقل إلى اسم الفعل، وإنما هو (بين) الظرف، وقد استعمل ظرفاً وليس اسم فعل.

وكما رأينا لم ينسب الكسائي لغة الشاهد الذي سمعه إلى قبيلة معينة من العرب، ولم ينسبها النحاة بعده، لأنه هو الذي سمعها، فخالف النحاة في أنه أجاز القياس في نقل اسم الفعل من الظرف أو الجار والمجرور ما لم يُفرد.

وما ذكره الفراء من لغة بعض بني سُلَيْم هو أغرب ممّا سمعه الكسائي في (بين)، فقد سمع الفراء (كما أنتني ومكانكني) في معنى: انتظرني في مكانك. إذ لم يكتف أبناء هذه اللغة بأن نقلوا: كما أنت ومكانك إلى اسم فعل الأمر، بل أوغلوا في فعليتهما فألحقوا بهما ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية التي تختص بها الأفعال " وهذه مبالغة في إجراء هذه الظروف مجرى الفعل"².

فإذا نظرنا في هذه اللغة التي نسبها الفراء إلى بعض بني سُلَيْم وفي تصرف القبائل العربية في استعمال أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف أو الجار والمجرور، أمكننا أن نفترض أمرين: الأول: أن يكون الفراء قد سمع من العرب ما لم يسمعه غيره من العلماء، ويرجع هذا إلى سعة اطلاعه، ومعرفته بلغات العرب. والثاني: أن تكون هذه الأمثلة مصنوعة، يُراد بها إثبات معرفة بلغات العرب، وعلم لم يعلمه غيره من العلماء، وهذا يشير إلى قدرات عقلية قد بلغها العلماء في جانب التنظير للقواعد النحوية التي امتلكوا مادة وفيرة من شواهدا، فأخذوا يقيسون عليها ما لم ينته إلى أسماعهم.

1 ينظر: شرح الأشموني: ج2/487، وشرح المفصل: ج4/74.

2 شرح المفصل: ج4/74.

2- الظروف:

ذكر النحاة في الظروف قضيتين لهجيتين: الأولى: تتعلق باختلاف الحركة التي يُبنى عليها الظرف، والأخرى: تتعلق بحذف الظرف (بين) ونقل حركته.

أ- اختلاف الحركة التي يبنى عليها الظرف:

ذكر العلماء ثلاثة ظروف تختلف فيها حركة البناء باختلاف لغات العرب، وهذه الظروف هي (حيث، وأمس، وقبل، وبعد). فأما (حيث) فقال فيه الزجاج عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِنْهُمْ لَمَنْ حَيْثُ لَقُوا﴾¹: "ومن العرب من يقول: (من حيثُ خَرَجْتَ) فيفتح لالتقاء الساكنين، ومنهم من يقول (من حَوْتُ خَرَجْتَ). ولا تقرأ بهاتين اللغتين لأنهما لم يُقرأ بواحد منهما ولا هُما في جودة (حيثُ) المبنية على الضم². وهو يريد بقوله (يفتح لالتقاء الساكنين) أن (حيث) في الأصل ساكنة الآخر، فيلتي سكن الآخر مع سكن الياء قبلها، فتفتح للتخلص من التقاء الساكنين.

وقال النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا مَرَّغلاً حَيْثُ شِنُئْنَا﴾³: "(حيثُ) مبنية على الضم لأنها خالفت أخواتها من الظروف في أنها لا تضاف فأشبهت (قبل) و (بعد) إذا أُفردتا فضُمَّت. وحكى سيبويه: أن من العرب من يفتحها على كل حال. قال الكسائي: الضم لغة قيس وكنانة والفتح لغة بني تميم. قال الكسائي: وبنو أسد يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب. قال: ﴿سَنَسَلْنَاهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁴، ويضم ويُفتح ويقال: (حَوْتُ)⁵.

1 الأعراف، 27.

2 معاني القرآن وإعرابه: ج2/329.

3 البترة، 35.

4 الأعراف، 182 والقلم، 44.

5 إعراب القرآن: ج1/163.

ففي (حيث) لغات للعرب نكر الزجّاج منها البناء على الضم وهي اللغة المشهورة، والبناء على الفتح، ولغة بالواو مع تنوين الضمّ (حوث)، ولم ينسب أياً من هذه اللغات. وأظن أن الثالثة هي (حوث) بضمّة لا تنوين، لأنّ هذه اللغة لم يذكرها غيره من العلماء، بل نكروا (حوث) بالضمّة والفتحة. وقد نسبت لغة من يقول (حوث) بالواو إلى طييء وقيل إلى بني تميم¹. وأما النحاس فقد ذكر في (حيث) ثلاث لغات، ونقل نسبة كل منها إلى أهلها عن الكسائي، فالبناء على الضمّ لغة قيس وكنانة، والبناء على الفتح لغة بني تميم، وإعرابها بالحركات الثلاث لغة بني أسد. وقد نقل ابن منظور عن الكسائي ما يخصّص لغة البناء على الفتح في بطنين من بني تميم، فقال: "قال الكسائي: سمعت في بني تميم من بني يربوع وطهيّة من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع، فيقول (حيث التقينا)، و (من حيث لا يعلمون) ولا يُصيّبه الرفع في لغتهم"².

ونقل ابن منظور عن الكسائي كذلك تخصيص لغة الإعراب في بطنين من بني أسد، فقال: "قال [أي الكسائي]: وسمعت في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة، وفي بني ققعس كلّها يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، فيقول: من حيث لا يعلمون، وكان ذلك حيث التقينا"³. ويبدو أن هذا التخصيص ما هو إلا بسبب دقة الكسائي، إذ كان يتحرى الدقة والصدق في نسبة المادة التي سمعها إلى أهلها الذين سمع منهم، فيقول: سمعت من بني فلان ومن بني فلان، ولكنّ هذا لا يمنع أن تكون لغة البناء على الفتح لبني تميم كلهم، وأن تكون لغة الإعراب لبني أسد كلهم، وبهذا يكون كلُّ من البناء على الفتح والإعراب لغة،

1 ينظر: اللسان: مادة (حوث) ومادة (حيث) ومغني اللبيب: ج1/131، واللهجات العربية القديمة: 368

، وفي اللهجات العربية: 93.

2 اللسان: مادة (حيث).

3 المصدر نفسه، والمادة نفسها.

وليس اتجاهاً أو أسلوباً كما قال ضاحي عبد الباقي في البناء على الفتح: " هذا الاتجاه لم يصل إلى مرتبة اللغة، فهو لم ينتشر في داخل القبيلة بأسرها"¹.

وقد التفت ابن هشام إلى ما يمكن أن يكون لغة رابعة في حركة آخر (حيث)، وهي البناء على الكسر، فقال: " ومن العرب من يعرب (حيث)، وقراءة من قرأ (من حيث لا يعلمون) بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر"²، ولكن ابن هشام لم ينسب هذه اللغة ولم ينسبها غيره من العلماء.

ويمكن لنا أن نؤيد ما ذهب إليه نهاده موسى من أن لغة الإعراب تمثل طوراً سابقاً احتفظت به بنو أسد وقعس، واتجهت اللهجات الأخرى إلى اختصار الحركات، فبعضهم بناها على الفتح وبعضهم بناها على الكسر، وأكثرهم بناها على الضم، فأخذ النحاة بالأكثر فشاخ وانتشر³.

وأما (أمس) فقد ذكر الأخفش والنحاس أن فيها لغات، فقال الأخفش: "يقولون: ذهب أمس بما فيه⁴، ولقيته أمس يا فتى، فيكسرونه في كل موضع في بعض اللغات"⁵. وقال النحاس: " حكى سيبويه وغيره أن من العرب من يجري (أمس) مجرى ما لا ينصرف في موضع الرفع خاصة، وربما اضطر الشاعر ففعل هذا في الخفض والنصب كما قال⁶:

1 لغة تميم: 500.

2 مغني اللبيب: ج 1/131.

3 في تاريخ العربية: 125.

4 مثل عربي، ينظر: مجمع الأمثال: ج 2/5.

5 معاني القرآن ج 1/10-11.

6 الرجز بلا نسبة، ينظر: الكتاب: ج 3/284، والنوادر لأبي زيد: 57، وشرح المفصل: ج 4/106 و

107، وهمس الهوامع: ج 2/139، وشرح الأشموني: ج 2/537، وشرح قطر الندى: 17، ولسان

العرب: مادة (أمس)، وقد قال عبد السلام هارون في تحقيق الكتاب: " الشاهد من الخمسين، وهو

للعجاج"، ولم أجده في ديوان العجاج، وأما ما ذكره إميل يعقوب من نسبة هذا الرجز إلى غيلان

بن حريث الربعي، فهو خلط بين هذا الرجز ورجز غيلان الذي ذكر في الكتاب: ج 3/445:

قد قرّبت ساداتها للروائسا
والبكرات الفسج العظامينا

وليس هذا الرجز من ذلك.

لقد رأيتُ عجباً مُدَّ أَمَساً

فخفّض بمُدّاً فيما مضى واللغة الجيدة الرفع، وأجرى (أمس) في الخفض
مجراه في الرفع على اللغة الثانية¹.

وهما يتحدثان في هذين النصين عن اللغات في (أمس) إذ فيها لغتان
مشهورتان للعرب لم ينسبهما العالمان: الأولى تبنى فيها (أمس) على الكسر، وهي
لغة أهل الحجاز التي أشار إليها الأخفش في النصّ المتقدّم ولم ينسبها إلى أهل
الحجاز ونسبها سيبويه، فقال: "ألتري أنّ أهل الحجاز يكسرونه في كلّ
المواضع"².

وأما اللغة الثانية، وهي التي أشار إليها النحاس ولم ينسبها فهي لبني تميم،
وهم فريقان: فمنهم من يمنعها من الصرف في حالة الرفع، ويبنيها على الكسر في
حالتها في النصب والجر، وقد بيّن سيبويه هذا الوجه ونسبه إليهم بقوله: "واعلم أنّ
بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أَمَسٌ بما فيه، وما رأيتُهُ مُدَّ أَمَسٌ، فلا
يصرفون في الرفع... وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر"³.
ومن بني تميم من يُعرب (أمس) إعراب ما لا ينصرف في أحواله الثلاث⁴،
فيرفع بالضمّة وينصب ويجر بالفتحة.

وقد ذُكرت في (أمس) لغات أخرى للعرب، منها البناء على الفتح في أحواله
الثلاث، قال الزجاج: "ومن العرب من يبنيه على الفتح"⁵. ومنها أن يُعرب فيعامل
معاملة الأسماء المتمكنة، قال ابن يعيش: "وقد حكى بعضهم أنّ من العرب من

1 إعراب القرآن: ج2/548.

2 الكتاب: ج3/283، وينظر: شرح المفصل: ج4/106، وشرح الأسموني: ج2/536.

3 الكتاب: ج3/283، وينظر: للسان: مادة (أمس).

4 شرح الأسموني: ج2/536، وينظر: في تاريخ العربية: 116.

5 الجمل في النحو: 299، وجاء في للسان: مادة (أمس): (وربما بُني على الفتح).

يعتقد فيه التتكير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى الأسماء المتمكنة فيقول: (مضى أمس بما فيه) على التتكير وهو غريب في الاستعمال دون القياس¹.

ولعل تعدد هذه اللغات في (أمس) هو الذي دفع إبراهيم أنيس إلى القول إن "استقراء هذه الرواية قد اعتوره بعض النقص، وإن الحقيقة هي أن تميماً كانت تلتزم في الكلمة حالة واحدة هي (أمس) بضم السين²، وليست هذه النتيجة التي خلص إليها إبراهيم أنيس مبنية على أساس أو مقدمة سليمة؛ فهو لم يذكر رواية واحدة يستند عليها في ما ذهب إليه إلا عبارة "يقال لنا إن بني تميم يُعربون (أمس) وعليه فيجوز فيها (أمس)، ولكن الحجازيين يلتزمون فيها حالة واحدة هي (أمس)³. وهي ليست سليمة بناءً على ما نقلناه عن العلماء فيما تقدم، فبنو تميم لا يعربون (أمس) على الإطلاق كما قال، وإنما لهم لغتان في (أمس)، فمنهم من يرفعها بالضممة وبينها على الكسر في حالتي النصب والجر، ومنهم من يُعربها إعراب مالا ينصرف في الأحوال الثلاث. ولا ندري كيف انتقل بعد ذلك إلى القول إن الحقيقة أن تميماً كانت تلتزم حالة واحدة هي (أمس)؟ ويبدو أنه قد ذهب هذا المذهب بآثر مما جرى من بعض التقابل بين اللغات؛ فما دام أهل الحجاز يبنونها على الكسر، فقد استلزم، في نظره، أن تكون مبنية على الضم في لغة بني تميم.

وإذا كانت كثرة اللغات في (أمس) قد صارت مدعاة إلى التشكيك في اللغتين اللتين نسبتا إلى تميم، فإن تشييم رابين قد أكد وجود هذه اللغات، وإن لم يتمكن من تفسيرها بالرجوع إلى اللغات السامية، فقال: "ولا تسعفنا اللغات الشقيقة للعربية حيال الحركة في آخر الكلمات خاصة ويبدو أن الكلمة قد استعملت في أجزاء مختلفة من شبه الجزيرة العربية بنهايات ظرفية مختلفة"⁴.

1 شرح المفصل: ج4/107.

2 في اللهجات العربية: 94.

3 المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

4 اللهجات العربية القديمة: 298.

ويبدو أن التعليل المُقنع لتعدد اللغات في (أمس) هو ما ذهب إليه نهاد الموسى من أن هذه الحالات تشير إلى تطور ظاهرة الإعراب من ثلاث حركات (الإعراب الكامل) إلى حركتين (المنع من الصرف) ثم أحادية الحركة، وهي مرحلة البناء التي سادت في العربية المشتركة¹.

وأما الظرفان (قبل وبعد) فقد نقل الفراء في تفسير الآية ﴿لِلَّامْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾² لغة عن الكسائي في هذين الطرفين، فقال: "ترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: (لله الأمر من قبل ومن بعد)، كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه (قبل) و (بعد). وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرأها: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ يخفض (قبل) ويرفع (بعد) على ما نوى"³.

ونقل النحاس جملة هذا النص، إلا أنه جعل (قبل) منونةً مجرورةً فيما حكاه الكسائي عن بعض بني أسد، فقال في إعراب الآية نفسها: "ويقال: من قبل ومن بعد، وحكى الكسائي عن بعض بني أسد (لله الأمر من قبل ومن بعد) الأول مخفوض منون، والثاني مضموم بلا تنوين"⁴.

فقد يُنَوَّنُ كل من الطرفين بتنوين الكسر، وقد يُنَوَّن (قبل) بتنوين الكسر، ويُبْنَى (بعد) على الضم في لغة بني أسد، وهذا التنوين يشير إلى جعل الطرفين اسمين معربين، حيث لا تتوى الإضافة فيهما⁵.

ويبدو أن هذه اللغة لا تؤرِّخُ لمرحلة من مراحل الانتقال في حركات البناء من حركتين إلى حركة واحدة حسب، بل هي تشير كذلك إلى أن (قبل وبعد) عندما

1 في تاريخ العربية: 126.

2 الروم، 4.

3 معاني القرآن: ج2/320.

4 إعراب القرآن: ج2/578-579.

5 ينظر: شرح المفصل: ج4/88.

قُطِعَا عن الإضافة بُنْيَا على الضمّ في لغة للعرب، فوجدت هذه اللغة طريقها إلى العربية المشتركة، وبنيت القاعدة النحوية على هذه اللغة.

ومع وجود لغة البناء على الضم فقد وُجِدَتْ إلى جانبها لغة تجمع بين تنوين الكسر والبناء على الضم، ولكن لم يكن لهذه اللغة أن تدخل في تععيد الفصيحة، وهي لغة بني أسد كما نقل الفراء والنحاس عن الكسائي.

ب- حذف الظرف (بين) ونقل حركته:

نقل الفراء هذه اللغة عن الكسائي فقال في تفسير الآية «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْضُهُ فَوْقَ مَّا فَوْقَهَا»¹: قال الكسائي: سمعت أعرابياً ورأى الهلال فقال: الحمد لله ما إهلاكَ إلى سَرَارك. يريد ما بين إهلاكَ إلى سَرَارك؛ فجعلوا النصب الذي كان يكون في (بين) فيما بعده إذا سَقَطَتْ، لِيُعْلَمَ أَنْ مَعْنَى (بَيْنَ) مُرَاد. وحكى الكسائي عن بعض العرب: الشَّنُقُ² ما خمساً إلى خمسٍ وعشرين. يريد ما بين خمسٍ إلى خمسٍ وعشرين³.

لقد جعل الفراء حذف (بين) وجهاً يمكن أن يُفسَّرَ على وفقه قوله تعالى: (مثلاً ما بعوضةً فما فوقها)، أي أن يكون التقدير على هذا الوجه: مثلاً ما بين بعوضةٍ فما فوقها، ثم حذفت (بين). ونقلت حركتها إلى الاسم الذي بعدها. وقد نقل الفراء في نصّه الذي قدمناه شاهدين سمع الكسائي أحدهما من أعرابي، والآخر من بعض العرب، ولم ينسب للكسائي صاحبي الشاهدين، ولا هذه اللغة إلى قبيلة معينة، وكذلك الفراء لم ينسب هذه اللغة، ولم ينسبها غيرهما.

¹ البقرة، 26.

² الشَّنُقُ: ما لم تجب فيه الفريضة من الإبل، والأوقاصُ في البقر (المعنى من معاني الفراء: ج 23/1).

³ معاني القرآن: ج 23/1.

3- فتح لام الأمر ولام التعليل:

نسب الفراء فتح لام الأمر إلى بني سليم، وفتح لام التعليل إلى بني تميم،
نقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَقَرَطَافَةً مِنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ﴾¹: " كلُّ لام
أمرٍ إذا استؤنفت ولم يكن قبلها واو ولا فاء ولا ثم كسرت. فإذا كان معها شيء من
هذه الحروف سكنت. وقد تكسر مع الواو على الأصل. وإنما تخفيفها مع الواو
كتخفيفهم: (وهو) قال ذلك، (وهي) قالت ذلك. وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت
فيقولون: لَيْقُمُ زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة؛ كما نصبت تميم لام (كي)
إذا قالوا: جئتُ لَأَخْذَ حَقِّي ² .

ونقل الأخفش هاتين اللغتين عن العلماء، وقال إنه سمع فتح لام (كي) من
العرب، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ لِيَسْزُوا بِهِنَّ مِمَّا قَلِيلًا ﴾³: " وزعم يونس أن ناساً
من العرب يفتحون اللام التي في مكان (كي)، وأنشد هذا البيت فزعم أنه سمعه
مفتوحاً⁴:

يُؤمِرُنِي رِبِيعَةٌ كُلُّ يَوْمٍ
لَأَهْلِكَ وَأَقْتَتِي الدَّجَاجَا

وزعم خلف أنها لغة لبني العنبر، وأنه سمع رجلاً ينشد هذا البيت منهم
مفتوحاً⁵:

فَقُلْتُ لِكَلْبِييَ قُضَاعَةٌ إِنَّمَا
تَخَيَّرْتُ مَانِي أَهْلَ فُلْجٍ لَأَمْنَعَا

يريد من أهل فلج. وقد سمعت أنا ذلك من العرب، وذلك أن أصل اللام
الفتح، وإنما كسرت في الإضافة ليُفرق بينها وبين لام الابتداء⁶.

1 للنساء، 102.

2 معاني القرآن: ج1/285.

3 البقرة، 79.

4 البيت للنمر بن توبل، ديوانه: 47.

5 لم أعثر على قائل البيت.

6 معاني القرآن: ج1/122 - 123.

ففي هذا النص ينسب خلف فتح لام (كي) إلى بني العنبر، وخلف هذا هو خلف الأحمر، فقد نصَّ النحاس على أن خلف الأحمر هو الذي نسب هذه اللغة إلى بني العنبر، فقال: " قال يونس: وناس من العرب يفتحون لام (كي)، قال الأخفش: لأنَّ الفتح هو الأصل، قال خلف الأحمر: هي لغة بني العنبر"¹.
 وبهذا يبطل ما ذهب إليه عبد الأمير محمد أمين الورد في إعادة تحقيق كتاب معاني القرآن للأخفش من أن المراد بخلف هنا: أبو محرز خلف بن حيان النحوي المتوفى في حدود ثمانين ومئة².

ولا تتعارض نسبة هذه اللغة إلى بني العنبر عند خلف الأحمر، مع نسبتها إلى تميم عند الفراء؛ ذلك أن بني العنبر هم بطن من تميم، فيكون هذا من جهة تخصيص النسبة في بطن ما من القبيلة، لأنَّ اللغة قد تكون شائعة في هذا البطن أكثر من البطن الأخرى، أو أن خلف قد نسب اللغة إلى بني العنبر لأنه سمع الشاهد من رجل من بني العنبر، ولم يسمع من غيرهم.

وأما فتح لام الأمر، وهي اللغة التي نسبها الفراء إلى بني سليم، ثم أكد ابن هشام هذه النسبة³، فقد خطأً للزجاج هذه اللغة وقال: " وحكى الفراء أن لام الأمر قد فتحها بعض العرب في قولك: (ليجلس)، فقالوا: (لنجلس) ففتحوا، وهذا خطأ. لا يجوز فتح لام الأمر لئلاً تشبه لام التوكيد"⁴.

فالزجاج يخطيء لغةً وردت عن العرب، قد نصَّ الفراء على نسبتها إلى بني سليم، مستنداً في تخطئته إلى أن فتح لام الأمر يجعلها تشبه لام التوكيد، ومتى كان الشبه في الحركة مدعاة لتخطئة لغة من اللغات؟ أليس للسياق دور في التمييز بين لام الأمر ولام التوكيد؟ ثم إنَّ لام الأمر ولام التعليل مكسورتان في الفصيحة، ومع ذلك يُميز بينهما، فلماذا نُخطيء لغة فتح لام الأمر بحجة التباس هذه اللام بلام

1 إعراب القرآن: ج1/189.

2 معاني القرآن: ج1/304 (هامش رقم (5)).

3 مغني اللبيب: ج1/223.

4 معاني القرآن وإعرابه: ج2/98.

التوكيد؟ بل إن تخطئة لغة من اللغات حتى من وجهة النظر المعيارية التي كان كثير من النحاة يسيرون على هديها، هو أمرٌ غير صحيح؛ فهي لغة لم توافق اللغات التي بنوا القاعدة عليها، ولكنها مع ذلك لغة تكلم بها قوم من العرب لا نستطيع أن نقول إنها خاطئة إلا من جهة شذوذها عن القاعدة النحوية.

4- إسكان الضمائر (هو، وهي، والهاء):

الضميران (هو وهي) مبنيان على الفتح في اللغة الفصيحة، وقد ذكر النحاس لغة للعرب يسكن فيها آخر الضميرين، فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿هُرَّ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾¹: " (هو) مبتدأ، ومن العرب من يسكن الواو فمن أسكنها حذفها ههنا لالتقاء الساكنين"². وقال في إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا أَزْرَأُكَ مَا هِيَ﴾³: "جاء بالهاء لأن من العرب من يقول: (هي) بإسكان الياء فتثبت الهاء على لغة من حركها ليفرق بينها وبين لغة من أسكن، فإن وصلت لم يجر إثبات الهاء؛ لأن الحركة قد تثبت، والصواب أن يُوقف عليه، يتبع السواد ولا يلحن"⁴.

فقد ذكر النحاس في (هو وهي) لغتين هما الفتح والإسكان، وفيهما لغة ثالثة هي التضعيف والفتح، وقد قصر ابن يعيش لغتي الإسكان والتضعيف في (هو) على الضرورة الشعرية، فقال: "وربما جاء في الشعر سكونها وتضعيفها... والإسكان تخفيف والتضعيف لكرامية وقوع الواو طرفاً وقبلها ضمة"⁵.

وأما (هي) فقد ذكر ابن يعيش فيها اللغات الثلاث، ولم يقصر أيًا منها على الضرورة، لكنه قال إن الإسكان أضعف اللغات الثلاث، فقال: "فيها ثلاث لغات: (هي) بتخفيف الياء وفتحها لما ذكرناه من إرادة تقوية الاسم، و (هي) بتشديد الياء

1 الحشر، 22.

2 إعراب القرآن: ج3/405.

3 القارعة، 10.

4 إعراب القرآن: ج3/760.

5 شرح المفصل: ج3/96.

مبالغةً في التقوية وتصير على أبنية الظاهر، و (هي) بالإسكان تخفيفاً وهي أضعف لغاتها¹.

وقد نقل صاحب اللسان نسبة اللغات في (هي) عن الكسائي والحياني، فقال: "وقال [أي الكسائي]: (هي) لغة هَمْدَان ومن في تلك الناحية، قال: وغيرهم من العرب يخففها، وهو المُجْتَمَع عليه، فيقول: هي فعلت ذلك، قال الحياني: وحكي عن بعض بني أسد وقيس: (هي) فعلت ذلك، بإسكان الياء². فالتشديد مع الفتح (هي) لغة هَمْدَان وهي من قبائل اليمن ومن في ناحيتها، والإسكان (هي) لغة بني أسد وقيس، والتخفيف (هي) لغة غيرهم من العرب وهو الوجه الفصيح.

وأما (هو) فإن لغة التشديد والفتح هي الأصل كما قال الكسائي³، ولغة التخفيف مع الفتح لغة لبعض العرب ولم يُعَيَّنْ أهل هاتين اللغتين وحكى الكسائي عن بني أسد وتميم وقيس (هُوَ) فعل ذلك، بإسكان الواو⁴، فهذه اللغة الثالثة نسبتها الكسائي إلى أسد وتميم وقيس.

ومع أن لغة الفتح بدون تشديد (هو وهي) هي الوجه الذي عليه الفصيحة، واستبعدت اللغتان الأخريان (الفتح مع التشديد (هُوَ وَهِيَ)، والإسكان (هُوَ وَهِيَ)) من المستوى الفصيح، إلا أن اللهجات الحديثة تكاد تُجمع على استعمال هاتين اللغتين الأخيرتين، فيقول المتكلم: (هُوَ جَاءَ وَهِيَ جَاءَتْ)، وبعضهم يقول: (هُوَ وَهِيَ). وفي لهجات البدو المعاصرة يقولون: (هي جَاءَتْ وَهُوَ جَاءَ)، بالإسكان من غير تشديد.

هذا عن الضميرين (هو وهي)، وأما الضمير المتصل (هاء)، فهو مبني على الضمة مثل (منه وله وكتابه)، وعلى الكسرة إن سبق بالياء أو الكسرة مثل (إليه وعليه وكتابه)، وقد ذكر الفراء والأخفش لغة للعرب يُسَكَّنُ فيها هذا الضمير،

1 المصدر نفسه: ج/97-98.

2 لسان العرب: مادة (هيا).

3 المصدر نفسه: مادة (ها).

4 المصدر نفسه، والمادة نفسها.

فقال القراء في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاكَ ﴾¹: "الإرجاء تأخير الأمر، وقد جَزَمَ الهاء حمزة والأعشى. وهي لغة للعرب: يقفون على الهاء المكنية عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها؛ أنشدني بعضهم²:

أنحى عليّ الدهرُ رجلاً ويذا يُقسم لا يُصلحُ إلا أفسداً
فِيُصلحُ اليومَ وَيُفسدُهُ غداً³

وقال الأخفش في تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾⁴: "قد قرأ بعض القراء (فيه هُدًى) فأدغم الهاء الأولى في هاء (هدى) لأنهما التفتتا وهما مثلان. وزعموا أنّ من العرب من يؤنثُ (الهدى)، ومنهم من يسكن هاء الإضمار للمذكر. قال الشاعر⁵:

فظلتُ لدى البيتِ العتيقِ أُخيلُهُ ومطوايَ مُشتاقانِ لهُ أرقانِ

وهذا في لغة أزد السّراة - زعموا - كثير⁶.

فهذه اللغة نسبها الأخفش إلى أزد السّراة، ونقلها عنه أيضاً ابن جني في الخصائص⁷، لكنّ الكسائي، فيما نقل عنه أبو حيان، قصر نسبتها على أعراب بني عَقِيل وبني كلاب، وجعل ما جاء من هذه اللغة عند غيرهم من الضرورة الشعرية، قال أبو حيان: "إنّ اختلاس الضمة والكسرة بعد متحرك لغة حكاها الكسائي عن

1 الأعراف، 111.

2 لم أعثر على القائل.

3 معاني القرآن: ج/1/388.

4 البقرة، 2.

5 مطوُّ الرجل صاحبه ونظيره، وهي لغة مروية (ينظر للسان: مادة مطى)، والبيت ينسب لرجل من أزد السّراة هو يعلى بن الأحول الأزديّ يصف فيه برقاً، ينظر: الخصائص: ج/1/128، ولللسان: مادة (مطا).

6 معاني القرآن: ج/1/26.

7 ينظر: الخصائص: ج/1/128.

بنبي عقيل وبني كلاب، قال الكسائي: سمعت أعراب كلاب وعقيل يقولون: ﴿إِنَّ
الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾¹ ولرؤية لكنود بغير تمام، وله مال وله مال، وغير بني كلاب
وبني عقيل لا يوجد في كلامهم اختلاس، ولا سكون في (له) وشبهه إلا في
ضرورة².

ويبدو أن مصطلح الاختلاس الذي استخدمه الكسائي مع هذه اللغة يعبر عن
واقعهما كما نطق بها أصحابها أكثر من مصطلح الإسكان؛ ذلك أن الكسائي كان
دقيقاً حين نسب اللغة إلى أعراب بني عقيل وبني كلاب، إذ الاختلاس مرده إلى
السرعة في النطق، الذي هو ملمح بدوي³ يتناسب مع نسبة هذه اللغة إلى الأعراب
من بني عقيل وبني كلاب. فما ظنه النحاة إسكاناً للهاء إنما هو اختلاس الحركة
الذي بدا لهم سكوناً. وأما قول الكسائي إن غير بني كلاب وبني عقيل لا يوجد في
كلامهم اختلاس، ولا سكون في (له) وشبهه إلا في ضرورة، فينقضه ما ذكره
الأخفش من نسبة هذه اللغة إلى أزد السراة، ثم إن الاختلاس ليس مقصوراً على
بني كلاب وبني عقيل، فهو موجود فيهم وفي غيرهم. وبناءً على ما تقدم نرجح
نسبة هذه اللغة إلى أزد السراة وإلى بني عقيل وبني كلاب، مع احتمال وجودها
مظهراً من مظاهر الاختلاس في غير هذه القبائل.

5- المصدر المعرف بـ (ال) الواقع في ابتداء الكلام بين الحركات الثلاث:

المصدر المعرف بـ (ال) الذي يقع في ابتداء الكلام مثل (الحمد لله) يكون
مبتدأً مرفوعاً والجار والمجرور خبره، وقد ذكر الأخفش والزجاج في هذا المصدر
لغتين أخريين هما النصب على المصدر، والبناء على الكسر، قال الأخفش في
تفسير قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁴: "وبعض العرب يقول: ﴿الحمد لله﴾

1 العاديات، 6.

2 البحر المحيط: ج/3/77.

3 ينظر: في اللهجات العربية: 132.

4 الفاتحة، 1.

فينصب على المصدر، وذلك أن أصل الكلام عنده على قوله (حَمْدًا لله)، يجعله بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه جعله مكان (أحمد)، ونصبه على (أحمد)، حتى كأنه قال: أحمدُ حَمْدًا، ثم أدخل الألف واللام على هذه. وقد قال بعض العرب: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) فكسره، وذلك أنه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمتكئة¹.

وقال الزجاج في تفسير الآية نفسها: "وقد روي عن قوم من العرب: (الْحَمْدُ لله) و (الْحَمْدُ لِلَّهِ)، وهذه لغة مَنْ لا يَلْتَفَتُ إليه ولا يَتَسَاغَلُ بالرواية عنه"².

ولم ينسب العالمان هاتين اللغتين ولا لغة الرفع التي هي الوجه في الفصيحة، فأما لغة النصب على المصدر فقد نسبها سيبويه إلى عامّة بني تميم وناسٍ كثير من العرب³. ولم ينسب لغة الرفع (الحمد لله)، أو البناء على الكسر (الحمد لله).

ونميل إلى ما ذهب إليه نهاد الموسى في لغة الرفع ولغة النصب من أن " التركيب واحد غير مختلف، والمعنى النحوي للمرفوع والمنصوب واحد غير مختلف إلا في أن تميم انتهت إلى النصب وانتهى غيرها إلى الرفع وأصبح هذا موضعاً نحوياً واحداً تتعاوره حركتان"⁴. فاختلفت الحركة ليس لاختلاف المعنى النحوي، وإنما هو تركيب واحد. فبعض العرب ينصب (الحمد) وبعضهم يرفعه، وليس قول النحاة إنه مبتدأ إن كان مرفوعاً، ومصدر نائب عن فعله إن كان منصوباً إلا من تأويلهم للغات العرب على وفق القواعد النحوية.

وأما لغة البناء على الكسر فهي من تأثير كسرة لام الجر في (الله) بحركة الإعراب في (الحمد) أي تأثير رجعي، فقد كُسرَت (الحمد) لتمائل المكسور بعدها، وهذه قراءة الحسن وزيد بن علي⁵. وهي، وإن قرئت بكسر الدال تأثراً بالمكسور بعدها، فلا أرى أنها بُنيت على الكسر في هذه اللغة، وإنما هي لغة تطرأ فيها كسرة

1 معاني القرآن: ج 1/ 9.

2 معاني القرآن وإعرابه: ج 1/ 45.

3 للكتاب: ج 1/ 329.

4 في تاريخ العربية: 139-140.

5 البحر المحيط: ج 1/ 131.

السدال في (الحمد) متأثراً بما بعدها من الكسر، ولذا لا نتوقع أن يبني أهل هذه اللغة (الحمد) على الكسر في نحو قولنا (الحمد لك، أوله)، فالقضية قضية مجاورة وتأثير في النطق وليست من " جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمتمكنة"¹، إذ لا وجه لجعل كلمة (الحمد) مبنية على الكسر مثل: هؤلاء و أولاء كما مثل الأخفش².

خلاصة الفصل الثاني:

خلص هذا الفصل إلى النتائج الآتية:

1- أن ما ذهب إليه بعض العلماء من أن بعض اللهجات العربية القديمة قد خلا من الإعراب، هو من الوهم في تفسير ما ورد عن العلماء القدماء من أن بعض العرب يختلس الإعراب ولا يتقيد فيه، فظنوا هذا الاختلاس إسكاناً، وإنما هو مظهر من التخفف والإسراع في النطق.

وأما ما نقله السيوطي في ما رواه ابن مالك عن أبي عمرو من أن إسكان أواخر الكلمات هو لغة تميم، فهذا يدفعه كثرة الاختلاف بين تميم وغيرها في الإعراب والبناء، ولو كانت تميم تسكن أواخر الكلمات ما وقع هذا الاختلاف. كما أن تميم قبيلة بدوية ربما كانت كثيرة الاختلاس والتخفف فظن ذلك إسكاناً.

2- أن بعض القبائل العربية يمنع أسماء من الصرف، وبعضها يصرف هذه الأسماء. وبناءً على ما ذكره برجسترسر من أن اللغة العربية قد ابتدعت مسألة المنع من الصرف لبعض الأسماء، فإن البحث يرجح أن يكون هذا الأمر هو السبب في أن بعض القبائل يمنع وبعضها يصرف، ذلك أن الذين يمنعون من الصرف هم الذين مالوا إلى الابتداع والتجديد، وغيرهم كان محافظاً على موروثهم من الصرف.

3- أن إبقاء حرف العلة في آخر المعتل المجزوم هو لغة للعرب ذكرها العلماء، ولم يعينوا القبائل التي تتحدث بها، وأيد البحث رأي بعض العلماء القدماء

1 معاني القرآن للأخفش: ج 1/9.

2 ينظر: المصدر نفسه: ج 1/10.

في أن هذا المظهر اللهجي وُجد بسبب من إشباع الحركات، وليس لأنهم يجزمون المعتل كالصحيح بإسكان الآخر كما ذهب علماء آخرون.

4- أن في الاسم المنقوص لغتين: الأولى: حذف الفتحة في حالة النصب، وعالّت هذه اللغة بميل المتكلمين إلى معاملة المنقوص في حالة النصب كما يعاملونه في حالتي الرفع والجر طرداً للباب على وتيرة واحدة. والثانية: الوقف بالياء على المنقوص الذي حُذفت ياءه في حالتي الرفع والجر، وكلتا اللغتين وصفها العلماء بالقلّة، ومع ذلك فهما الشائعتان في اللهجات العربية الحديثة.

5- أن إعراب الملحق بجمع المذكر السالم بالحركات هو لغة لكثير من قبائل أسد وتميم وعامر، وأنّ هذه اللغة، وإن لم تكن الفصحى، هي تعبير عن حسّ لغوي مرفه لدى أبناء هذه القبائل؛ إذ إنّ اللغة الفصحى قد بُنيت على ما كان في الأصل توهماً بإلحاق الأسماء (سنيين وعضيين وأمثالهما) بجمع المذكر السالم في إعرابها. وأكد البحث في هذا الباب كذلك أنّ إعراب (الذين) إعراب جمع المذكر السالم هو لغة قد بُنيت على التوهّم وشاعت في عدد من القبائل العربية هي: كنانة وهذيل وطيبىء وقد تكون لعقيل أيضاً.

6- أن في المنادى المرخم لغتين: لغة من ينتظر وهي الأكثر ويبقى فيها المنادى المرخم على حركة آخره قبل الحذف، ولغة من لا ينتظر وهي أقل من الأولى، ويُجعل ما بقي بعد الترخيم اسماً بمنزلة الأسماء التي لم يحذف منها شيء، فيُنسب على الضم. ولم ينسب العلماء هاتين اللغتين إلى القبائل العربية التي تتحدث بهما.

7- أن إلزام المثنى الألف في أحواله كلها لغة قد عُزيت لعدد من القبائل العربية هي: كنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وبتون من ربيعة ويكر بن وائل وزبيد وختعم وهمدان وفزارة وعُدرة. وقد فسر العلماء هذه اللغة بميل أهلها إلى التخلّص من الياء المفتوح ما قبلها، وبعضهم فسرها بالقياس الخاطيء للمنصوب والمجرور على المرفوع، نكنّ قلب بعض القبائل كل ياء قبلها

فتح ألفاً مثل (علاك وإلاك) في (عليك وإليك)، يشير إلى أن رغبة المتكلمين في التخلُّص من الياء المفتوح ما قبلها هو التفسير لهذه اللغة.

8- أن تشديد نون المثني من الموصولات وأسماء الإشارة هو لغة تميم وقيس، وقد فسّر النحاة هذا التشديد بأنه عوض عن الياء أو الألف المحذوفة من هذه الأسماء عند التنثية.

9- أن إلزام (هلم) حالة واحدة هو لغة أهل الحجاز وقيس وعقيل، وتصرفها مع الضمائر هو لغة بني تميم. وهي اسم فعل في لغة أهل الحجاز وقيس وعقيل، وفعل في لغة تميم، وإن كان ابن يعيش قد عدّها اسم فعل في اللغتين.

10- أن أسماء الأفعال (هيهات، وأف، وهيت) قد اختلفت الحركة التي بُنيت عليها بسبب اختلاف لغات القبائل، فقد نُسب فتح اللّاء في (هيهات) إلى أهل الحجاز، ونُسب الكسر إلى تميم وأسد، مع وجود لغات أخرى في حركة بناء الآخر لم تُنسب. وكذا (أف) إذ نُسب الكسر بالتثوين وعدمه إلى أهل الحجاز، ونُسب الفتح إلى قيس، ولم تُنسب لغات أخرى فيها. وأما (هيت) ففي الحركة التي بُنيت عليها لغات لم يُنسب أيُّ منها.

وأيد البحث أن يكون هذا الاختلاف دليلاً على مرحلة من التطور كانت تمر بها هذه الكلمات في الحقبة التي سجّل النحاة خلالها اللغة.

11- أن نَقَلَ (بين) و (كما أنت) و (مكان) إلى أسماء الأفعال، واستعمالها استعمال اسم فعل الأمر هو مما سمعه الكسائي ولم ينسبه، وقد أوغل بعض بني سُلَيْم الذين سمع الفراء منهم (مكانكني وكما أنتني) في فعلية هذه الأسماء فألحقوا ياء المتكلم ونون الوقاية فيها. وقد تكون هذه الأمثلة من صنعة النحاة ولم ينطق بها العرب.

12- أن في (حيث) لغات للعرب، هي (حيثُ) بالبناء على الضم وهي لغة قيس وكنانة، والبناء على الفتح (حيثَ) وهي لغة تميم، وإعرابها بالحركات وهي لغة أسد، والبناء على الكسر نكرها ابن هشام ولم ينسبها.

وفي (حيث) لغة بالواو (حوث) وهي لغة طَيِّء وقيل لغة تميم. وأيد البحث رأي نهاد موسى في أن لغة الإعراب تمثل طوراً سابقاً احتفظت به بنو أسد وقعبس. واتجهت اللهجات الأخرى إلى اختصار الحركات، فأخذ النحاة بالأكثر فشاخ وانتشر.

13- أن في (أمس) لغات للعرب، نسب العلماء شيئاً منها ولم ينسبوا شيئاً آخر، فمما نسبوه: البناء على الكسر وهي لغة أهل الحجاز، والبناء على الكسر في حالتي النصب والجر مع المنع من الصرف في حالة الرفع وهي لغة لفريق من بني تميم، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث وهي لغة الفريق الآخر من بني تميم، ومما لم ينسبه العلماء: لغة البناء على الفتح، ولغة الإعراب والصرف كالأسماء المتمكنة. وأيد الباحث أن في هذه اللغات إشارة إلى تطور ظاهرة الإعراب من حركات ثلاث (الإعراب الكامل) إلى حركتين (المنع من الصرف) ثم أحادية الحركة (البناء) وهي التي سادت في العربية المشتركة.

14- أن في الظرفين المقطوعين عن الإضافة (قبل وبعد) ثلاث لغات للعرب هي: تنوين الكسر (قبل وبعد)، والبناء على الضم، وهي اللغة المشهورة التي بنيت عليها الفصيحة، ولم تنسب هاتان اللغتان، واللغة الثالثة تجمع بين تنوين الكسر في (قبل) والبناء على الضم في (بعد) وقد نسبت إلى بني أسد.

15- أن الظرف (بين) قد يُحذف وتُنقل حركته إلى الاسم الذي بعده في نحو الشاهد الذي سمعه الكسائي من أعرابي عندما رأى الهلال: (الحمدُ لله ما إهلاكَ إلى سرارك)، وهي لغة للعرب لم ينسبها الكسائي ولا الفراء الذي نقلها عنه، ولم ينسبها غيرهما من العلماء.

16- أن فتح لام التعليل هو لغة للعرب نسبها الفراء إلى بني تميم، ونسبها خلف الأحمر إلى بني العنبر، ولا تعارض في هاتين النسبتين، لأن بني العنبر هم بطن من تميم.

17- أن فتح لام الأمر هو لغة للعرب نسبها الفراء إلى بني سُلَيْم، وأكد ابن هشام هذه النسبة، ولا وجه لتخطئة الزجاج هذه اللغة بحجة التباسها، مع الفتح، بلام

التوكيد؛ إذ إن اللغة لا تُخطأ أصلاً، ثم إن شبه الحركة بين الحروف لا يُسوِّغ تخطئة لغة من اللغات.

18- أن في الضمير (هو) ثلاث لغات هي: (هُوَ) بالتخفيف مع الفتح، و (هُوَ) بالتضعيف مع الفتح، ولم تُنسب هاتان اللغتان، و (هُوَ) بالإسكان، وقد نُسبت إلى أسد وتميم وقيس.

وأن في الضمير (هي) ثلاث لغات أيضاً هي: (هِيَ) بالتضعيف مع الفتح وقد نُسبت إلى همدان، و (هِيَ) بالإسكان وقد نُسبت إلى أسد وقيس، و (هِيَ) بالفتح والتخفيف ولم تُنسب. ومع أن لغة التخفيف و الفتح هي الوجه الفصيح فيهما، إلا أن اللهجات الحديثة تكاد تُجمع على استعمال اللغتين الأخيرين.

19- أن إسكان الضمير المتصل (الهاء) هو لغة للعرب نُسبت إلى أزد السراة، وإلى أعراب بني عَقِيل وبني كلاب، ورجَّح البحث أن تكون هذه اللغة اختلاسا للحركة كما وصفها الكسائي، وليست إسكاناً خالصاً.

20- أن في المصدر المعرف بـ (ال) الواقع في ابتداء الكلام لغتين هما: النصب والرفع، وقد نسب سيبويه لغة النصب إلى عامة تميم وناس كثير من العرب، ولم تُنسب لغة الرفع. وأما ما ذُكر من أن البناء على الكسر لغة للعرب، فرجح البحث أنه تأثر بكسرة اللام التي تلتها في (الحمد لله)، وليس لغة للعرب.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثالث

قضايا الأدوات

قضايا الأدوات

يتناول هذا الفصل قضايا الاختلافات بين لغات القبائل في باب الأدوات مثل حروف الجر، وحروف الجزم و (أم) وغيرها، ولايستقصي الفصل جميع الأدوات النحوية، إنما هو معنيٌّ بالأدوات التي ذكر العلماء مؤلفو كتب إعراب القرآن ومعانيه الاختلافات النحوية بين لغات القبائل فيها.

ومع أن البحث في لغات القبائل العربية يكشف عن وجوه قد تكون غامضة في التراكيب النحوية العربية عامة، إلا أنني في مبحث الأدوات أرى هذه المزية تتجلى كاشفة عن وجوه من جماليات اللغة حال تفرقها على السنة القبائل المتكلمة بها، وحال ائتلاف هذه اللغات وما نتج عن ذلك من انتخاب لغة مشتركة؛ ومن أمثلة ما يتكشف في مبحث الأدوات: أن تكون بعض الأفعال تُعدى بحرف من حروف الجر في لغة لبعض العرب، وتُعدى الأفعال نفسها بحرف آخر في لغة أخرى، ثم انتخب أحد الاستعمالين ليكون الوجه في المشتركة، فلا تضمين ولا استعمال لحرف في موضع آخر كما قال النحاة.

وتالياً قضايا الاختلاف في الأدوات:

1- استعمال حروف الجر:

يراد بهذه المسألة ما عُرف عند النحاة باستعمال حروف الجر بعضها موضع بعض، أو للتناوب بين حروف الجر، وهو ما فصل العلماء القول فيه بين مانع لهذا التناوب، ومؤيد له¹.

¹ يُنظر في تفصيل هذه المسألة: د. محمد حسن عواد: تناوب حروف الجر في لغة القرآن و د. أحمد عبد الستار الجوراني: بحث (حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر)، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد (32)، تشرين الأول 1981، ص 149 وما بعدها، ود. محيي الدين رمضان: بحث (تفسير أوجه استعمال حروف الجر)، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد (40)، 1989، ص 255 وما بعدها.

وسأعرض في بداية هذه المسألة ما جاء في كتب إعراب القرآن ومعانيه من اللغات في استعمال حروف الجر، فالفراء يقول في تفسير الآية: ﴿فَرَكُوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَنْوَاهِمِ﴾¹: "وقد وجدنا من العرب من يجعل (في) موضع الباء فيقول: أدخلك الله بالجنة، يريد: في الجنة². قال: وأنشدني بعضهم³:

وأرغب فيها عن لقيط ورهطه
ولكنني عن سننيس لست أرغبُ

فقال: أرغب فيها يعني بنتاً له. أي أرغب بها عن لقيط⁴.

وذكر الفراء في موضع آخر استعمال (في) موضع الباء، ونسبه إلى طيء، فقال: "وقد تجوز في لغة الطائيين لأنهم يقولون: رغبت فيك، يريدون: رغبت بك"⁵ وأنشد البيت الذي أنشده في النص السابق.

ويقول الأخفش: "وزعم يونس أن العرب تقول: نزلت في أبيك، تريد: عليه، ونقول: ظفرت عليه، أي: به، ورضيت عليه، أي: عنه. قال الشاعر⁶:

إذا رضيت عليّ بنو قشيرٍ
لعمزُ الله أعجبنى رضاها"⁷

ويقول النحاس: "وقد ذكرنا أن لغة بني كعب بن ربيعة: رضي الله عليك أي عنك"⁸. ويقول في موضع آخر: "ولغة شاذة (سخرت به) بالباء"⁹.

¹ إبراهيم، 9.

² هذا المثال لا ينطبق على اللغة التي ذكرها الفراء، فهو شاهد على وضع الباء موضع (في).

³ البيت بلا نسبة، ينظر: لسان العرب: مادتي (نراً) و (فيا).

⁴ معاني القرآن: ج 2 / 70.

⁵ المصدر نفسه: ج 2 / 223.

⁶ الإنصاف: ج 2 / 630، ومغني اللبيب: ج 1 / 143، وج 2 / 677، وشرح الأشموني: ج 2 / 294،

والخصائص: ج 2 / 311، و 389، وشرح ابن عقيل: ج 2 / 25.

⁷ معاني القرآن: ج 1 / 46.

⁸ إعراب القرآن: ج 3 / 265.

⁹ المصدر نفسه: ج 2 / 742.

هذه هي النصوص التي ذكرت لغات العرب في استعمال حروف الجر، وهي تشير إلى أن حرف الجر في لغة من اللغات قد استعمل في موضع حرف آخر، كالذي ذكره القراء من أن بعض العرب يجعل (في) موضع (الباء) في النصّ الأول، ثم نسب ذلك إلى طييء في النصّ الثاني. والذي نكره الأخفش عن يونس من أن بعض العرب يجعل (في) موضع (على) مع الفعل (نزل)، و (على) موضع (الباء) مع الفعل (ظفر)، و (على) موضع (عن) مع الفعل (رضي)، والذي ذكره النحاس من أن لغة كعب بن ربيعة استعمال (على) موضع (عن) مع الفعل (رضي)، وأن لغة شاذة تُستعمل فيها (الباء) موضع (من) مع الفعل (سخر).

ويتضح من النصوص أن أصحابها العلماء يسيرون في ركب النحاة، وهم منهم، بالقول إن حروف الجرّ قد استعمل بعضها موضع بعض، فلا يخرجون في ذلك عن القول بتناوب حروف الجرّ، ولكنهم مع ذلك يشيرون إلى أن استعمال حرف موضع آخر هو لغة لقوم من العرب كطييء الذين ذكرهم القراء، أو بني كعب بن ربيعة الذين ذكرهم النحاس.

فالأمر كما أرى في استعمال حروف الجر يرجع في قسم منه إلى لغات القبائل العربية، إذ يتعدى الفعل بحرف في بعض اللغات ويتعدى بآخر في لغات أخرى، ثم يشيع استعمال من الاستعمالين، و " الشيوغ يصبح علامة من العلامات البارزة المميزة " ¹، مما حدا بالنحاة عند سماع الاستعمال الآخر إلى القول بأن الحرف فيه قد استعمل في موضع الحرف الموجود في الاستعمال الشائع.

ومما يؤكد ذلك ما ذهب إليه إبراهيم السامرائي بقوله: " إن هذه الظاهرة اللغوية لتشير إلى أن اللغة العربية في عصر القرآن ما زالت تحتفظ بمظاهر لغوية تشير إلى المراحل التي انسلخت من عمر هذه اللغة. تلك المراحل التي كان منها عدم استقرار استعمال هذه الأدوات، ثم إنها أخذت طريقها نحو التوحد والانسجام والخلوص إلى ما يشبه الاستعمالات الثابتة التي بدأت تتضح في الاستعمال " ².

¹ إبراهيم السامرائي: مقدمة في تاريخ العربية: 19.

² المصدر نفسه: 19.

فما سمّاه السامرائي (عدم استقرار استعمال هذه الأدوات) هو ما أرى أنه استعمالها عند قوم بخلاف ما يستعمله آخرون، وليس (التوحد والانسجام) إلا أخذ الاستعمال الشائع وإهمال غيره، مما حمل النحاة على القول إن هذا الحرف (في الاستعمال المهمل) قد استعمل في موضع حرف في الاستعمال الشائع.

وبهذا نستطيع أن نفسر جانباً من قول النحاة بتناوب حروف الجر، أو قولهم بالتضمين، إذ لم يستطع القائلون بنفي التناوب أو التضمين التخلص مما يشبه التضمين في قولهم: "والذي نراه أن (رضي) فعل متعدّ تارة، وفعل لازم تارة أخرى، فهو لازم إذا تعدى بعلى، لأنّ معناه عطف، أو أقبل، وهو متعدّ إذا تعدى بعن أو بالباء أو من أو اللام"¹.

فماذا يعني القول بأنه لازم إذا تعدى بـ (على) لأنّ معناه عطف أو أقبل؟ ليس ذلك تضميناً للفعل (رضي) معنى الفعل عطف أو الفعل أقبل؟ بل إن ابن هشام قد استخدم مصطلح التضمين في هذا الموضع نفسه، فقال: "ويحتمل أن (رضي) ضمّن معنى (عطف)"².

ولكن قولنا إن الفعل (رضي) قد استعمل معه حرف الجر (على) في لغة قوم، واستعمل معه حرف الجر (عن) أو غيره في لغة آخرين، قد يكون تفسيراً مناسباً في ضوء ما ورد عن علمائنا من الاستعمالات اللهجية المختلفة.

2- الجزم بالأنوات (إذا، ولن، ولا التي يصلح قبلها كي):

أ- الجزم بـ (إذا):

تحدّث الفراء عن أنّ من العرب من يجزم بـ (إذا)، وجاء ذلك عند تفسير الآية: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾³ فقال: "من العرب من يجزم بـ (إذا)، فيقول: إذا تقمّ أقم، أنشدني بعضهم"⁴.

¹ تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 66.

² مغني اللبيب: ج 1/ 143، وينظر: ج 2/ 677.

³ المنافقون، 4.

⁴ لم أعثر على القائل.

وإذا نطوِغَ أمرَ سادتنا لا يثنا جينٌ ولا بخلُ
وقال آخر¹:

واستغنٍ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى وإذا تُصِبَكَ خِصاصةٌ فتجملِ

وأكثر الكلام فيها الرفع؛ لأنها تكون في مذهب الصفة، ألا ترى أنك تقول:
الرُّطْبُ إذا اشتدَّ الحر، تريد في ذلك الوقت. فلما كانت في موضع صفة كانت صلة
للفعل الذي يكون قبلها، أو بعد الذي يليها، كذلك قال الشاعر²:
وإذا تكونُ شديدةٌ أدعى لها وإذا يحاسُ الحيسُ يدعى جُنْدُبُ³.

فالجزم بـ (إذا) لغة لقوم من العرب لم يُعيّنهم الفراء، وإنما اكتفى بالإشارة
إلى أن (من العرب من يجزم بـ (إذا)) وتبين من نصّه أيضاً، أنّ الجزم بـ (إذا)
لغة لفئة قليلة أو غير مشهورة من العرب، وذلك لأنّه قال (من العرب) ولم يعين
ولو كان القوم مشهورين لذكرهم بالاسم، وكذلك قال بعد أن ذكر بيتي الشعر
شاهدين على لغة الجزم بـ (إذا): (وأكثر الكلام فيها الرفع)، مما يؤكد قلة
المتحدثين بلغة الجزم.

والفراء وحده هو الذي عدّ الجزم بـ (إذا) لغة لبعض العرب، أمّا غيره من
اللغويين والنحاة فقد قصروا الجزم بـ (إذا) على الضرورة الشعرية⁴، وجعله
سنيويّه خطأ إذا ورد في الكلام، فقال: " وقد جازوا بها في الشعر مضطريّن،
شبّهوها بإن، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بدُّ لها من جواب. وقال قيس بن
الخطيم الأنصاري⁵:

¹ البيت في المفضليات لعبد قيس بن خفاف: 385، وينظر: خزنة الأدب: ج4 / 243، ومغني
الليبي: ج1 / 93، و 96.

² البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي، ينظر: خزنة الأدب: ج2 / 38.

³ معاني القرآن: ج3 / 158.

⁴ ينظر: مغني للبيبي: ج1 / 93.

⁵ ديوانه: 88.

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنضَارِبِ

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ¹:

تَرْفَعُ لِي خَنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا خَمَّتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ

وَقَالَ بَعْضُ السَّلُولِيِّينَ²:

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا وَكَفَّ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمُ

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ³.

وعد ابن مالك الجزم بإذا خاصاً بالشعر فقال⁴:

وشاع جزمٌ بإذا حملاً على متى وذا في النثر لن يُستعملاً

لكن ابن مالك نفسه يُصرِّح في شواهد التوضيح⁵ بجواز الجزم بـ (إذا) في الشعر كثيراً وفي النثر نادراً، ويستشهد بقول النبي عليه السلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: (إذا أخذتما مضاجعكما تكبيرا أربعاً وثلاثين، وتُسبحا ثلاثاً وثلاثين، وتُحمداً ثلاثاً وثلاثين).

وقد نبه على هذا التناقض الأشموني في شرحه⁶، وتابعه من الباحثين المحدثين صبحي عبد الحميد⁷ وفسره بأن ابن مالك لم يكن قد اطلع على جواز الجزم بـ (إذا) في النثر عندما منعه.

¹ نسب سيبويه البيت إلى الفرزدق، وكذا نسبه إلى الفرزدق ابن يعيش في شرح المفصل: ج/47/7، ولم ينسبه الأشموني: ج/3/583. ولم أجد البيت في ديوان الفرزدق أو ملحقاته.

² في معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون (ص361) أنه اسلولي، ولم يُسَرِّ إلا إلى كتاب سيبويه.

³ للكتاب: ج/3/61-62.

⁴ شرح الأشموني: ج/3/583.

⁵ شواهد التوضيح: 18.

⁶ ج/3/583.

⁷ اللهجات العربية في معاني القرآن للقراء: 369.

ويبدو أن لغة الجزم بـ (إذا) لغة قليلة الشيوع كما أشرنا من قبل، ولكن مع قلتها، لا يمكن حمل النصوص النثرية التي وردت بها على الخطأ كما ذكر سيبويه في حديثه السابق عنها، ولا قصرها على الضرورة الشعرية؛ ذلك لأنّ الفراء - العالم الذي ذكرها - له منزلته في معرفة لغات العرب، ومعرفته بالضرورة الشعرية، ولو كان الجزم بـ (إذا) ضرورة شعرية لذكرها الفراء، ولم يقل إن من العرب من يجزم بها.

(ب) الجزم بـ (لن):

ذكر النحاس لغة الجزم بـ (لن) في موضعين من كتابه، قال في الأول: " قال أبو عبيدة: من العرب مَنْ يجزم بـ (لن) كما يجزم بـ (لم) ¹. وفي الثاني: "زعم أبو عبيدة أنّ من العرب من يجزم بـ (لن)، وهذا لا يُعرف ². ونرى النحاس في النصين السابقين ينقل الجزم بـ (لن) عن أبي عبيدة، إلا أنه لم يُعلّق في النصّ الأول على هذه اللغة، لكنّه في النصّ الثاني قال (زعم) بدلاً من (قال)، مما يشير إلى شكّه في هذه اللغة، وقد أكد ذلك بقوله بعد النص: (وهذا لا يُعرف).

وتعليق النحاس هذا يشي بقلة شيوع هذه اللغة، إذ لو كانت كثيرة الانتشار لعرفها النحاس، وقد نقل الجزم بـ (لن) عن الكسائي ³، وذكر السيوطي ⁴ عن اللحياني أنّ لغة بعض العرب الجزم بـ (لن)، وأنشد عليه ⁵:

لن يخبِ الآن من رجائك من
حرك من دون بابك الحلقه

¹ إعراب القرآن: ج/1/150.

² المصدر نفسه، ج/3/441.

³ شواهد التوضيح والتصحيح: 160.

⁴ همع الهوامع: ج/2/289.

⁵ البيت لأعرابي، ينظر: الدرر اللوامع: ج/4/63.

وأشار ابن هشام إلى الجزم بـ (لن)، ونكر قول الشاعر¹:
فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ

وأشدد الشاهد الذي ذكره اللحياني (لن يخب). وقال في الشاهد الأول:
"والأول مُحتمَلٌ للاجترَاءِ بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْأَلْفِ لِلضَّرُورَةِ"². فهو يحاول أن يُوجِدَ عِلَّةً
للتخاُص من القول بالجزم بعد (لن).

وقد ذهب أحمد علم الدين الجندي³ إلى تجريد هذا الشاهد من الدلالة على
ظاهرة لهجيَّة، وذلك باعتداده على رواية الديوان⁴ وما جاء في اللسان⁵ وأساس
البلاغة⁶ من أن الرواية هي:

أَيَادِي سَبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتَ بَعْدَكُمْ فَلَمْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ

ورأى الجندي أن النحاة "قد أتبتوا الرواية محرقةً لإثبات لهجة"⁷. ولكن
لماذا لا يكون راوي الديوان قد حرّف الرواية لما وجدها غير متسقة مع العربية
الفصحى؟ وهذا ما أشار إليه إبراهيم السامرائي بقوله: "وبقدر ما احتقل النحاة
بالنماذج النادرة من ظواهر الكلام، تجنّب نفرٌ آخر من اللغويين النحاة هذه المواد
حتى احتالوا على المسموع منها برواية أخرى ليبتعدوا عن الخروج عن قواعد نحو
العربية، ألا ترى أنهم غيروا المشهور من قول امرئ القيس⁸:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

¹ شرطه الأول: أيادي سبا يا عزُّ ما كنت بعدكم. وهو لكثيرٌ والرواية في الديوان (254، و 328):
(فلم يحل) مع الإشارة في هامش (صفحة 328) إلى رواية للمغني.

² مغني اللبيب: ج 1/ 285.

³ اللهجات العربية في التراث: ج 1/ 17.

⁴ ديوان كثير: 254، و 328.

⁵ مادة (سبا).

⁶ مادة (حلو).

⁷ اللهجات العربية في التراث: ج 1/ 17.

⁸ ديوانه: ج 2/ 523، وينظر: لسان العرب: (حقب) و (وغل) والرواية فيه (فاليوم أسقى)

بجزم (أشرب) وليس من جازم، إلى رواية أخرى هي:
فاليوم أهو غير مُستحقب
إثمًا من الله ولا واغل

على أن الديوان قد أشار إلى الرواية الأولى¹.

ويمكن أن نقول بعد ذلك: إن اللغة إذا كانت قليلة الشواهد بقيت شواهدا موطناً للتحريف والتأويل بين النحاة واللغويين، ولكنها إن كثرت شواهدا استطاعت أن تجد لنفسها مكاناً في الكتب والقضايا النحوية واللغوية، ولم يتجرأ عليها الجرأة على اللغة ذات الشواهد القليلة.

ومما يؤيد هذه القضية ذلك التارجح في رواية البيت²:

إذا ما ركبنا قال ولدانُ أهلنا - تعالوا إلى أن يأتنا الصيّدُ نحطب
- تعالوا إلى أن يأتِي الصيّدُ نحطب

وهو في الرواية الأولى (أن يأتنا) يشير إلى لغة الجزم بـ (أن)، وكذلك التارجح في تأويل البيت³:

في أيّ يوميّ من الموتِ أفرّ
أيومٍ لم يُقدّرَ أم يومٍ قُدِرَ

ومما يؤكد إهمال بعض النحاة للملامح اللهجية التي تمثل ظاهرة قليلة الشبوع ما قاله ابن هشام في حديثه عن المسألة الزنبورية: "وأما (فاذا هو إيّاها) إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم)، والجر بـ (لعل)، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم بعض العرب به"⁴.

¹ بحث (مقدمة في دراسة اللهجات): 138-139.

² ينظر في ذلك: اللهجات العربية في التراث: ج 1/ 16، وبحث "مقدمة في دراسة اللهجات": 139، والبيت بلا نمية في تاج للعروس: مادة (لن)

³ ينظر: اللهجات العربية في التراث: ج 1/ 17، وبحث "مقدمة في دراسة اللهجات": 140.

⁴ مغني اللبيب: ج 1/ 91.

ويؤيد هذا المذهب أن نهاد موسى قد اتخذ (الجزم بـ (لن)) وغيره من الملامح اللهجية وسيلة لتأكيد " أن اللهجات كانت تطوّر نظام الإعراب في صور متباينة"¹. فهو لم يذهب إلى نفي وجود هذه اللغة، بل إلى أن " اللهجات كانت تُتمثّل الواقع اللغوي يومذاك وأن السمات الخاصة فيها تُتمثّل بقايا أطوار متقدمة أو بذور تيّارات حادثة"².

ونقف في هذه المسألة أخيراً عند رأي إبراهيم أنيس الذي يقول: " ولعلّ الذي دعا بعض النحاة الكوفيين أن يقولوا إنه يجوز الجزم بـ (أن) و بـ (لن)، أنهم سمعوا شواهد فيها الفعل المضارع غير محرك الآخر، لعدم ضرورة هذه الحركة، أو لأنّ نظام المقاطع لم يتطلب مثل هذه الحركة، فظنوا أنّ الفعل في تلك الشواهد مجزوم"³.

فهو يرى أن الحركات في أواخر الأسماء والأفعال ليست دوالاً على معان وإنما هي حركات جيء بها لوصل الكلام، فلما لم يكن لها ضرورة صوتية لم يؤت بها، فظنّ النحاة أن السكون علامة جزم. وينطبق هذا الكلام على المسألة السابقة (الجزم بـ (إذا))، وعلى مسألة (إسقاط الحركة الإعرابية)⁴، فهو يأخذ شواهد من القراءات والشعر وردت فيها كلمات ساكنة، ثم يذهب إلى أنّ هذا السكون هو الأصل، وليس علامة جزم في لغة معينة.

ولكن إذا كان السكون هو الأصل، فماذا يقول إبراهيم أنيس في رواية (فلن يحلّ للعينين بعدك منظر)، ورواية (تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب)؟ لقد ورد الجزم بـ (أن) وبـ (لن) في هاتين الروايتين ولم يكن السكون علامة الجزم، وإنما كان الفعل معتل الآخر، فحذف حرف العلة علامة على الجزم، وفي هذا دليل على

¹ في تاريخ العربية: ص131.

² المصدر نفسه: 109.

³ من أسرار اللغة: 248، وينظر: ص208.

⁴ القضية الأولى من قضايا الفصل الثاني من هذه الرسالة.

أن النحاة لم يوهموا عندما وجدوا آخر المضارع سلكتنا بعد (أن) و (لن)، فقالوا إن هاتين الأداتين قد تجزمان.

ج) الجزم بـ (لا) التي يصلح قبلها (كي):

نكر الفراء هذه اللغة في موضعين من كتابه: الأول: عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَحَفِظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَّا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُنذِرُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾¹. فقال: "ومعنى (لا) كقوله: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَا فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾² لو كان في موضع (لا) (أن) صلح ذلك، كما قال: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الْكُرَىٰ أَنْ تَقُولُوا﴾³، وكما قال: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾⁴ ويصلح في (لا) على هذا المعنى الجزم. العرب تقول: ربطت الفرس لا ينفلت، وأوتقت عبدي لا يقرز. وأنشدني بعض بني عقيل⁵:

وحتى رأينا أحسن الوُدِّ بيننا
مُساكنةً لا يقرِفُ الشرُّ قارفُ
وبعضهم يقول لا يقرِفُ الشرُّ، والرفع لغة أهل الحجاز. وبذلك جاء

القرآن⁶.

والموضع الثاني: عند تفسير قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَا فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾⁷. فقال الفراء: "وقوله: (كذلك سلكتنا) يقول: سلكتنا التكنيب في قلوب المجرمين كي لا يؤمنوا به (حتى يروا العذاب الأليم) وإن كان موقع (كي) في مثل

¹ الصافات، 7-8.

² الشعراء، 200-201، وقد وهم محقق الجزء الثاني من معاني القرآن فأشار في الهامش إلى أن الآيتين من سورة الحجر (12-13) وفي الحجر (كذلك نسله في قلوب المجرمين لا يؤمنون به).

³ النساء، 176.

⁴ النحل، 15. ولقمان، 10.

⁵ ينظر: شرح الكافية الشافية: مجلد 3/ 1556.

⁶ معاني القرآن: ج2/ 383.

⁷ الشعراء، 200-2001.

هذا (لا) و (أن) جميعاً صلح الجزم في (لا) والرفع. والعرب تقول: ربطتُ الفرسَ لا يتفَلَّتُ جِزْماً ورفِعاً. وأوتقتُ العبدَ لا يَفِرُّ جِزْماً ورفِعاً. وإِنَّمَا جِزْمٌ لِأَنَّ تَأْوِيلَهُ: إن لم أربطه فرّ، فجزم على التأويل. أنشدني بعض بني عقيل:

وحتى رأينا أحسن الفعلِ بيننا مُسَاكِنَةٌ لا يَقرِفُ الشَّرَّ قَارِفُ

يُنشِدُ رَفْعاً وَجِزْماً. وقال آخر¹:

لو كنتَ إذْ جِئْتَنَا حَاوِلْتَ رُؤْيَتَنَا أو جِئْتَنَا مَاشِياً لا يُعرِفُ الفرسُ

رفِعاً وَجِزْماً، وقوله²:

لَطَالَمَا حَلًّا تَمَاهَا لا تَرِدُ فحَلِّيَاها والسَّجَالُ تَبْتَرِدُ

من ذلك³.

لقد نسب الفراء لغة الرفع في الفعل الواقع بعد (لا) التي يصلح قبلها (كي) إلى أهل الحجاز، ولم يذكر معهم أحداً يرفع، وأكد هذه الخصوصية رايبين بقوله: "وأهل الحجاز وحدهم الذين يرفعون مثل هذه الحالات، في حين يجزمها الآخرون"⁴.

فالرفع لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن الكريم كما ذكر الفراء، والجزم لغة القبائل الأخرى غير أهل الحجاز، وإلى هاتين اللغتين أشار ابن مالك بقوله⁵:

والجزمُ والرفعُ رَوَا في تَلْوٍ (لا) إن كان ما قَبْلُ به مُعَلَّلاً

وأما سيبويه فقد نقل عن الخليل أن الجزاء خطأ وهو مقصور على الضرورة، فقال: "وسألته [يعني الخليل] عن آتي الأمير لا يقطع اللص، فقال:

¹ ينظر: شرح الكافية الشافية: مجلد 3/ 1556.

² ينظر: اللسان: مادة (حلاً)، وهذا الرجز بلا نسبة، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ج3/ 359.

³ معاني القرآن: ج2/ 283-284.

⁴ اللهجات العربية القديمة: 350.

⁵ شرح الكافية الشافية: ج3/ 1557.

الجزء ها هنا خطأ، لا يكون الجزء أبدأ حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلا أن يُضطرَّ شاعر، ولا نعلم هذا جاء في شعر ألبتة¹.

وقد نقل أحد الباحثين المحدثين² نصَّ سيبويه هذا ووضع كلمة (الجزم) مرتين بدلاً من كلمة (الجزء) الواردة في النص، وأحسب أن الخليل في النص الذي نقله سيبويه إنما خطأ الجزء الذي ينبنى عليه الجزم؛ فعبارة (أتي الأمير لا يقطعُ اللّص) ليس فيها جزء عند الخليل، لكن إن نوى المتكلم الجزء جزم، كما جاء في نصِّ الفراء المتقدم: "وأوثقتُ العبد لا يفرُّ جزمًا ورفعاً. وإنما جُزم لأن تأويله: إن لم أربطه فرّ، فجزم على التأويل"³.

ولم تُقدِّ المصادر في نسبة هاتين اللغتين إلا ما جاء عند الفراء من أن الرفع لغة أهل الحجاز، وأن الجزم لغة غيرهم من القبائل.

3- زيادة (أم):

ذكر الأخفش عن قوم أن زيادة (أم) لغة يمانية، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁴: "وقال: «أَفَلَا تَبْصُرُونَ أَمْرًا خَيْرًا مِنْ هَذَا الَّذِي هُمْ مَهِينٌ»⁵..... وهذه (أم) التي تكون في معنى (أيهما) وقد قال قوم إنها يمانية، وذلك أن أهل اليمن يزيدون (أم) في جميع الكلام، وأما ما سمعناه من السيمن فيجعلون (أم) مكان الألف واللام الزائدتين، يقولون: (رأيت لمرجل، و: قام

¹ الكتاب: ج3/101.

² مسبحي عبد الحميد: اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء: 366.

³ معاني القرآن: ج2/283.

⁴ البقرة، 6.

⁵ النص من آيتين هكذا: «ونادي فرعون في قومه قال يا قوم أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين» سورة الزخرف، (51، 52).

أمرجل) يريدون (الرجل)، ولا يُشبهه أن يكون (أم أنا خير) على لغة أهل اليمن. وقد زعم أبو زيد أنه سمع أعرابياً فصيحاً ينشدهم¹:

يا دهرُ أم ما كان مشيي رقصاً بل قد تكون مشيتي توقصاً

فسأله، فقال: معناه ما كان مشيي رقصاً، فـ (أم) ها هنا زائدة، وهذا لا يُعرف، وقال علقمة بن عبدة²:

وما القلبُ أم ما ذكره ربعيةً يُخط لها من ثرمداء قلبُ
يريد (ما ذكره ربعيةً) يجعله بدلاً من القلب³.

فالأخفش يعرف أن أهل اليمن يستخدمون (أم) مكان أداة التعريف (الـ)، وأما زيادة (أم) فيقول إنه لا يُعرف، ولكن بعض النحاة أقرّ زيادتها، فابن هشام يقول: " (أن) تقع زائدة، ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى: (أفلا تبصرون أم أنا خير): "إنّ التقدير أفلا تبصرون أنا خير، والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية⁴:

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم⁵.

وما دامت (أم) وردت زائدة في شكل من أشكال استعمالها عند النحويين، فإنني أرجح أنها ترجع في زيادتها إلى لغة من لغات العرب، وهذه اللغة في الغالب هي لغة أهل اليمن، ويؤيد ذلك ما جاء عند الحريري من زيادتها في لغة بعض أهل اليمن فيقولون: أم نحن نضرب الهام، وأم نحن نطعم الطعام⁶.

¹ الصحاح (أمم)، واللسان (أمم) والرواية فيه (يا دهن...)، ولم ينسب البيت.

² البيت في المفضليات: ص392، قصيدة 119، والرواية فيها: وما أنت أم ما ذكرها ربعية...

³ معاني القرآن: ج1/29-30.

⁴ ينظر: ديوان الهذليين: قسم 1/191، وشرح الأشموني: ج2/423، والدرر اللوامع: ج2/452

⁵ مغني اللبيب: ج1/48، وينظر: شرح الأشموني: ج2/423، واللسان: مادة (أمم).

⁶ مرة الغواص في أوهام الخواص: 223. وينظر: لللسان مادة (أمم): قال اللبث: وتكون (أم) مبتدأ الكلام في الخبر، وهي لغة يمانية، يقول قائلهم: أم نحن خرجنا خيار للناس، أم نحن نطعم الطعام، أم نحن نضرب الهام، وهو يخبر".

وعلقَ راببن على هذا الاستخدام بقوله: "ومن الصعب اكتشاف مقدار تأثير الأداة، إن وجد، على معنى الصيغة"¹ فالأداة كما يرى راببن يصعب اكتشاف تأثيرها على المعنى إن وُجد هذا التأثير، وهذا يشير إلى زيادتها ما دامت لا تأثير لها في المعنى، وكذلك فإن راببن ينقل وجود هذه الأداة في استعمال أهل اليمن في عصرنا دون العلم بوظيفة استخدامها².

وقد نسب أحد الباحثين زيادة (أم) إلى قبيلة هذيل اعتماداً على بيت ساعد بن جُوَيَّة الذي جاء في نصِّ الأخفش السابق:

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم أم على العيش بعد الشيب من ندم

وقال الباحث: "ولم ترد [أي (أم)] زائدة في غير هذا الشاهد، والله أعلم، مما يُرَجِّح أنها لغة هذيل"³، والحقيقة أنها وردت في غيره من الشواهد كما تقدم، وقد نصَّ العلماء على نسبة هذه اللغة إلى أهل اليمن، فلا وجه لترجيح الباحث نسبتها إلى هذيل اعتماداً على الشاهد الوحيد الذي وجده الباحث في أشعارهم.

ومع تأكيدنا أنَّ زيادة (أم) لغة من لغات العرب جاءت عن أهل اليمن، ووردت عليها شواهد تقسّم ذكرها، إلا أنني أقف عند القول بزيادتها في الآية الكريمة «أَمْرًا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مِهِنٌْ وَمَا يَكَادُبِينِ»، فأقول إن التماس شاهد من القرآن الكريم على زيادة (أم) هو الذي حمل النحاة على اجتزاء جزءٍ من الآية التي سبقتها، وربطه بهذه الآية لتبدو (أم) زائدة في الكلام. ولو رجعنا إلى سياق الآيتين لتبّين لنا أنَّ (أم) فيه جارية على سنن العرب في كلامهم في نحو الشاهد (إنها لأبلُّ أم شاء)⁴، فالله تعالى يقول: (وَوَالَّذِي فِي عَورِ نَاسِيٍّ قَوْمِي قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا نُبْصِرُ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مِهِنٌْ

¹ اللهجات العربية القديمة: 101.

² المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

³ سائد ياسين كيبها: ما بُني على أشعار هذيل من تصاريف اللغة وقواعدها، (رسالة ماجستير): 76.

⁴ معاني القرآن للأخفش: ج/ 1/ 30، ومعني اللبيب: ج/ 1/ 46.

وَمَا يَكَادُ يُبِينُ¹ ففرعون يستفهم مستكراً: ألا تُبصرون أن لي ملك مصر، وأن
 الأنهار تجري من تحتي؟ ثم يُضربُ عن الإشادة بملكه وسلطانه إلى المفاضلة
 بين شخصه هو وشخص موسى عليه السلام، فيشير إليهم أن اتركوا كل ذلك،
 بل أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يُبين. وبهذا يبطل الاستشهاد بهذه الآية
 على زيادة (أم).

4- استعمال (من) لابتداء الغاية الزمانية:

نكر الأفضش أن من العرب من يضع (من) موضع (مُنذ) أي لابتداء الغاية
 الزمانية، فقال في تفسير قوله تعالى: «لَمَسْجِدٍ أُسَسَّ عَلَى النَّوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ
 تَقُومَ فِيهِ»²: " يريد: مُنذُ أَوَّلِ يَوْمٍ، لأن من العرب من يقول: لم أره من يوم كذا،
 يريد: (مُنذُ) " ³.

وهذه القضية يمكن أن يُفسر على وفقها الاختلاف في ما ذهب إليه أكثر
 البصريين من أن (من) لا تكون لبدء الغاية الزمانية، وما خالفهم فيه الكوفيون
 وبعض البصريين من أنها قد تكون لبدء الغاية الزمانية⁴؛ ومن الشواهد التي ذكرها
 للنحاة على هذه القضية قول الشاعر⁵:

تُخَيِّرَنَ مِنْ أَرْمَانَ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَّبِنَ كُلَّ التَّجَارِبِ
 وَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁶:
 لِمَنْ الدِّيارُ بَقَّةُ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

¹ الزخرف، 51، 52.

² التوبة، 108.

³ معاني القرآن: ج 2/ 337.

⁴ ينظر: الجمل للزجاجي: 139، وشرح الأشموني: ج 2/ 687، ومغني اللبيب: ج 1/ 318.

⁵ البيت للناطقة، ديوانه: 47، وينظر: شرح الأشموني: ج 2/ 687 ومغني اللبيب: ج 1/ 319.

⁶ البيت لزهير، ديوانه: 27، وينظر: الجمل للزجاجي: 139.

فما نكره الأُخفش من أن بعض العرب يقول: لم أَره من يوم كذا، يريد (منذ)، يُخرجُ هذه القضية النحوية التي تتمثل في استعمال (من) في موضع (منذ)، من هذا الإطار الذي يتخذ مسار الخلاف بين النحاة، إلى إطارٍ لهجي من صنَع منطق اللغة لا من صنع النحاة، إذ نقول في هذه المسألة، على وفق ما جاء عند الأُخفش، إن بعض العرب يستخدم (من) في ابتداء الغاية الزمانية، وبعضهم يستخدم (منذ) في هذه الغاية.

ومما يؤكد أن مرجع هذه المسألة هو الجانب اللهجي، أن اللهجات الحديثة التي تتخاطب بها في عصرنا تميل إلى استخدام (من) في ابتداء الغاية الزمانية كما تُستخدم في المكان، فنقول (انتظرتك من الساعة السابعة إلى العاشرة) كما نقول (ذهبت من عمان إلى إربد).

وأما نسبة هذه اللغة إلى قبيلة معينة من القبائل العربية فهذا ما لم يفعله الأُخفش، وهو الذي ذكر هذه اللغة. ولم أجد من نسبها في المصادر التي اطلعت عليها.

5- استخدام (أن) في موضع (لعل):

ذكر هذه اللغة الفراء والأُخفش، فقال الفراء عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَأَيُّمِنُونَ﴾¹: "وهي في قراءة أبي: (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون) وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا: ما أدري أنك صاحبها، يريدون: لعلك صاحبها، ويقولون: ما أدري لو أنك صاحبها، وهو وجه جيد أن تجعل (أن) في موضع (لعل)².

¹ الأنعام، 109.

² معاني القرآن: ج 1/ 350.

وقال الأخفش في تفسير الآية نفسها: " وقرأ بعضهم: (أنها)، وبها نقرأ،
وُفسِّر على (لعلها) كما تقول العرب: اذهب إلى السوق أنك تشتري لي شيئاً، أي:
لعلك، وقال الشاعر¹:

قلت لشئيان: اذن من لقائه
أنا نغذي القوم من شوائه
في معنى: لعلنا².

فهذه لغة للعرب تُستخدم فيها (أن) في موضع لعل، وقد ذكرها عالمان
جليلان من علماء اللغات هما الفراء والأخفش، وذكرها سيبويه والزجاجي، فقال
سيبويه: " وأهل المدينة يقولون (أنها)، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت
السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون³،
والمقصود بأهل المدينة قرأوها⁴، وليس نسبة هذه اللغة إلى أهل المدينة، إذ لو كانت
لغة لهم لذكرت المصادر ذلك.

وقال الزجاجي: " وأما مجيء (أن) مفتوحة مُشَدَّدة بمعنى (لعل)، فلغة
مشهورة معروفة قد جاءت في كتاب الله تعالى وكلام الفصحاء من العرب⁵.

وأشار أبو حيان، في تفسير الآية نفسها، إلى هذه اللغة، فقال: " وجعل بعض
المفسرين (أن) هنا بمعنى (لعل)، وحكي من كلامهم ذلك، قالوا: (إيت السوق إنك⁶
تشتري لحماً) يريدون لعلك، وقال امرؤ القيس⁷:

عوجا على الطلل المحيل لأننا
نبكي الديار كما بكى ابن حرام
ونكر ذلك أبو عبيدة وغيره⁸.

¹ الرجز لأبي النجم العجلي، ينظر: الكتاب: ج/3، 116، والإنصاف: ج/2، 591، وهو فيهما (كما
نغذي القوم من شوائه).

² معاني القرآن: ج/2، 285-286.

³ الكتاب: ج/3، 123.

⁴ يُنظر في هذه القراءة: البحر المحيط: ج/4، 204.

⁵ اللامات: 137.

⁶ أظن للصواب (أنك).

⁷ ديوانه: ج/2، 474..

⁸ البحر المحيط: ج/4، 204.

وبعد هذه النصوص التي أشارت إلى أن وضع (أن) في موضع (لعل) لغة للعرب، يبدو أن محاولة نسبة هذه الظاهرة إلى بني تميم بالقول إن (أن) هذه التي يضعها بعض العرب في موضع (لعل) هي من لغة بني تميم الذين يقولون في (لعل) (لعن)، ثم إنهم يقلبون العين همزة، فتكون (أن) صورة نطقية لتميم منقبة عن (لعن)¹، يبدو أن هذه المحاولة لا تصل بنا إلى نسبة صحيحة أو مؤكدة لهذه اللغة، إذ إن في (لعل) لغات كثيرة، وليست تقتصر على (لعن) و(لأن)، جاء في لسان العرب: "اللحياني: تقول العرب لعلك ولعنك ورعنك ورغنك بمعنى واحد. وقال الكسائي: لعن ولغن ورغن ورعن بمعنى لعل. ويقال: رغن عند الله، قال: يريد لعله عند الله. قال الفراء: لون بمعنى لعل، قال: وسمعتهم يقولون: لونها تركب، يريدون: لعلها تركب"².

وجاء في الكنز اللغوي: "قال الأصمعي: وفي (لعل) لغات؛ يقول بعض العرب: (لعلني) ويقول بعضهم: (لعلني) وبعضهم: (علني) وبعضهم (علني) وبعضهم: (لعلني)، وبعضهم: (لغني)..... وبعضهم يقول: (لأنني) و (لأنني) وبعضهم (لو أنني). قال: وقال رجل يمني³: مَنْ يدعو لي المرأة الضالة ؟ فقال أعرابي: (لو أن) عليها خماراً أسود. يريد: لعل عليها. فقال له: سوّد الله وجهك"⁴.

فهذه استعمالات كثيرة عند العرب تؤدي معنى (لعل) ولا نستطيع إرجاع (لأن) إلى (لعن)، ونجعلها استعمالاً واحداً مع بعض التبدل الصوتي، وإلا فماذا

¹ اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء: 337.

² مادة (رغن)، وينظر: الزجاجي: اللامات: 135.

³ لقد نقل مؤلفاً (معجم لغات القبائل والأمصار) هذا النص، وأثبتنا بدلا من كلمة (يمني) كلمة (يمني) وهذا وهم يدل عليه أنهما وضعا كلمة (يمني) بين قوسين على طريقتهما في وضع اسم القبيلة أو المصن الذي تنسب إليه اللغة بين قوسين.

⁴ ص 33.

سنقول في (لوأن) التي جاءت على لسان الأعرابي في حديث الأصمعي السابق ؟ وهل تكون صيغة معدلة نطقياً لـ (لعن) أو (لأن) ؟

إنَّ التشابه الصوتي وحده بين الاستعمالين لا يُمكن الباحث من الربط بينهما ونسبة أحد الاستعمالين إلى القبيلة التي تستعمل الآخر، إلا أن يُنصَّ على هذه النسبة العلماء الذين سمعوا اللغات، ومن روى عنهم، أو أن نجد في النصوص المنسوبة إلى القبيلة ما يشير إلى أن هذا الاستعمال من لغة أبنائها.

ولم تتسب المصادر هذه اللغة إلى قوم من العرب، بل اكتفت، كما رأينا في النصوص السابقة، بالقول إنَّ بعض العرب يقول: (لأن)، واللغة التي نسبت إلى بعض بني تميم هي (لغن)، فجاء في اللسان: "ولغن: لغة في لعل، وبعض بني تميم يقول: لغنك بمعنى لعلك"¹. ولا نستطيع قياساً على هذا النص أن ننسب (لأن) إلى بني تميم، لأنَّ النص واضح في أنه ينسب (لغن) لا (لأن).

6- حذف (أن) من خبر (عسى)، وإثباتها في خبر (لعل):

ذكر النحاة أنَّ الأصل في خبر (عسى) أن يقترن بـ (أن)، وأنَّ الأصل في خبر (لعل) أن يكون مجرداً من (أن)².

وقد نكر النحاس أنَّ حذف (أن) من خبر (عسى) هو لغة للعرب تشبيهاً لـ (عسى) بـ (لعل)، وأنَّ إثبات (أن) في خبر (لعل) هو أيضاً لغة للعرب تشبيهاً لـ (لعل) بـ (عسى).

فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ﴾³:

"هذه اللغة الفصيحة ومن العرب من يأتي بأن فيقول: لعله أن ينصر"⁴، وقال في موضع آخر: "وبعض العرب يأتي بأن مع (لعل) تشبيهاً بعسى"⁵.

¹ مادة (لغن).

² ينظر: للكتاب: ج 3 / 158، و 160، وشرح ابن عقيل: ج 1 / 277.

³ يس، 74.

⁴ إعراب القرآن: ج 2 / 735.

⁵ المصدر نفسه: 119.

وقال في إعراب قوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾¹ وهذه اللغة الفصيحة، ومن العرب مَنْ يحذف (أن) من الخبر، كما قال²:
عسى الهمُّ الذي أُمِيتَ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبٌ

ومن العرب مَنْ يأتي بالاسم في خبرها فينصبه فيقول: عسى زيدٌ قائماً³. وفي هذا النصّ الأخير برزت لغة أخرى هي أن يأتي خبر (عسى) اسماً منصوباً، وقد أشار إليها سيبويه في حديثه عن حذف (أن) من خبر (عسى)، فقال: "واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغويرُ أبوساً). فهذا مثلٌ من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)"⁴. وقصر سيبويه إثبات (أن) في خبر (لعل) على الضرورة الشعرية، فقال: "وقد يجوز في الشعر أيضاً لعلّي أن أفعل؛ بمنزلة عسيتُ أن أفعل"⁵.

فهذه لغات ثلاث للعرب هي: حذف (أن) من خبر (عسى)، وإثباتها في خبر (لعل)، والإتيان بالاسم في خبر (عسى) نحو: عسى زيدٌ قائماً. وقد أشار النحاة إلى أنّ هذه الاستعمالات اللهجية ناتجة عن تشبيه (عسى) بـ (لعل) أو (كان)، وعن تشبيه (لعل) بـ (عسى)، أي أنّ القياس الخاطئ بين (عسى) و (لعل)، وكتاتهما تقيد الترجي، هو الذي حمل بعض العرب على حذف (أن) من خبر (عسى) في نحو قولنا (عسى الهمُّ يزول)، قياساً على حذفها من خبر (لعل) في مثل (لعل الهمُّ يزول) والقياس نفسه هو الذي حمل بعض العرب على إثبات (أن) في خبر (لعل) في قولنا (لعل الهمُّ أن يزول) قياساً على خبر (عسى) في مثل (عسى الهمُّ أن

¹ محمد، 22.

² البيت لهذبة بن خثرم العذري، ينظر: للكتاب: ج 3/ 159، وشرح المفصل: ج 7/ 117 و 121، و شرح ابن عقيل: ج 1/ 277.

³ إعراب القرآن: ج 3/ 176، وينظر: 488.

⁴ للكتاب: ج 3/ 158.

⁵ للكتاب: ج 3/ 160.

يزول). ومثل ذلك حمل بعضُ العربُ خبرَ (عسى) على خبر (كان) فجاؤوا به اسماً منصوباً نحو (عسى زيِّدًا قائماً). وهذا مما يُعرف بمحاولة طرد الباب على وتيرة واحدة، فبعض المتكلمين أراد أن يطرد باب الرجاء في (عسى) و (لعل) على حذف (أن) من خبريهما، وبعضهم أراد أن يطرد الباب على إثبات أن في خبريهما.

ولم تُنسب هذه اللغات إلى قوم معينين من العرب، بل اكتفي بالقول إن من العرب من يحذف (أن) من خبر (عسى)، ومنهم من يثبتها في خبر (لعل)، ومن العرب من يأتي بالاسم في خبر (عسى).

7- استعمال (لما) مكان (إلا):

ذكر الفراء أن استعمال (لما) مكان (إلا) من لغة هذيل، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾¹: "قرأها العوام (لما) وخففها بعضهم. الكسائي كان يُخففها، ولا نعرف جهة التثقيب، ونرى أنها لغة في هذيل، يجعلون إلا مع إن المخففة (لما)، ولا يُجاوزون ذلك. كأنه قال: ما كلُّ نفسٍ إلا عليها حافظ"². هذه اللغة التي ذكرها الفراء مشهورة في هذيل، ذكرها عدد من العلماء³، ولكن ابن هشام فصل القول فيها، فهي تدخل على الجملة الاسمية كما ورد في الآية التي استشهد بها الفراء، و "على الماضي لفظاً لا معنى نحو (أشُدك الله لما فعلت) أي ما أسألك إلا فعلك؛ قال⁴:

لما غنثت نفساً أو اثنتين

قالت له: يا الله ياذا البردين

¹ الطارق، 4.

² معاني القرآن: ج3/ 254.

³ ينظر: البحر المحيط: ج8 / 449، واللسان: مادة (لمم).

⁴ الرجز بلا نسبة، ينظر: اللسان: مادة (غنث)، ومع الهوامع: ج2/222.

وفيه ردُّ لقول الجوهري¹: **إِنْ لَمَّا** بمعنى إلا غير معروف في اللغة². فلم ينسب ابن هشام هذه اللغة إلى هذيل أو غيرها، ولكنه نكر أن (لَمَّا) تكون حرف استثناء أي بمعنى (إلا) في موضعين: الأول: في الجملة الاسميّة نحو قوله تعالى: **﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَاقِظٌ﴾**. والثاني: عند دخولها على الفعل الماضي لفظاً لا معنى، نحو **(أَشَدُّكَ اللهُ لَمَّا فَعَلْتَ)**.

وفي هذا التفصيل ملمح يُساعد في فهم نصِّ الفراء الذي تقدّم؛ ذلك أن الفراء قال: (ونرى أنها لغة هذيل، يجعلون (إلا) مع **إِنْ** المخففة (لَمَّا). ولا يجاوزون ذلك)، فأرجح أن الفراء ينسب إلى هذيل وضع (لَمَّا) موضع (إلا) مع **إِنْ** المخففة، وأما مع الفعل الماضي فهو لم ينسبها إلى هذيل، إذ قد تكون من لغتهم، وقد لا تكون، ويؤيد هذا الترجيح ما جاء في اللسان عن (لَمَّا): "وتكون بمعنى إلا في قولك: سألتك لَمَّا فعلت، بمعنى إلا فعلت، وهي لغة هذيل بمعنى (إلا) إذا أُجيب بها (إِنْ) التي هي جحد كقوله عزّ وجل: **﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَاقِظٌ﴾**، فيمن قرأ به، معناه ما كلُّ نفسٍ إلا عليها حافظ؛ ومثله قوله تعالى: **﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾**³؛ شدّدها عاصم، والمعنى: ما كلُّ إلا جميع لدينا⁴.

فقد اشترط ابن منظور في نسبتها إلى هذيل أن يُجاب بها **إِنْ** التي هي جحد مع إشارته قبل ذلك إلى أنها تكون بمعنى (إلا) مع الفعل الماضي. ويبدو أن الجوهري لم يكن يعلم بوجود هذه اللغة، فردّ عليه ابن هشام في النصِّ السابق، وفي نصِّ اللسان الذي قدّمناه ردُّ، وكذلك في قول ابن منظور: "قال أبو منصور: ومما

¹ إشارة إلى عبارة الجوهري في الصحاح مادة (لمم): "وقول من قال: لَمَّا بمعنى إلا، فليس يُعرف في اللغة".

² معنى اللبيب: ج/1/ 281.

³ يس، 32.

⁴ مادة (لمم).

يُدلُّك على أن (لَمَّا) تكون بمعنى (إِلَّا) مع (إن) التي تكون جحداً قول الله عز وجل: ﴿إِنْ كُلُّ الْبَاكِنَاتِ الرُّسُلِ﴾¹؛ وهي قراءة قُرَاءِ الْأَمْصَارِ؛ وقال الفراء²: وهي في قراءة عبدالله: (إِنْ كُلُّهُمْ لَمَّا كَذَبَ الرُّسُلَ)، قال: والمعنى واحد³.

ومن الغريب بعد هذا قول رايبين: "وتصريح الفراء لا يساعد في شرحها، ولكن يمكن أن نؤسس عليه بعض الخصائص الحقيقية للهجة هذيل، لم تكن مفهومة بشكلها الصحيح"⁴، فهو يشير بهذه العبارة إلى نصّ الفراء الذي قدّمناه، وكلام الفراء فيه واضح؛ إذ نقل عن الكسائي أنه كان يُخَفِّفُ (لَمَّا)، ولا يعرف هو جهة التثخيل، لكنّه يرى أنه لغة في هذيل، وهذا لا يجعله متردداً كما وصفه رايبين في موضع آخر⁵، ولا يُقال في نصّ الفراء إنه لا يساعد في شرح وقوع (لَمَّا) موقع (إِلَّا). ذلك أنه استعمال وردت عليه شواهد من لهجة هذيل، ونسبه الفراء إليهم نسبة واضحة.

8- استعمال اللام مكان (أن):

ذكر الفراء أن العرب تجعل اللام في موضع (أن) مع الفعلين (أراد) و(أمر)، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾⁶. فذكر الآية: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾⁷. وقال: "والعرب تجعل اللام التي على معنى (كي) في

¹ ص، 14.

² ينظر: معاني القرآن للفراء: ج 2 / 400.

³ مادة (لم).

⁴ اللهجات العربية القديمة: 187.

⁵ المصدر نفسه: 186، وقال رايبين في هذا الموضع: "وستناقش تركيب: (إن كل... لَمَّا) مؤخراً في (13e)" ولم أجد لهذا التركيب إلا ذكراً سريعاً ص 318 من الكتاب نفسه، وليس فيه مناقشة كما

وعد.

⁶ الحديد، 23.

⁷ النساء، 26.

موضع (أن) في أردت وأمرت. فنقول: أردت أن تذهب، وأردت لتذهب¹. ثم نكر أن العرب أيضاً قد تجعل اللام مكان (أن) فيما أشبه (أردت وأمرت) فقال: "وربما جعلت العرب اللام مكان (أن) فيما أشبه (أردت وأمرت) مما يطلب المستقبل؛ أنشدني الأنفي من بني أنف الناقة من بني سعد²:

لم تسأل الأنفي يوم يسوقني ويزعم أنني مُبطلُ القولِ كأنبهُ
أحاول إعناتي بما قال أم رجا ليضحك مني أو ليضحك صاحبه
والكلام: رجا أن يضحك مني³.

وقد قال ابن هشام في اللام التي تقع هذا الموقع: "واختلف في اللام من نحو: ﴿رَبِّدُ اللَّهِ لِيِّنَ لَكُمُ﴾⁴ ﴿وَأَمْرًا لِنَسْلِمِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁵ وقول الشاعر⁶:

أريدُ لأُنسى نكرها؛ فكأنما تمثَّلَ لي ليلي بكلِّ سبيلِ
ف قيل: زائدة، وقيل: للتعليل⁷.

فما قيل في هذه اللام من أنها زائدة، أو إنها للتعليل هو اضطراب بسبب من عدم اعتداد النحاة باستعمالات العرب المختلفة للحروف، فهم يُقعدون فيضعون باب زيادة الحرف، أو باب التعليل أو غيرهما، ثم يُحاولون أن يسلكوا الحرف، مع استعمالاته الكثيرة، في هذه الأبواب. ولكن العرب كما أشار الفراء قد يضعون اللام في موضع (أن) مع أفعال معينة مثل (رجاء، وأراد، وأمر)، فنقول: إنَّ هذا استعمال للعرب، ولا نحتاج إلى القول بالزيادة، أو التعليل.

¹ معاني القرآن: ج 1/ 261.

² نسب البغدادي البيهقي إلى أبي الجراح الأنفي من بني أنف الناقة من بني سعد، ينظر: خزائن الأدب: ج 487/8.

³ معاني القرآن: ج 1/ 262.

⁴ النساء، 26.

⁵ الأنعام، 71.

⁶ البيت لكثير عزة، ديوانه: 108.

⁷ مغني اللبيب: ج 1/ 216.

وأما نسبة هذه الظاهرة، فلم ينسبها الفراء في نصّه السابق، ولم أجد من نسبها إلى قبيلة معينة، ولكن ما ذكره أحد الباحثين المحدثين بقوله: "والواضح أنّ وضع اللام مكان أن من سمة القبائل البدوية لأنّ البيت الذي رواه الفراء سمعه من أعرابي من أنف الناقة من بني سعد"¹، لا يمكن تأكيده، أو الاطمئنان إليه لأنّ رواية الشاهد عن أعرابي من قبيلة بدويّة لا يقوم وحده دليلاً على أن الاستعمال من سمة القبائل البدوية.

9- رفع المضارع بعد (كيما):

ذكر هذه اللغة الأخفش، فقال: "وقد سمعنا عن العرب من يرفع بعد (كيما)، وأنشد²:

إذا أنت لم تتفع فضراً فإنما يُرَجَى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

فهذا جعل (ما) اسماً، وجعل (يضرُّ وينفعُ) من صلاته، وجعله اسماً للفعل، وأوقع (كي) عليه، وجعل (كي) بمنزلة اللام"³.

فالأداة (كي) تنصب المضارع في الأصل وإن اتصلت بها (ما)، إلا أنّ الأخفش قال إنّ سمع عن العرب من يرفع بعد (كيما) كما ورد في الشاهد، وهذا يشير إلى وجود لغة أو استعمال على الأقل لبعض العرب لا تنصب فيه (كيما) المضارع، وتعليق الأخفش على بيت الشعر السابق يقول فيه إن (كي) جاءت هنا بمنزلة اللام، فكان تقدير الكلام (إنما يُرَجَى الفتى لما يضرُّ وينفع)، ومثّل ذلك قال ابن هشام في (كي): "تكون بمنزلة لام التعليل معنيّ وعملاً، وهي الداخلة على (ما) الاستفهاميّة في قولهم في السؤال عن العلة (كيمنه) بمعنى (لّمه)، وعلى (ما) المصدرية في قوله:

¹ صبحي عبد الحميد: اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء: 350.

² البيت مختلف في نسبه، وقيل هو لقيس بن الخطيم، ينظر: ملحقات ديوانه: 235 والرواية فيه:...

كيما يضرُّ وينفعاً، ومُغني اللبيب: ج 1/ 182، وشرح الأشموني: ج 3/ 549.

³ معاني القرآن: ج 1/ 124.

إذا أنت لم تتفع فضرر، فإنما يُرجى الفتى كيما يضُر وينفع¹
 ولم أجد من أشار إلى أن الرفع بعد (كيما) استعمال أو لغة لبعض العرب إلا
 الأخفش في نصّه الذي قُتّمنا؛ ولم تتسب هذه اللغة إلى قبيلة من العرب.

10- إضافة (لات):

نكر الفراء أن من العرب مَنْ يُضِيفُ (لات)، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَنَادُوا وَكَلَّمَ حِينَ مَنَاصٍ﴾²: "ومن العرب من يُضِيفُ (لات) فيخفض. أنشدوني³:
 لات ساعة منتم
 ولا أحفظ صدره، والكلام أن ينصب بها لأنها في معنى ليس أنشدني
 المفضل⁴:"

تذكّر حُبَّ ليلي لات حينا وأضحى الشيب قد قطع القرينا

فهذا نصب. وأنشدني بعضهم⁵:

فأجبنا أن ليس حين بقاء

طلبوا صلحنا ولات أون

فخفض (أون) فهذا خفض⁶.

فالفراء يجعل الخفض بـ (لات) من لغة بعض العرب، ولم يعين هؤلاء
 العرب الذين يخفضون بها، ولم يعين من جاء بعده من النحويين من يخفض بها من

¹ معنى اللبيب: ج 1/ 182، وينظر: شرح الأشموني: ج 3/ 549.

² ص، 3.

³ روى ابن السكيت هذا البيت في كتاب الأضداد (173) وهو: ولتعرّفن خلقتاً مضمولة
 ولتندمن ولات ساعة منتم ورواه ابن عقيل (ج 1/ 271): ندم البغاة ولات ساعة منتم والبعني
 مرتفع مبتغيه وخيم ويبدو أن رواية ابن السكيت هي الأصح لأن الفراء أنشد جزءاً من الشطر
 للثاني، وقال (ولا أحفظ صدره)، وينظر: خزنة الأديب: ج 4/ 174 - 175.

⁴ قيل هو لعمر بن شاس، ينظر: همع الهوامع: ج 1/ 126، وللدرر للولمع: ج 1/ 274.

⁵ البيت لأبي زبيد الطائي: ديوانه: 30، وينظر: خزنة الأديب: ج 4/ 189، وللخصائص: ج 2/
 377، وشرح المفضل: ج 9/ 32.

⁶ معاني القرآن: ج 2/ 397-398.

العرب، بل إن كثيراً ممن جاء بعد الفراء تأول شواهد هذه اللغة التي أشار إليها، فقال ابن هشام: "قُرئ (ولات حين مناصب) ¹. بخفض الحين، فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك، وأنشد:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن لات حين بقاءٍ

وأجيب عن البيت بجوابين، أحدهما: أنه على إضمار (من) الاستغراقية....، والثاني: أن الأصل (ولات لوان صلح) ثم بنى المضاف لقطعه عن الإضافة... وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح، وبالثاني وتوجيهه أن الأصل (حين مناصبهم) ثم نزل قطع المضاف إليه من مناصب منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه" ².

وقد نقل البغدادي آراء كثير من النحاة في (لات) والمجورور بعدها³، ولكن ابن يعيش قد جلى هذه المسألة بعد أن نقل رأي المبرد الذي ذهب⁴ إلى أن التتوين في الشاهد (طلبوا صلحنا ولات أوان) هو تتوين العوض عن الجملة التي تضاف إليها (لات) في الأصل، فقال ابن يعيش: "والذي حمله على هذا القول أنه رآه مخفوضاً وليس قبله ما يوجب خفضه فتخيله لذلك والذي عليه الجماعة أنه مخفوضٌ والكسرة فيه إعرابٌ والتتوين تتوين تمكين والخافض (لات) وهي لغة قليلة لقوم من العرب يخفضون بها، وقد قرأ عيسى بن عمر (ولات حين مناصب) بجرّ حين على ما ذكرنا" ⁵.

فقد أكد ابن يعيش أن الجرّ بـ (لات) لغة قليلة للعرب كما ورد عند الفراء، وبهذا فإننا نستطيع أن نرجح أن الجرّ بـ (لات) لغة للعرب، وإن كانت قليلة، وذلك لما جاء عن الفراء في نصّه، وهو عالم بلغات العرب وأيدّه فيه ابن يعيش في

¹ قال أبو حيان ج/7/367: "قرأ عيسى بن عمر: ولات حين، بكسر التاء وجرّ النون".

² مغني اللبيب: ج/1/255.

³ خزائن الألب: ج/4/183-189.

⁴ شرح المفصل: ج/9/32.

⁵ المصدر نفسه: 33.

نصّه السابق، ولما وقع فيه النحاة من التناقض وهم يلتمسون مخرجاً لهذه اللغة، ومثال ذلك استترك البغدادي على ابن هشام في نصّه الذي قدمناه، فقال البغدادي: "هذا الجواب فاسد، لأنّ تقدير (من) يقتضي أن لا يكون لها معمول، وإذا لم يكن لها معمول اقتضى كونها غير عاملة. والجواب إنّما هو لبيان عملها، وقوله (وتوجيهه أن الأصل حين مناصبهم.. الخ) وهذا الأصل لا يصح، لأن معمول لات لا يجوز إضافته إلا إلى نكرة" ¹.

ويبدو أنّ قلّة الشواهد التي استخدمت فيها (لات) سواء كانت بنصب ما بعدها أم بجرّها، كانت عاملاً في صعوبة تأكيد كون الجرّ بها لغة، أو أنّه ناتج عن حذف بعدها، أو عن بناء الاسم بعدها على الكسر مع كونه منصوباً، نحو ما قالوا في (لات أوان) ². وقد التفت برجستر سر إلى قلّة الشواهد على (لات). فقال: "وهي نادرة لا تكاد أن تُوجد إلا في القرآن الكريم وبعض الشعر العتيق" ³.

11- حذف نون الوقاية من (ليتي):

نكر النحاس هذه اللغة، فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿قَوْلُ يَا لَيْتِي قَدِمْتُ

لِحَيَاتِي﴾ ⁴: "ومن العرب من يقول: ليتي يشبّهه باني" ⁵.

فهذه اللغة التي ذكرها النحاس، قد علّها بالقياس على إني التي تحذف نون الوقاية منها لوجود النون المثقلة فيها، والحرفان من باب واحد، وقد ذكر النحاس أنّ من العرب من يحذف إحدى النونين من (إننا)، فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ ⁶: "على الأصل ومن العرب من يحذف إحدى النونين" ⁷.

¹ خزانة الأدب: ج4/ 187-188.

² ينظر: مغني اللبيب: ج1/ 255.

³ التطور النحوي للغة العربية: 111.

⁴ الفجر، 24.

⁵ إعراب القرآن: ج3/ 700، وينظر: 499.

⁶ المائدة، 111.

⁷ إعراب القرآن: ج1/ 529.

ولم ينسب النحّاس هذه اللغات إلى قوم من العرب، ولم أجد نسبة لها في المصادر التي اطلّعت عليها.

خلاصة الفصل الثالث:

خلص هذا الفصل إلى النتائج الآتية:

1- أرجع البحث استعمال حرف الجر مكان حرف جرّ آخر إلى لغات العرب؛ فقد تستعمل قبيلة (في) مع فعل وتستعمل قبيلة أخرى الباء مع الفعل نفسه، ثم يغلب استعمال إحداهما ويشيع، وعندما تُسمع لغة القبيلة التي لم يشع استعمالها، نقول إن هذا الحرف قد استُعمل في موضع ذلك.

2 - أنّ الجزم بإذا لغة للعرب نكرها القراء ولم ينسبها، وقد وردت عليها نصوص من الشعر والنثر، فلا يمكن قصرها على الضرورة كما جاء عند سيبويه.

3- أنّ الجزم بـ (لن) لغة للعرب لها شواهدا، نكرها العلماء ولم ينسبوا. وفند البحث رأي إبراهيم أنيس بأنّ النحاة قد وهموا عندما رأوا أفعلاً مضارعة ساكنة بعد (لن) فظنوا أنّ السكون علامة جزم، وأنّ هذا السكون ما هو إلا سكون أواخر الكلمات لعدم ضرورة الحركة، أو لأنّ نظام المقاطع لم يتطلبها.

4 - أنّ الجزم بـ (لا) التي يصلح قبلها (كي) هو لغة للعرب غير أهل الحجاز، وأنّ الرفع لغة أهل الحجاز.

5 - أنّ (أم) تقع زائدة في لغة أهل اليمن، وقد وردت عليها شواهد شعرية ونثرية، لكنّ البحث قد رجّح إخراج قول الله تعالى: "أفلاتبصرون أم أنا خير من هذا الذي هم مهين ولا يكاد يبين"¹ من أن تكون شاهداً على هذه اللغة.

6 - أنّ بعض العرب يستخدم (من) لابتداء الغاية الزمانية، وبعضهم يستخدم (منذ) لابتداء هذه الغاية، فغلب استخدام (منذ) وشاع، مما حمل للنحاة على القول بأنّ (من) قد تقع موقع (منذ).

¹ الزخرف، 51- 52.

7 - أن استخدام (أن) بمعنى (عل) لغة للعرب، ولكن في (عل) لغات كثيرة مثل (لغن، ولوان، ولعن)، وقد نسبت (لغن) إلى بني تميم، ولا يمكن قياساً عليها أن تنسب لغة استخدام (أن) بمعنى (عل) إلى بني تميم.

8 - أن حذف (أن) من خبر (عسى)، وإثباتها في خبر (عل)، والإتيان بخبر (عسى) اسماً منصوباً، هي لغات للعرب بأثر من قانوني القياس الخاطيء، وطرد الباب على وتيرة واحدة، ولم تنسب هذه اللغات إلى قبيلة أو قبائل معينة من العرب.

9 - أن (لما) تستخدم مكان (إلا) في لغة هذيل، إذا كانت جواباً لـ (إن)، وأما إن كانت مع الماضي نحو (أشُدك الله لما فعلت) فهي لغة للعرب، قد تكون لقبيلة هذيل وقد تكون لغيرهم.

10 - أن استخدام اللام مكان (أن) هو لغة لبعض العرب، لكن البحث لم يصل إلى نسبتها، ولم يتابع من نسب هذه اللغة إلى القبائل البدوية اعتماداً على أن الشاهد الشعري على هذه المسألة هو لشاعر من بني أنف الناقة وهي قبيلة بدوية.

11 - أن رفع المضارع بعد (كيما) لغة للعرب، لم ينسبها الأخفش وهو الذي ذكر هذه اللغة، ولم ينسبها غيره.

12 - ذكر الفراء أن الجرَب (لات) لغة للعرب، وأيد ذلك ابن يعيش، وقد رجح البحث أن تكون هذه اللغة قليلة الانتشار فقلت شواهداها، مع أن الشواهد التي وردت فيها (لات) قليلة أصلاً.

13 - أن حذف نون الوقاية من (ليتي) لغة لبعض العرب، ولم يصل البحث إلى نسبة هذه اللغة.

خاتمة

لقد أتبعنا كل فصل من فصول الرسالة خلاصة تبين أبرز ما جاء في الفصل، ولهذا سنقتصر الخاتمة على أن تكون في النتائج العامة التي خلصت الرسالة إليها. وهي:

1- أن الحاجز المكاني الذي ذكره العلماء فيما يختص بالقبائل التي يُحتج بلغاتها كان على التغليب لا على التحقيق والتأكيد، فقد احتج النحاة بلغات قبائل لم تكن من تلك التي حدّدوا الأخذ عنها.

2- كان بعض القبائل العربية في العصر الجاهلي مستقرّاً ثابتاً في ديار معينة عُرفت بحمي القبيلة أو ديارها، وبعضها كان متنقلاً مرتحلاً تبعاً لظروف معيشتهم، ولم تكن كل القبائل العربية متنقلة مرتحلة لاتعرف الاستقرار أو الثبات في ديار معينة كما ذهب بعض الباحثين، وبناء على هذا فإن تقسيم تشيم رابين للهجات العربية إلى شرقية وغربية قد يكون فيه صحة من جهة أن بعض القبائل مستقرة في منازلها شرقية كانت أو غربية، وقد يكون في تقسيمه بعض الخطأ من جهة ارتحال بعض القبائل شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً في شبه جزيرتهم، فيكون من الخطأ حصر القبائل في بيئة معينة، ودراستها على أساس إقامتها في هذه البيئة.

3- لقد وردت لغات للعرب في هذا البحث لم أجد إشارة إليها إلا في كتب إعراب القرآن ومعانيه، مثل استخدام المصدر النائب عن فعله في لغة تميم من نحو قولهم: (يا نفس صبراً)، ومثل حذف الظرف (بين) ونقل حركته إلى الاسم بعده، وهي اللغة التي رواها الكسائي عن بعض الأعراب، ونقلها الفراء عنه، ووردت في البحث كذلك بعض اللغات لقبائل قد دُرست لهجاتها دراسة منفردة في كتب معينة، ولم يُشر إليها أصحاب هذه الكتب، ومن هنا فإن دراسة لغات العرب في المصادر القديمة قد تُضيف مادة جديدة للدراسات النحوية واللغوية لن يعثر عليها الباحث إلا في بطون هذه الكتب. وتجميع هذه الشذرات من لغات العرب يزيد صورة بعض اللغات وضوحاً، ويُجلبها للباحثين.

4- لعلّ بعض العلماء قد مال إلى ما يُعرف بالحنلفة والصنعة لإثبات سعة اطلاعه على لغات العرب، ومن أمثلة ذلك ماجاء عند الفراء، فقد نقل عن الكسائي أنه سمع عن العرب نقل (كما أنت) و (مكان) إلى اسم الفعل فيقولون: كما أنت زيداً، ومكانك زيداً، فأضاف الفراء أنه سمع من بعض بني سليم: كما أنتني، ومكانكني، يريدون: انتظرني في مكانك. وربما لم يسمع الكسائي أو الفراء مثل هذه الشواهد، وإنما هي أمارات على قدرات عقلية تنظيرية بلغها العالمان فصارا يقيسان على أسماء الأفعال ما لم يُسمع.

5- لم تكن لغة قريش هي وحدها لغة القرآن الكريم، بل وُجدت فيه استعمالات من لغات للقبائل العربية غير لغة قريش، وهذا ما ذهب إليه بعض العلماء، وأكدّه هذا البحث.

6- وصف بعض النحاة بعضاً من لغات العرب بالقبيح والرداءة، ورتوا عدداً من هذه اللغات، وقد أرجع البحث ذلك إلى منهج النحاة في تعاملهم مع شواهد اللغات، فإذا كانت اللغة كثيرة الشواهد استطاعت أن تفرض على النحاة الاعتراف بها وبمكانتها، وإذا كانت قليلة الشواهد بقيت عرضةً لأن تُردّ، أو توصف بالقبح والرداءة، وبقيت شواهدا عرضةً للتحريف والتأويل لتتسجم مع قواعد النحويين.

7- إن في اللغة العربية سعةً من خلال لهجاتها القديمة، قد تعالج هذه السعة جانباً من مشكلة الخطأ والصواب في اللغة، التي نشأت مع وضع القواعد النحوية، والقول بأن ما خالف القواعد ينبغي تجنبه، ثم جاء ابن جني الذي ذهب إلى أن كل لغات العرب حجة، وأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. فأخذ اللغويون بعد ذلك يختلفون بين مخطيء لتركيب لغوي وإن جاء على لغة للعرب ومُصوّب له لأنّه على لغة من لغات العرب ولغات العرب كلّها حجة. ووقف الكتاب بين المخطيء والمصوب وِقفةً الحائر أُوْضِرُّ صَفْحاً عما يقوله اللغويون كما فعل الفرزدق مع ابن أبي إسحاق الحضرمي في القصة المشهورة، أم يُتابع ما يصدر عن اللغويين من تَخْطِئَة وتَصْوِيب فلا يصل إلى نتيجة تشفي غليله؟. وأرى أنّ دراسة لغات العرب وإضافة بعض من قواعدها التي تشيع في

استعمالات الكُتّاب والأدباء المحدثين، إلى قواعد العربيّة، ثمّ عدم تخطئة هذه الامتعمالات أيّنا ووردت، هو مما يُيسّر اللغة العربيّة على ألسنة أبنائها وأقلام كتّابها، ويُخرجها، في جزء منها، من دوامة التخطئة والتصويب.

8- إنّ القواعد النحوية لم تقف حاجزاً في سبيل امتداد بعض لغات القبائل، وبقاتها حيّة منتشرة على ألسنة المتكلمين، مع تشديد النحاة على التفتير منها، وقولهم إنّها لغات قليلة أو رديئة أو ضعيفة، ومثال ذلك لغة (أكلوني البراغيث)، واستخدام (من) لابتداء الغاية الزمانية.

9- لم يؤكد البحث نسبة عدد من لغات القبائل مع وجود بيت أو بيتين من شعر قبيلة ما على اللغة المراد نسبتها، وذلك لأنّ في الاعتماد على الأشعار وحدها شيئاً من المجازفة؛ إذ الشعر مستوى من الكلام قد يخالف ما ألفته القبيلة من عادات كلامية.

10- لقد عُني بعض العلماء بالقواعد النحوية، فأطلقوا الأحكام بالضعف والقبح والرداءة على بعض اللغات، ولم يُعنوا بنسبتها إلى قبائلها.

المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم.

ثانياً- المصادر:

- الأحوص، شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة-القاهرة، 1970.
- الأخطل، شعر الأخطل التغلبي: صنعة أبي سعيد السكري (ت275هـ) روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر - دمشق و دار الفكر المعاصر - بيروت، ط4، 1996م.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة (210هـ):
+ معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط2، 1981م. [هذه الطبعة هي التي اعتمدها في البحث، والإحالات إليها].
+ معاني القرآن، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1985م.
- الأزهرى، الشيخ خالد (ت905هـ): شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 2000م.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ): تهذيب اللغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة، د.ط، د.ت.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، 1955م.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد الأموي (ت556هـ): الأغاني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة 1954.

- الأصمعي: ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي وللجستاني ولابن السكيت، نشرها: أوغست هفتر، دار الكتب العلمية - بيروت، 1913م.
- الأعشى، ديوان الأعشى ميمون بن قيس، شرح وتعليق: م. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، د.ت.
- امرؤ القيس، ديوان امرؤ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (ت275هـ): تحقيق: أنور أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد - الإمارات، ط1، 2000.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، 1993 م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق و شرح: عبدالسلام محمد هارون، دار الكتاب العربي - القاهرة، 1967م.
- تميم، ديوان تميم بن أبي بن مقبل، تحقيق: مجيد طراد، دار الجيل - بيروت، ط1، 1998.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت291هـ): مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، النشرة الثانية، دار المعارف - مصر، د.ت.
- جرّان العود، ديوان جرّان العود النميري: رواية أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط1، 1931م.
- جرير، شرح ديوان جرير: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، دار مكتبة الحياة - بيروت، د.ط.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ):
+ اللّمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، د. ط.
+ الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية د.ط.

+ المنصف، تحقيق: عبد الله أمين وإبراهيم مصطفى، شركة مصطفى البابي
الخطبي-مصر، 1954.

- الجوهرى، إسماعيل بن حماد (ت393هـ): الصحاح، تحقيق: إميل يعقوب
ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1991م.
- الحريري، القاسم بن علي (ت516هـ): درة الغواص في أوام الخواص،
تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1، 1998م.
- ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت456هـ): جمهرة
أنساب العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - مصر، 1962 م.
- الخطبي، أبو الطيب اللخوي (ت351هـ): مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو
الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر - القاهرة، د.ط.
- حميد بن ثور، ديوان حميد بن ثور الهلالي: صنعة عبد العزيز الميمني، نسخة
مصورة عن طبعة دار الكتب سنة 1951م، الدار القومية للطباعة والنشر -
القاهرة.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745هـ): تفسير البحر المحيط،
تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرين،
دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 2001م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ): مختصر في شواذ القرآن، عني
ينشره: برجستراسر، دار الهجرة، د.ط، د.ت.
- الدينوري، ابن قتيبة (ت276هـ): تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد
الصقر، المكتبة العلمية، د.ط.
- الهمياطي، الشيخ أحمد بن محمد (ت1117هـ): إتحاف فضلاء البشر في
القراءات الأربع عشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة -
بيروت، د.ت.
- ابن زريح، ديوان قيس بن زريح، جمع وتحقيق: عفيف نايف حاطوم، دار
صادر - بيروت، ط1، 1998م.

- رؤبة، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي، طبع بآلات دروغولين بمدينة ليسينغ، 1903م.
- نو الرمة، ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (ت117هـ)، شرح الإمام أبي نصر الباهلي، رواية ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط3، 1993.
- أبو زبيد، شعر أبي زبيد حرملة بن المنذر الطائي، جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف - بغداد، 1967م.
- الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (ت1205هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت - وزارة الإرشاد والأبناء، 1965م.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ): معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1988.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ):
 + الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت ودار الأمل - إربد، ط1، 1984م.
 + اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط2، 1985م.
 + مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، سلسلة التراث العربي - الكويت، 1962م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ): البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، 2001م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ): أساس البلاغة، تحقيق: مزيد نعيم وشوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط1، 1998م.

- زهير، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: لأبي العباس ثعلب (ت291هـ)،
الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة، 1964م، نسخة مصورة عن طبعة دار
الكتب سنة 1944م.
- أبوزيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت216هـ): النوادر في اللغة، تعليق
وتصحيح: سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، المطبعة الكاثوليكية للآباء
اليسوعيين - بيروت، 1894م.
- السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت581هـ): الروض الأنف في
تفسير السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: مجدي بن منصور بن سعيد
الشورى، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1997.
- السويدي، محمد أمين البغدادي: سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، دار
الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1986م.
- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ): الكتاب، تحقيق: عبد
السلام هارون، عالم الكتب - بيروت، د.ط.
- السيرافي، أبو سعيد (ت368هـ): أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ
بعضهم عن بعض، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام - القاهرة، ط1،
1985م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ):
+ الإتيان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة
ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة، ط1، 1967م.
- + الاقتراح، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا - القاهرة، 1999م
- + بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل
إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1964م.
- + المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ومحمد
علي السجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية -
مصر، د.ت.

+ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1998 م.

- ابن الشجري، أبوالسعادات هبة الله بن الشجري (ت542هـ): مختارات ابن الشجري، تقديم: علي الخاقاني، دار العلم للجميع - بيروت، ط2، د.ت.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت1331هـ): الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح الشواهد: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة الترفيقية - القاهرة، د.ط، د.ت.
- الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى (ت178هـ): المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت - لبنان، ط6.
- طرفة: ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعم الشنتمري (ت476هـ)، تحقيق: درية الخطيب ولطفي السقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1975.
- أبو عبدة، معمر بن المثني (ت211هـ): مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، الخانجي - مصر، ط1، 1954م.
- العجاج، ديوان العجاج: رواية عبد الملك بن قريظ الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزّة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت، 1971م.
- عدي بن زيد، ديوان عدي بن زيد العبادي، جمع وتحقيق: محمد جبار المعبيد، شركة دار الجمهورية، سلسلة كتب التراث (2)، بغداد، 1965م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت769هـ): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير - بيروت، ط1، 1990.
- عمر بن أبي ربيعة، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة - مصر، ط2، 1960 م.
- عنتره، شرح ديوان عنتره بن شداد، تحقيق: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1980م.

- العيني، محمود بن أحمد (ت855هـ): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، مطبوع بهامش خزائن الأدب للبغدادي، ط1، المطبعة الأميرية ببولاق.
- الفارابي، أبو نصر محمد بن أحمد (ت339 هـ): الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق-بيروت، 1969.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ): معاني القرآن، حقق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وحقق الجزء الثاني: محمد علي النجار، وحقق الجزء الثالث: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المرور، د.ت.
- الفرزدق، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية-بيروت، د.ط.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ): البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين-دمشق، ط1، 2000م.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري (ت770هـ): المصباح المنير، المطبعة الأميرية الكبرى (بولاق)-مصر، ط2، 1906.
- القشيري: الصمة بن عبدالله القشيري حياته وشعره، جمع ودراسة: خالد الجبر، منشورات جامعة البتراء-عمان، 2003م.
- القلقشندي، أحمد بن علي (ت821هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1987م.
- قيس، ديوان قيس بن الخطيم الأنصاري، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر - بيروت، ط2، 1967.
- قيس لبني، ديوان قيس بن ذريح، جمع وتحقيق: عفيف نايف حاطوم، دار صادر-بيروت، ط1، 1998.
- كُثير، ديوان كُثير عزة، جمع وتحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت، 1971م.

- الكنز اللغوي في اللسن العربي، تحقيق: أوغست هفندر، طبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت، 1903م.
- ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين (672هـ):
 + تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي - مصر، 1967.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، د. ط، د.ت.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ط.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ): المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، 1388هـ.
- المتلمس: ديوان المتلمس الضبعي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية - جامعة الدول العربية، 1970.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ): لسان العرب، دار صادر ودار بيروت - بيروت، 1955م.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت 518هـ): مجمع الأمثال، تحقيق: جان عبدالله توما، دار صادر - بيروت، ط1، 2002.
- النابغة، ديوان النابغة الذبياني، جمع وشرح: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، 1976 م
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس (ت 338هـ): إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني - بغداد، 1977.
- النمر بن تولب: شعر النمر بن تولب، صنعة نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف - بغداد.

- النميري: ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق: راينهرت فايبيرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية-بيروت، 1980م.
- الهذليين، ديوان الهذليين: دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1995.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت761هـ):
+ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد مصطفى حلاوي وأحمد سليم الحمصي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 1998م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.
- شرح قطر السندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة-مصر، ط11، 1963.
- مقلي اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت، د.ط.
- الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت334هـ): صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوح الحوالي، دار اليمامة - الرياض، 1974م.
- الهمداني، أبو بكر محمد بن أبي عثمان الحازمي (ت584هـ): عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، تحقيق: عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، 1965م.
- ابن يعيش النحوي، الشيخ موفق الدين (ت643هـ): شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت، د.ط.

ثالثاً- المراجع:

أ- الكتب المطبوعة:

• الأسد، ناصر الدين:

+ (1988) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ط7، دار الجيل - بيروت.

+ (1999) نشأة الشعر الجاهلي وتطوره، ط1 المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت.

• أنيس، إبراهيم:

+ (1995) الأصوات اللغوية، ط4، مكتبة الإنجلو المصرية - القاهرة.

+ (1965) في اللهجات العربية، ط3، مكتبة الإنجلو المصرية - القاهرة.

+ (1966) من أسرار اللغة، ط3، مكتبة الإنجلو المصرية - القاهرة.

• أيوب، عبد الرحمن: العربية ولهجاتها، مكتبة الشباب - المنيرة، د.ط.

• برجستراسر (1929): التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح - مصر.

• تشيم رابين (2002): اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية،

ترجمة: عبدالكريم مجاهد، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت.

• جبر، محمد عبد الله (1983): الضمائر في اللغة العربية، ط1، دار المعارف -

مصر.

• الجندي، أحمد علم الدين (1983): اللهجات العربية في التراث، الدار العربية

للكتاب.

• الحقييل، الشيخ حمد بن إبراهيم (1964): زهر الأدب في معرفة أنساب ومفاخر

العرب، مطبعة المدني - القاهرة.

• الراجحي، عبده: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية

- الإسكندرية، د.ط، د.ت.

• الراقعي، مصطفى صادق (2000): تاريخ آداب العرب، ط1، دار الكتب العلمية

- بيروت.

• السامرائي، إبراهيم:

+ (1979) مقدمة في تاريخ العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام،

الجمهورية العراقية.

+ (1984) من بديع لغة التنزيل، ط1، دار الفرقان - عمان ومؤسسة الرسالة -

بيروت.

- + (1994) من سعة العربية، ط1، دار الجبل - بيروت.
- أبو سكين، عبد الحميد محمد (1978): معالم اللهجات العربية، مطبعة الأمانة - مصر.
 - سلوم، داوود وسعيد، جميل (1978): معجم لغات القبائل والأمصار، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
 - شاهين، عبد الصبور (1984): في علم اللغة العام، ط4، مؤسسة الرسالة - بيروت.
 - الطعان، هاشم (1984): الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة، وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (152).
 - عابدين، عبد المجيد (1989): من أصول اللهجات العربية في السودان، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية.
 - عبد الباقي، ضاحي (1985): لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
 - عبد التواب، رمضان:
 - + (1988) بحوث ومقالات في اللغة، ط2، مكتبة الخانجي - القاهرة.
 - + (1994) فصول في فقه العربية، ط3، مكتبة الخانجي - القاهرة.
 - + (2000) لحن العامة والتطور اللغوي، ط2، مكتبة زهراء الشرق - القاهرة.
 - + (1995) المدخل إلى علم اللغة العام ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي - القاهرة.
 - عبد الكريم، صبحي عبد الحميد محمد (1986): اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء، ط1، دار الطباعة المحمدية - القاهرة.
 - علي، جواد (1970): المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ط1، دار العلم للملايين - بيروت ومكتبة النهضة - بغداد.
 - عمارة، إسماعيل أحمد:
 - + (2000) تطبيقات في المناهج اللغوية، ط1، دار وائل - عمان.

- + (2002) المستشرقون والمناهج اللغوية، ط3، دار وائل-عمان.
- الغوث، مختار (1997): لغة قريش، ط1، دار المعراج الدولية للنشر-الرياض.
- الفخراني، أحمد (1996): اللهجات العربية في روايات غريب الحديث والأثر، د.ط.
- المخزومي، مهدي (1958): مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مكتبة مصطفى البابي الحلبي-القاهرة.
- المطليبي، غالب فاضل (1978): لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، وزارة الثقافة والفنون - الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (155).
- الموسى، نهاد (1976): في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي.
- النعيمي، حسام سعيد (1980): الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (234).
- هارون، عبد السلام محمد (1972): معجم شواهد العربية، ط1، مكتبة الخانجي مصر.
- هلال، عبد الغفار حامد (1998): اللهجات العربية نشأة وتطورا، دار الفكر العربي - القاهرة.
- وافى، علي عبد الواحد (1971): نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، مكتبة غريب، مصر.
- يعقوب، إميل بديع (1996): المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية - بيروت.

ب - الرسائل الجامعية:

- سائد ياسين كجها(1999): ما بُني على أشعار هذيل من تصاريف اللغة وقواعدها، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح، فلسطين.
- علي ناصر غالب(1985): لهجة قبيلة أسد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة البصرة، العراق.

ج - الأبحاث:

- إستيتية، سمير(1987): الازدواجية في اللغة العربية، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني.
- الأقطش، عبد الحميد:
- + (1995) الإسناد في لغة أكلوني اليراعيث، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مجلد (13)، عدد (2).
- + (1995) في التقارض اللغوي من الحبشية إلى العربية- تأصيل ودراسة مقارنة، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، عدد(17).
- الجوارري، أحمد عبد الستار(1981): حقيقة للتضمين ووظيفة حروف الجر، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد (32).
- رمضان، محيي الدين عبد الرحمن(1989): تفسير أوجه استعمال حروف الجر، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد (40).
- الزعبلوي، صلاح الدين(1989): التضمين، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد (55)، ج1.
- السامرائي، إبراهيم(1989): مقدمة في دراسة اللهجات، مجلة كلية الآداب - جامعة الإمارات العربية، عدد (5).
- عباينة، يحيى(1993): شاهد القراءات القرآنية عند السيوطي وعلماء اللغة القدامى - دراسة صوتية فنولوجية، مؤتم للبحوث والدراسات، مجلد (8)، عدد (6).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس